

خرافة الدولة الدينية المنشودة

أنطون سعادة منظوراً
إليه في مجال
«الجيوبوليتيك
الانطاكي»

تحويلات

نحو مجتمع جديد

فكرية - ثقافية - فنية - استراتيجية

العدد /13/ تموز 2006

مقالات

الحروب الأيديولوجية
نزار سلوم

بوش - بلير - شيراك
«هذا السايكس بيكو الجديد»
منصور عازار

المقاومة منهج استقلال وسيادة
زهير فياض

الأقباط بين
الانتماء التاريخي
العريق وسياسات
التهجير

المفارقات في
الاستراتيجية
الأميركية «العلاقة مع
إيران نموذجاً»

بسام ضو - غسان يوسف

الدخول إلى خطاب ناصيف نصار الفلسفي من: باب الحرية

حلقة نقاش: نصري الصايغ - فهمية شرف الدين - يوسف معوض

ترسيم الحدود الخلاصيات الأيديولوجية وقواعد القانون الدولي



النسخة الأولى
للحروب الطائفية
المعاصرة:

حوادث 1860 في
لبنان ودمشق

قراءة: الياس بولاد

الديمقراطية
المقدسة -
الديمقراطية
المستحيلة

جوزيه ساراماغو - منذر زيمو

الاغتراب:
إشكالية علاقة
الفرد بالمؤسسات
في المجتمع العربي

د. حليم بركات

شعر د. أحمد الحافظ

نصار الأعالي

الحروب الأيديولوجية

عندما ترتفع منصات الأيديولوجيا



نزار سلّموم

كاتب سوري

بدا الرئيس بشار الأسد خارجاً في خطابه على «الخطاب العربي الرسمي» عموماً. فبدأ لدى الدوائر الغربية «حديثاً» أو تحديثياً على نحو يقيني.

والحال كذلك، لمدة سنين خمس وتزيد، فما الذي جرى ويستدعي من الرئيس إعادة إنتاج خطابه على نحو بعيد للأيديولوجيا بعض حضورها، ويعيد للتقريرية بعض نكهتها إلى جانب «التحليل»، كما يفصح عن خاصية «إعلامية» وصلت إلى حدود «الشعبية»، وأثارت ردود فعل من كل حذب وصوب، وخصوصاً، من قبل قسم كبير من زعماء 14 شباط في لبنان!!

إضافة إلى ما ورد في الخطاب من كلام مكتوب قبلاً، تعمد الرئيس الأسد الاستطرادات الشفوية «لا الارتجالية كما يروج»، ليمنح خطابه سلطة مرجعية نهائية، كونه - أي الرئيس - قادراً على المواجهة المباشرة الفورية، وفق أفكار لا يمكن أن تكون «بنت ساعتها» بل نتيجة وخلاصة للعملية السياسية المعقدة والمفتوحة منذ 14 شباط 2005. وفي هذه الاستطرادات الشفوية

ورد الكثير من العبارات التي تم استهجان ورودها، من قبل سياسيين لبنانيين، كما أدت إلى ما أدت إليه من شبه أزمة حكومية في لبنان، وبالخلاصة بدأ وكأن سورية استعادت بعض مواقعها وتأثيراتها في لبنان!! من المؤكد أن الرئيس الأسد، توصل إلى قناعة تامة بأن الخطاب الأيديولوجي «اللبناني» غير قابل للترجع عن نفسه ومعناه، وإلا فإنه سيقوم بعملية «إفناء ذاتي» لعناصره، وهذا لن يتم في الحالات كلها، ولكونه يتجه في استهدافه نحو سورية فلا بد من مواجهته بأدوات وأسلة ومنهجية تمكّن على الأقل من التوازن معه، في معركة بدت أخيراً بأنها غير قابلة لمنطق التسويات الذي ينتمي إلى «عالم السياسة» وسلوكياتها،

فيما الصدام القائم، وإن كان من طبيعة لا عسكرية، يتجه وفق مبدأ «يا قاتل يا مقتول»، ولذلك يتوسل الخطاب الأيديولوجي الإطلاقي البنية، النمطي الاتجاه. وما يستغرب له أن يعبر بعض السياسيين اللبنانيين عن استنكارهم لهذا الخطاب، لكونه ذا لغة «قديمة»، ووفق مصطلح رائج «خشبية» فيما بعضهم شارك على نحو ظاهر في إنتاج الخطاب الأيديولوجي «اللبناني» الراهن، والذي يلتزم منطلق الأيديولوجيا ولغتها و«خشباتها»، فكيف تواجهه مثلاً قولاً متكرراً لزعيم لبناني هو وليد جنبلاط من أن سورية هي المسؤولة عن جميع الاغتيالات في تاريخ لبنان الحديث، وبأن نظامها «مجرم» ويجب إزالته حتى ولو على الطريقة العراقية؟! قبل خطاب الرئيس الأسد، كانت ثمة حرب إعلامية غير متوازنة، حرب من طرف واحد، قائمة على لغة الأيديولوجية ومناخها، وبعد خطاب الرئيس، بدأ وكأن «الحروب الأيديولوجية» قد استعادت وضعها وأدواتها في منطقة لا تزدهم بالمصالح وحدها، بل أولاً وقبلأً وتاريخاً، تكاد تختنق بالأفكار ولغتها ولهجاتها.

سياسي، ذي نزعة إطلاقية كانت كافية لقلب الأمور رأساً على عقب، فما كان أثيراً في الخطاب السياسي اللبناني حول «العلاقة المميزة مع سورية» و«وحدة المسارين» و«المصير المشترك» و«معاهدة الأخوة» و«سورية الشقيقة» و«تضحياتها» و.. و..!! انحسر بلحظات خاطفة وتمت محاصرته في ساحة رياض الصلح في 8 آذار 2005 بقوى سياسية لا تزال إلى اليوم حليفة سورية رغم ارتباك خطابها السياسي اليومي، ونزوعها نحو استخدام مصطلحات رؤاها الاستراتيجية حول العلاقة المحتملة مع سورية بحكم التاريخ والجغرافيا!، بينما بدأ المشهد في ساحة الشهداء في 14 آذار 2005 عدائياً لـ «سورية» في العبارات التي حملتها اليافطات كما في الخطابات التي توالى على إلقتها فرسان المرحلة الجديدة.

من المؤكد أن مصطلحات مثل «الاحتلال السوري» «عهد الوصاية» «النظام الأمني اللبناني - السوري» وما رافقها من أقوال متلاحقة على مدار الساعة شكّلت ضغطاً إعلامياً هائلاً، كانت كافية تماماً لإعادة إنتاج خطاب مغاير ونقيض لما هو قائم، خطاب انقلابي النزعة، إطلاقي البنية، شكل «الأيديولوجية اللبنانية» الراهنة التي تعتمدها «قوى 14 شباط» وإن بمستويات متباينة من الاستخدامات المغالية أو المعتدلة.

في القلب الآخر، بدت سورية حينها، وكأنها أخذت على حين غرة، فإعلامها صامت، وسياسيوها متعفون عن الكلام، ومأخوذون بـ «الانقلاب اللبناني» والسرعة التي رافقته للإجراءات الدولية والتي كان أولها تنفيذ القرار 1559، حيث انسحب الجيش السوري على نحو غير لائق، وخلال أسابيع، فيما بدأت اللجان الدولية المتمركز في لبنان للتنقيب عن الحقيقة!!

ما من شك، أن القاموس الإعلامي - السياسي السوري بدأ متراجعاً في تلك اللحظات، بل بدأ مقارباً لمواقع الهزيمة، واستغرق وقتاً طويلاً إلى حين النقط أفاسه مجدداً وأعاد ترتيب أدواته ومصطلحاته ولو على نحو غير متكافئ إطلاقاً مع الحملة المضادة المستمرة والمتلاحقة.

ها هنا بدأ أن المسألة لا يمكن أن تتوازن دون «تدخل ما»، فعدم التكافؤ سيبقي المرارة شعوراً سائداً عاماً، وسيحيل الناس إلى مهزومين دون أن يخوضوا معركتهم، فتقع سورية ضحية الإعلام، وتشكل مثلاً لنجاعته وقدراته الاستثنائية!!

في هذه اللحظة الحاسمة، ألقى الرئيس بشار الأسد خطابه على مدرج جامعة دمشق في العاشر من تشرين الثاني، فيما يمكن اعتباره خروجاً نهائياً من «الصمت الإعلامي» المتواصل ومحاوله تأسيسية لإعادة التوازن مع الحملة الإعلامية المضادة ومختلف أطرافها.

ألقى الرئيس بشار الأسد أول خطاب له في 17 تموز عام 2000 فيما سمي «خطاب القسم» ومن ذلك التاريخ وفي مجمل خطبه المتلاحقة أسس إرتناً خاصاً به تميز بالمنهج العلمي، والمناخ النسبي والبنية التحليلية لعباراته من حيث المصطلحات وعدم الارتهان إلى رؤية مغلقة، مبتعداً بعداً واضحاً عن البنية التقريرية القصيرة النفس، مؤكداً انحسار اللغة الأيديولوجية في خطاب رئيس هو بالأساس أمين عام حزب معروف بأيديولوجيته وخطابه الذي لا يحيد عنه وأدواته ومصطلحاته.

ثمة انتباه خاص لبعض الكتاب والباحثين، إلى الانحسار الواضح لـ «السياسة»، كفعل قابل للممارسة اليومية، وبخاصة كلغة ولهجة وأدوات، في منطقة تبدأ أخبارها بإحصاء السيارات المفخخة التي توصل انفجارها على مدار الساعة في مختلف أنحاء العراق، لتستكمل إخبارنا عن آخر إحصاءات الشهداء الفلسطينيين في غزة والضفة الذين يتم تعدادهم وفق مؤشر القتل الإسرائيلي، من طراز «شارون» القديم والذائع الصيت أو «أولرت» الجديد في طور التجارب، أو غيرهما من طرازات فتاكة وجاهرة، ولا تنتهي هذه الأخبار إلا بعد عرض الحلقة اليومية من المسلسلة الدرامية الشائقة «لبنان ولجنة التحقيق الدولية وسورية».

ومن المؤكد أن لحظات الصدام، ليست بكل الحالات لحظات لـ «السياسة»، بل هي زمن تتشكل فيه قاعدة السياسة المستقبلية، بعد أن تم تدمير جملة سياسية بدأ أنها استهلكت ولم تعد قادرة على أن تشكل حوامل الحدث الجديد وعناصره. حيث يأتي «حدث ما» يُوصف عادة «بالحدث الهيكلي»، كما يوصف، صحفياً بـ «الزلزال» لينسف «الجملة السياسية» المتوضعة، والتي ربما استكانت إلى نفسها على نحو حولها إلى «ستاتيكو» مغلق غير قادر على مواصلة التنفس وبالتالي الاستمرار مع إيقاع الحدث، الذي سيسم التاريخ الحاضر. ويعمل هذا «الزلزال» بالمقابل، على تشكيل جملة سياسية جديدة، بعناصرها وأدواتها واتجاهها ولغتها وخطابها وأهدافها. في هذه اللحظة تماماً تبدو السياسة غائبة أو مُغيبية، وفي الواقع تكون قيد إعادة التشكيل. وفي هذه اللحظة نفسها تبدو منطقة «الموت اليومي» و«الموت المؤجل» و«الموت قيد الدرس» محكومة بمقتضياتها، وإن اختلف الحكم بين شاطئ المتوسط غرباً ومياه الخليج شرقاً.

وعلى نحو خاص، تقع سورية ولبنان في إطار ضغط «الحدث» الذي وصف بـ «الزلزال» - استشهاده الرئيس الحريري - فيما تتعامل معه الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا بكونه «الحدث - الملك» استلهاماً من مصطلح «الشاهد - الملك». وذلك في إطار تدمير الجملة السياسية المتوضعة في الدولتين وفيما بينهما، والعمل على إعادة تشكيل هذه الجملة وفق مواصفات جديدة، وإن كان «الأشخاص المحليون السياسيون» لا يزالون هم أنفسهم! وكأنهم فرقة تعمل في فن «المسرح السياسي» وما دام الجمهور قد ملّ «المسرحية القديمة» فلا بأس بمسرحية حديثة لا أحد يعرف طاقتها على «الإمتاع» أو الاستمرار، رغم الحشود الكبيرة للمخرجين الأميركيين والفرنسيين الذين يستنفدون فنونهم في جعل العروض شائقة إلى أبعد حد ممكن، بعد أن ينهوا «البروفات» الخاصة على أهم مسرح عالمي في نيويورك!

في الإطار الموازي لغياب السياسة، أو انحسارها الكبير، تبدو «الأيديولوجيا» المتهممة والمردولة مع أقول الاتحاد السوفيتي، العائد الأبرز والأكثر ملاءمة للحظات الصدام، أو لحظات وقوع «الزلزال» في لبنان وما رافقه من خلخلة في «الخطاب السياسي» أدت على نحو متسارع إلى نسفه وتدميره بإنتاج خطاب لا



منصور عازار

بوش - بلير - شيراك

« هذا السايكس بيكو الجديد »

المسورة الاكولة ذات الجذور السرطانية التي لا حد لها إلا حد السيف. انه هوس السلطة التي لا تشبع وفوضى الاقتصاد الذي لا يبني ، وجشع الثروات التي بنيت على أنقاض مصلحة الشعب العليا في حقه وأرضه وكرامته ومستقبل أولاده .

تاريخ مشبوه عكس الزمن وعكس التطور، فاحتضنا التجزئة وربيناها ودافعنا عنها وجذرناها وتبينناها حتى أصبحت هذه التجزئة لامتنا وشعبنا كأنها قدس الأقداس الذي لا يمسه. هذا التاريخ بني على قاعدة الاختلاس، اختلاس

نبدو اليوم وكأننا في هذا الوطن المعذب على قارعة التاريخ ، أو كأن التاريخ يسابقنا لبيني للبشرية المعذبة مستقبلا لا دور لنا فيه : أوروبا على بعد هذا البحر الأزرق منا راحت تعيد بناء نفسها من جديد وانفتحت رثتها على هواء التفاعل الاقتصادي والنظفي .

أما نحن فلم نزل نختنق داخل حدود تطبق بتقلها على صدورنا وتشدد طوقها على أعناقنا فتمنعنا من التقدم نحو هذا العصر المتطور الذي أصبح فيه العالم « قرية » واحدة !

إن هذا العالم يبني مستقبله اليوم على قاعدة صراع المصالح بعد أن أقام عقودا خمسة في مستنقع توازن الرعب ، فإذا كان التاريخ اليوم في أوروبا والعالم قد بدأ يسير على محور تأكيد الذات القومية التي تلتقي مع القوميات الأخرى على قاعدة المصالح المتبادلة وعلى قاعدة الانفتاح وقبول الآخر فحري بنا أن نتساءل عن الخط التاريخي الاستراتيجي الذي يرسم حاضر ومستقبل مرحلتنا الراهنة .

إن تاريخنا في هذه المرحلة يسير غصبا عنه ويجافي الحقيقة فلا نعرف منه إلا حروبه الداخلية من طائفية وأثنية وفساد ومطامع فردية هدامة مزقت شعبنا وألقت قوانا وفرقت ثرواتها بعد أن احتكرتها لمصالحها الآتية... فهذا التاريخ يسير الآن على غير هدى العقل والمعرفة، انه مدفوع بغرائزه الطائفية

وها نحن اليوم بسبب هذا التاريخ المزور مجموعة شعوب لا شعب واحد، ومجموعة أوطان لا وطن واحد، ومجموعة طوائف لا رب يجمعها ولا اله تلتفت إليه .

إن هذه المرحلة تحتاج إلى أسئلة العقل وأجوبة الرجال، وليس على الأقرام إلا أن يحملوا أمتعة سلطتهم التي تشبه ظلهم ويرحلوا بعيدا، وإلا فان الحياة بقانونها الطبيعي ستجرف الذين يتشبثون بأذيال السلطة ومفاسدها الدينية .

إننا اليوم نعيش مرحلة القرون الوسطى وإذا استمرت الحالة على ما هي عليه فلا نعبج إذا ما تم تصغير لبنان ليصبح على قياس بعض أقزامه ، إن الذين يرسمون خرائط هذا الوطن وهذه المنطقة من جديد وتعني تحديدا بوش - بلير - شيراك وشركاءهم الإسرائيليين أحفاد هولوكو يجب أن يكونوا حاضرين لمعرفة عظمة تاريخها ومناعة شعوبها ، هذه المناعة التي لا تقهرها خطوط التماس الطائفية والقبلية والسلطوية التي يعتمدونها في مخططاتهم المجرمة . إن فتوحات كثيرة دخلت بلادنا وعانت فسادا واضطهادا في شعوبنا ومزقت وحدتنا الحقيقية والطبيعية ، وحاولت أن تأتي على تراثنا الحضاري الذي أغنى العالم لكن إرادتنا كانت ولم تزل أقوى من عوامل الذل والهوان وسياتي يوم يرى فيه هؤلاء أن كل محاولاتهم باءت بالفشل ، ذلك إننا شعب يخترن القوة المادية والروحية ما يجعله عصياً على الاستسلام وحدها الأيام ستؤكد هذه الحقيقة ■

المقاومة منهج استقلال وسيادة.

في إطار برنامج طاولة الحوار المستديرة، يناقش الزعماء في لبنان مصرير المقاومة في إطار بحث الاستراتيجية الدفاعية، وفي الوقت الذي يفترض فيه اعتبار المقاومة من بديهيات هذه الاستراتيجية فإن بعض زعماء طاولة الحوار واستنادا إلى القرار الدولي 1559 يعتبرون أن المقاومة إشكالية!!!

زهير فياض

لذلك من أولى موجبات حماية المقاومة، أن نقوم بما نستطيعه لتحصينها داخليا، فأخطر ما يواجه المقاومة هو مشروع كشفها داخليا من خلال المحاولات الآيلة الى تشويه صورتها، واضفاء الطابع - الفئوي - عليها، وتسفيه منطقها تحت شعارات واهية وباطلة.

وتحصين المقاومة داخليا يكون من خلال تعميم وتعميق ثقافة المقاومة لدى كل شرائح المجتمع في لبنان وفي كل الأمة، وإخراج موضوع المقاومة من بازار التوازنات الطائفية والمذهبية الدقيقة في لبنان، فالتركيبية الطائفية المقيتة في لبنان أساءت الى «المقاومة» وحولت مقاربة إشكالية المقاومة من مستوى «استراتيجية الدفاع الوطني» التي تحمي كل المجتمع، وكل الشرائح، وكل الشعب، الى مستوى مقاربة بدائية مرتبطة بثقافة التكوين الطائفي لبنية النظام السياسي في لبنان والتي لا ترى المقاومة الا من زاوية أنها «سلاح في يد فئة»، يتم إقحامه في لعبة السلطة والتفوذ في لبنان، إذا المطلوب مواجهة المشروع الدولي المتقاطع مع بعض القوى المحلية في ضرب نهج المقاومة وفكر المقاومة وأداء المقاومة وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات شجاعة وقوية وحازمة تقوي عامل الطمانينة الذي يحاول البعض زرعته عن طريق زرع الشكوك حول المقاومة وسلاحها، وتقوية «شبكة الأمان الوطني» حول المقاومة عن طريق اعطائها البعد الوطني الشامل والاضاءة على الدور الريادي للفعل المقاوم في حماية كل لبنان، وتصحيح النظرة التي يحاول البعض إصاقها بالمقاومة من خلال ايجاد الاطار الوطني الشامل للمقاومة، اطار يتجاوز الحالة الطائفية باتجاه تعزيز الحالة المدنية الوطنية الملتفة حول خيار المقاومة باعتباره الطريق للدفاع عن الأرض والوطن، فالمقاومة ليست هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة للذود عن الكرامة، والدفاع عن الوجود. والمقاومة ومهما تعددت الحوافز والعقائد والأفكار والدوافع التي تحرك شرائح من المجتمع لتأدية واجبها في «المقاومة»، فالحقيقة الدامغة هي أن هذه المقاومة في جوهر صراعها، وقيامها، واستمرارها تمثل حالة وطنية ذات طابع وطني وقومي، فالصراع من أجل تحرير الأرض لا يمكن أن يوضع في خانة الصراع الديني بل هو صراع وطني بامتياز، وهو حركة تحرر قومي بامتياز.

المقاومة إذاً هي وقيل كل شيء فعل قناعة بهذا المنهج في حماية الأوطان والدفاع عنها، والذود عن الأرض والشعب، وهي أيضاً سلوك واداءً راقٍ يحضن آمال الناس وتوقهم الى الحرية.

مر العيد السادس للتحرير في لحظة تاريخية هامة في مضامينها وتحدياتها ومدلولاتها التاريخية، وفي زمن تتداخل فيه المسائل المتعلقة بحاضر ومستقبل مجموعتنا القومي، وفي زمن المعادلات الصعبة التي يصنعها المجاهدون الأحرار في ميادين القتال ضد المحتل الأميركي الأجنبي في العراق، مروراً بالمقاومة في لبنان التي ساهمت في تعميم ثقافة المقاومة لتصبح ثقافة الأحرار في كل مكان في هذا الوطن، وفي كل مكان في هذا العالم العربي الكبير، وصولاً إلى المقاومة في فلسطين، التي تخوض جهاداً يومياً صعباً في معركة مفتوحة تتسلح فيها بالايمان والارادة والصبر وعلى أرض مكتشفة ضد عدو حاقد يتسلح بأعتى ترسانة حربية في المنطقة بأسرها، ويقف في صفه عالم انقلبت فيه المفاهيم، وتصدعت فيه القيم، واختلطت فيه المسائل، فتحول القتل قاتلاً، والمقاوم، إرهابياً، والمظلوم ظالماً، والذي يجاهد في سبيل حقه الى معتد يتامر عليه الطغاة على مدى العالم. 25 أيار لم يعد مجرد مناسبة أو عيداً للتحرير وحسب، وانما أصبح نموذجاً امتد ليشمل العراق وفلسطين وكل الأمة، وأصبح ثقافة ولغة وترثاً ومدرسة تخرج أجيالاً تؤمن بالمقاومة طريقاً للتحرر والبناء والصمود والحفاظ على الوجود...

المقاومة أصبحت مشروعاً متكاملأ يملك مفرداته، ومصطلحاته، وله أدواته، وأسلوبه، وآلياته المتنوعة، التي تخدم تحقيق الهدف الواحد أي «الحرية». المقاومة هي حقٌ طبيعي للشعوب المظلومة، وهي الخيار الوحيد المتاح لشعبنا، بالنظر الى خصوصية «المعركة الكبرى» التي نخوضها في وجه عدو من نوع خاص يحمل مشروع الغائنا بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، وعبثاً يحاول البعض من «المضللين» أو «المضلّلين» أن يوهمنا أن التسوية ممكنة مع هذا العدو، وأن فرص إقامة السلام «واقعية» و«حقيقية» مع كيان عنصري قائم - بحد ذاته - على ثقافة اللغاء والتدمير والهدم بالمعاني المباشرة لتلك المفردات.

إن الطبيعة الوجودية لهذا الصراع، تجعلنا نتمسك أكثر بثقافة المقاومة ومنهج المقاومة وسلوك المقاومة، وهذه الحقيقة تدفعنا دفعاً لاستكمال بناء قدراتنا وتنمية امكاناتنا في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي الدفاع، وفي الثقافة، وفي العلم وميادين المعرفة والتقدم، فالمقاومة ليست فقط سلاحاً بل هي منهج حياة متكامل تسير عليه الشعوب لتحافظ من خلاله على وجودها وعلى قدرتها في مواكبة التحديات. وهي أيضاً مناخٌ داخلي واسع رحب يحضنها ويحصنها ويقوّي مناعتها.

مرت الذكرى السادسة لتحرير جنوب لبنان والأمة بأسرها تتحرك في مساحةٍ تتداخل فيها الجغرافيا بالتاريخ، وتتشابك فيها قضايا المصير القومي لتطول حياتها من شرق موطنها الى غربه، ومن شماله الى جنوبه، فإذا بالأمة تتوحد حول فكرة مضيئة وواقع حي غدا علامة فارقة في ليل لن يطول ظلامه بإرادة الأحرار وتصميم الشرفاء ونضال المقاومين والمستشاهدين وحاملي رايات التحرير الكبرى الذين يخترقون النسيج الشعبي الأملّي لأمة يمتد فعلها المقاوم من الفرات الى النيل أي على مساحات هذا الوطن الكبير المترامي الأطراف، الذي عبثاً يحاولون مدّ أسلاكهم الشائكة لترسيم حدود وهمية على أرضه، أرادوا من خلالها تقطيع أوصال الجسم الواحد الحي، فإذا بالطاقة الخلاقة المبدعة التي يكتنزها هذا الشعب في أعماقه، تهبّزاً بكل الأسلاك الشائكة ، وتسخر من كل السواتر التي يحاول الأعداء رفعها بين القلوب، والأفئدة، لتقيم منها جبال كراهية وحقد وعنصرية، فيكره لبنان شامه، ويحقد الأردن على عراقه، ويغيب الكويت عراقه، ويرى لبنان في فلسطينه عدواً لدوداً. وكما سقطت على أرض الصراع كل الحدود التي أوجدتها الموجة الأولى من تقسيمات سايكس بيكو، كذلك ستسقط كل التقسيمات المستحدثة في الخرائط الملونة بالأزرق والأخضر والأحمر، والمليئة بالأسلاك الشائكة المزنة بالغام التجزئة والتفرقة والتفتيت، تلك الخرائط الجيو-سياسية لجون بولتون وبول ولوفويتز ورامسفيلد وغيرهم من «الحاقدين الجدد» على أمة الحضارة والهداية والتنوير، وكما سقطت الحدود الفاصلة بين أجزاء الأرض الواحدة، كذلك ستسقط الحدود الفاصلة بين أجزاء الأمة الواحدة، والمجتمع الواحد، والنسيج الشعبي الواحد الموحد في روحه، وإرادته، ووعيه، وثقافته، وهويته، هذه الأمة ستذهل أعداءها في صمودها، وفي جهادها، وستذهلهم في صبرها على الشدائد تأتي من كل حذب وصوب، وستؤدّي حركة مقاومتها المتنامية المتزايدة الى صنع المستقبل الجديد الذي تعبق منه رائحة الكرامة والعزة الحقيقية والسؤدد والشرف، وستؤدّي هذه الحركة الى تعميم ثقافة جديدة، هي ثقافة الحرية والسيادة والاستقلال الحقيقي في وجه الظلم والعدوان والاستكبار والطغيان.

إن الثقافة الجديدة تنطلق من رحم الظلم الكبير، والمأساة الكبرى التي عاشها شعبنا على مدى عقود لم نشهد فيها الا ثقافة «النكبة» ، وثقافة «الانتكاسة» و لغة «الانكسار» باستثناء ومضات الشهادة التي أضاءت ظلام الليل، وكانت علامات فارقة أنارت لأجيال الأمة الحاضرة والآتية دروب حريتها المضرجة بدماء الشهداء وعذابات الأسرى وآلام المجاهدين في سبيل الوطن والشعب.

قناعة الناس في جدوى المقاومة هي عامل مهم في تحصين المقاومة، وجبه كل الأطروحات التضليلية التي يحاول البعض تعميمها ، والتسويق من خلالها لما يسمى «الضمانات الدولية» أو «العمل الدبلوماسية»، أو غيرها من حملات إعلامية تهدف الى غسل الأدمغة واعادة تشكيل وعي غريب عن حقائق الصراع، وتدجين الثقافة، وضرب منطق وحدة الأمة والمجتمع، عبر التسويق لمنطق «التعددية الحضارية» و «التعددية الثقافية» التي تخفي في طياتها مشاريع «التقسيم» و«الفدرالية» و «الكوفنדרالية» وغيرها من المفردات التي تهدف الى حرق الشعب عن خطه الجهادي الصحيح وإغراقه في صراعات جزئية هامشية تضبّع القدرات، وتحوّل الفعل الى اتجاهات لاضعاف الأمة وشرذمة قواها الحية بدل توظيفها في مشروع التنمية والبناء وتعزيز القدرات.

المقاومة هي جزء من منظومة دفاعية تحتاج اليها أمتنا في كل كياناتها السياسية، وهي بالتجربة برهنت أنها تمثل قوة ردع حقيقية تحمي الشعب من غدر الأعداء، وفي لبنان أثبتت تجربة المقاومة رياديتها وقدرتها وأسقطت كل المقولات الانهزامية - الاحباطية التي تقلسف الضعف وتسوّغه، وتبقي لبنان أسير الخوف والقلق وفقدان الثقة بالذات، عملاً بالمبدأ الفاسد الفريد من نوعه في تاريخ الشعوب، هذا المبدأ الذي رفعته بعض الطبقة السياسية لعقود والذي يقول: «إن قوة لبنان في ضعفه»، شعار سخيف بال لا قيمة له الا في أذهان المترددين الضعفاء المنهزمين الذين لا يعرفون طعم الكرامة والعزة الحقيقية، هذا المبدأ الهزيل أسقطته تجربة المقاومة على مدى أكثر من عقدين، وأصبحت المقاومة جزءاً من الوعي الشعبي الوطني، وجزءاً من شبكة الأمان الوطني، فلا اتفاقية الهدنة تحمي لبنان وقد تمت تجربتها على مدى أكثر من نصف قرن، ولا قرارات الأمم المتحدة تشكل ضمانة، فالشرعية الدولية تعكس توازنات قوى دولية ليست اليوم في مصلحة أمتنا ومصالح شعوب الأرض المستضعفة، وهي أي «الشرعية الدولية» لم تحم شعبنا ولم تقدم له لا ضمانة أمنية ولا سياسية، وأبقت لبنان ساحة مفتوحة على الاعتداءات الاسرائيلية، وكلنا يتذكر مجزرة قانا التي ارتكبتها العدو الصهيوني بحق مدينين لجؤوا إلى موقع تطله راية الأمم المتحدة، فثُجروا نحر الخراف، بعد هذا كله، كيف يتجرأ أحد على ذر الرماد في العيون، وإعادة عقارب الزمن الى الوراء، واستحضار شعارات بالية تتصل بزمن الهزائم والانكسارات المتلاحقة.

وكيف يطرح البعض وبوقاحة نشر قوات دولية جديدة على الحدود مع فلسطين المحتلة؟ والحكمة هي أن نحفظ بعناصر القوة التي توفرها هذه المقاومة، لا أن ندخل مجدداً في مغامرات دولية لم تقدم لنا إلا السراب... فالمقاومة هي الطريق الاستقلالي التحرري الوحيد في مواجهة الاحتلال والظلم والعدوان ■

الديمقراطية المقدّسة - الديمقراطية المستحيلة

ثمة ما يشير إلى أن المسيرة الطويلة للديمقراطية كمفهوم وآليات، المؤرخ لها ولادة في بلاد الأغرقي وصلت على نحو ما، في المجتمعات الحديثة إلى موقع «المقدّس» المرهوب، غير القابل للمعاينة وإعادة التشخيص.

وفي مشهد آخر، يبدو ادعاء الديمقراطية من قبل بعض الدول أو الجهات أو الأنظمة السياسية، هو نوع من فرض عكس «الديمقراطية» أو «نقيضها» وهو بالتالي نوع من «تزييف لها» وباسمها، فلا يستوي وصف الدولة بأنها يهودية وديمقراطية في آن. ذلك لأن «العنصرية» لا يتسع حقلها إلا لـ «نفسها». فكيف بدولة تقوم على الاصطفاء الديني - العرقي من جهة، والاستيطان واغتصاب أرض الغير من جهة ثانية كما هي حالة «الدولة اليهودية الديمقراطية»!! في فلسطين.

في هذين النصين يقوم الكاتب البرتغالي جوزيه ساراماغو الحائز جائزة نوبل للآداب عام 1998، بنقد «الديمقراطية» في مفهومها وآلياتها المعمول بها في المجتمعات الغربية. كما يعمل منذر زيمو من جهة على كشف مشهد الاستحالة في الديمقراطية اليهودية المزعومة.

نصّان

ترجمة د. ماري شهرستان

مترجمة وكاتبة سورية

فحص مجهري للأصوات المنزلة في صناديق الاقتراع يكون لديه القدرة أن يوضح الإشارات الدساسة والساعية بين الدول والمجموعات الاقتصادية التي بأعمالها الحربية، تقود كرتنا الأرضية إلى الكارثة. وقد ثبت بالتجربة أن الديمقراطية السياسية التي لا تستند إلى ديمقراطية اقتصادية وثقافية هي باطلة ولا تفيد في شيء.

إن فكرة الديمقراطية الاقتصادية، أقصيت ونُذبت ووضعت في قمامة الصيغ الهرمة، تاركة المجال لسوق حقت انتصاراً فاحشاً. أما فكرة الديمقراطية الثقافية فقد استبدلت بوحدة لا تقل فحشاً عن السابقة، وهي التكتل الصناعي للثقافات التي تُستخدم كقناع لسيطرة واحدة منها على الكل.

نحن نعتقد أننا قد تطورنا وتقدمنا، لكننا في الواقع نتراجع. ويصبح التحدث عن الديمقراطية لامعقولاً إذا تشبثنا بنسبها إلى مؤسسات اسمها: «أحزاب، وبرلمانات، وحكومات، دون أن نقوم بعملية تفحص وتدقيق بما يصنع هؤلاء بالتصويت الذي أوصلهم إلى السلطة. فالديمقراطية التي لا تمارس النقد الذاتي تحكم على نفسها بالشلل.

لكن لا تستخلصوا من ذلك أنني ضد وجود الأحزاب: فأننا أناضل في صفوف واحد منها. ولا تعتقدوا أيضاً أنني أحتقر البرلمانات: فأننا قد أقدّرنا إذا كرست نفسها للعمل أكثر من الكلام. ولا تتصوروا فوق ذلك أنني مخترع وصفة سحرية تسمح للشعوب بالعيش في سعادة دون حكومة. لكني أرفض القبول بفكرة بأنه لا يمكن أن نحكم أو نرغب بأن نكون محكومين إلا وفق النماذج الديمقراطية المعمول بها، الناقصة والمتكسكة.

أصفها هكذا لأنني لا أجد طريقة أخرى أصفها بها. الديمقراطية الحقيقية والتي تكون كالشمس تغمر بضيائها جميع الشعوب، ينبغي لها أن تبدأ بما تمتلك الأيدي، أي، من البلد الذي نولد فيه، والمجتمع الذي نعيش فيه، والشارع حيث نقطن.

فإذا لم يُحترم هذا الشرط - وهو غير محترم - تكون جميع البراهين السابقة، أي الأسس النظرية والآلية التطبيقية لهذا النظام، باطلة. فتطهير مياه النهر الذي يجتاز المدينة لا يفيد في شيء، إذا كان مصدر التلوث موجوداً في النبع.

المسألة الرئيسية التي يطرحها كل تنظيم بشري على نفسه منذ الأزل هي مسألة الحكم. والقضية الرئيسية تكمن في تعريف الذي يمسك به، وفي التحقق من الوسيلة التي توصل بها إلى الحكم، وفي كيفية استخدامه له، والأساليب التي يستعملها، وما هي طموحاته.

لو كانت الديمقراطية حقاً هي حكومة الشعب، وللشعب وبالشعب، لكان كل جدل توقف. لكن الأمر ليس كذلك. الذهنية الوقحة فقط هي التي تخاطر وتؤكد أن كل شيء يسير على ما يرام في هذا العالم الذي نعيش فيه.

ويقال أيضاً إن الديمقراطية هي النظام السياسي الأقل سوءاً، ولا أحد يلاحظ أن هذا القبول الراضخ لنموذج يكتفي بأن يكون «الأقل سوءاً» يمكن أن يشكل كابحاً للبحث عن شيء أفضل.

-I-

نقد مقدّسات الديمقراطية

جوزيه ساراماغو

على سقراط وأفلاطون وأرسطو، هذه الخرافة اليونانية لمجتمع موزون ومتناسق، الذي لن يفرّق بين الأسياد والعبيد، كما تصوّرنا النفوس البرينة السانجة التي لا تزال تؤمن بالكمال.

قد يقول لي بعضهم: لكن الديمقراطيات الغربية ليست مؤلفة من دافعي ضريبة الاقتراع، ولا هي عرقية عنصرية، وتصويت المواطن الغني أو ذي لون البشرة البيضاء له الحساب نفسه في صناديق الاقتراع تماماً كما لتصويت المواطن الفقير أو ذي البشرة السمراء. عندما نثق بمثل تلك المظاهر، قد نصل إلى قمة الديمقراطية.

مع احتمال إخماد هذه الحماسة، أود القول إن الوقائع الشرسة في العالم الذي نعيشه تجعل هذا

ما إذا كانت الإمبراطوريات الاقتصادية المعاصرة هي أيضاً عدو أساسي للديمقراطية، حتى لو ظلت المظاهر باقية حالياً؟؟

تحاول السلطة السياسية تحويل انتباهنا عن حقيقة وهي أنه: في داخل الآلية الانتخابية نفسها يوجد صراع بين الخيار السياسي المتمثل بالتصويت وبين الاعتزال المدني.

أليس صحيحاً أنه في الوقت المحدد عندما تدخل ورقة الاقتراع في الصندوق، ينقل الناخب حصته من السلطة السياسية التي كان يمتلكها حتى ذلك الحين بصفته عضواً في متحد المواطنين، إلى أياد أخرى دون أي مقابل سوى وعود تم سماعها خلال الحملة الانتخابية؟؟

في الوقت المحدد عندما تدخل ورقة الاقتراع في الصندوق، ينقل الناخب حصته من السلطة السياسية التي كان يمتلكها إلى أياد أخرى دون أي مقابل سوى وعود..

الإطار المثالي ساخرأ دون أي قيمة، وسوف ننتهي بطريقة أو بأخرى إلى بنية متسلطة استبدادية متخفية بأجمل حلي الديمقراطية.

وبذلك يكون حق التصويت، الذي هو تعبير عن إرادة سياسية، هو في الوقت نفسه تنازل عن تلك الإرادة، بما أن الناخب يفوضها إلى مرشح.

وتكون عملية التصويت شكلاً من التنازل المؤقت عن النشاط السياسي الشخصي الذي يبقى مكتوماً حتى الانتخابات التالية، حيث تعود آليات التفويض إلى نقطة البدء وتكرر الأمور بالطريقة نفسها، ويصح ذلك بالنسبة إلى قسم من الشعب على أقل تقدير.

هذا التنازل قد يشكل بالنسبة إلى الأقلية المنتخبة الخطوة الأولى لآلية تفويض غالباً السعي إلى أهداف لا تمت إلى الديمقراطية بصله وقد تكون إساءة حقيقية إلى القانون، رغم آمال الناخبين الوهمية. من حيث المبدأ، لا يتبادر إلى ذهن أحد أن ينتخب

قد يبدو دور محامي الشيطان الذي أتكنبه خطراً ومتهوراً. وهذا سبب إضافي كي نتفحص ديمقراطيتنا التي أصبحت فكرة ثابتة متسلطة على عصرنا ومستحوذة عليه، وكما نعرف ما هي فائدتها، قبل أن نطمح إلى جعلها إجبارية وعالية. هذه الصورة الكاريكاتورية للديمقراطية التي تبدو وكأنها تشير بداية جديدة، والتي نحاول فرضها على العالم ليست ديمقراطية يونانية، إنما هي نظام، حتى الرومانيون أنفسهم ما كانوا ليترددوا في فرضه على ولاياتهم. هذا النوع من الديمقراطية المنتقصة والمجرّدة من مزاياها بألوف من الثواب الاقتصادية والمالية، كان بإمكانه التوصل، من دون أدنى شك، إلى تغيير رأي الإقطاعيين اللاتين، الذين قد يصبحون أشد الديمقراطيين حماسةً!

قد يتبادر إلى ذهن بعض القراء ريبة ساخطة وشكّ مغضب حول قناعاتي الديمقراطية نظراً لميولي

إن الديمقراطية السياسية التي لا تستند إلى ديمقراطية اقتصادية وثقافية هي باطلة

كممثلين في البرلمان أفراداً فاسدين، حتى لو أن التجربة المرّة علمتنا أن دوائر السلطة، وعلى الصعيد القومي والدولي، يتسرّب إليها فاسدون أو مندوبوهم. ولا أي

الأيديولوجية المعروفة حق المعرفة... لكنني أدافع عن فكرة، تدعو لعالم ديمقراطي حقيقي، قد يصبح في النهاية واقعاً ملموساً، بعد ألفين وخمسمئة عام

ماذا تكون تلك الديمقراطية التي تتحوّل إلى أمر

تفرضه السوق؟

أين هي مكانة المواطنين عندما تتوقف حقوقهم في التعبير والتدخل على أبواب الاقتصاد والمال؟ ينبغي التجرؤ ونقد هذه المقدسات.

يقول لنا أرسطو في مؤلفه «السياسة» 1: «في الديمقراطية، الفقراء هم ملوك لأنهم الأكثر عدداً، ولأن إرادة الأكثر عدداً لها قوة القانون».

وفي مقطع ثانٍ، يبدو في البدء أنه يُنقص من مستوى هذه العبارة الأولى، ثم يعود فيوسعها ويتممها منتهاياً بها إلى إنشاء قاعدة متبعة: «يقتضي الإنصاف داخل الدولة ألا يمتلك الفقراء ولا بحال من الأحوال سلطة تفوق سلطة الأغنياء»، وألاً يكونوا السادة الوحيدين، بل أن يكون جميع المواطنين سادة نسبة إلى عددهم. تلك هي الشروط اللازمة كي تكفل الدولة فعلياً المساواة والحرية.»

يقول لنا أرسطو إن المواطنين الأغنياء، يظنون دوماً أقلية حتى لو شاركوا في حكومة المدينة Polis بشرعية ديمقراطية تامة. هناك صوابية في رؤيته لكن حول نقطة واحدة وهي: أننا مهما توغلنا في الزمن والتاريخ، لن نجد أن الأغنياء كانوا مرة واحدة أكثر عدداً من الفقراء. ومع ذلك فقد كان الأغنياء يحكمون العالم على الدوام، أو أنهم يتحكمون بالذين كانوا يحكمون. وهي حالة فعلية ومن صميم الواقع في يومنا هذا أكثر من أي وقت مضى. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى أرسطو تمثل الدولة شكلاً راقياً من المثل الأخلاقية العليا.

كل كتاب في القانون الدستوري يعلمنا أن الديمقراطية هي: «تنظيم داخلي للدولة، يفرض من خلاله على الشعب، مصدر وممارسة السلطة السياسية، ويسمح هذا التنظيم للشعب المحكوم أن يحكم بدوره مداورة عن طريق ممثليه المنتخبين».

إن قبول تعريف كهذا، حيث موافقته تمس العلوم الصحيحة، يؤدي بنا إذا انتقلنا به إلى عصرنا اليوم، إلى عدم احترام التدرج اللامتناهي للحالات المرضية التي يمكن أن يتعرض لها جسدنا في كل زمان ومكان. بتعبير آخر: إذا عرّفت الديمقراطية بدقة فائقة، هذا لا يعني أنها تفعل بشكل حقيقي.

إذا استعرضنا تاريخ الأفكار السياسية استعراضاً موجزاً، فإن ذلك يقودنا إلى ملاحظتين نجدهما غالباً مُستبعدتين بحجة أن العالم يتغيّر.

الملاحظة الأولى للتذكير أن الديمقراطية ظهرت في أثنائها في القرن الخامس قبل الميلاد؛ وكانت تفترض مشاركة جميع الرجال الأحرار في حكم المدينة؛ حيث يمارسونها بالشكل المباشر، والتكليفات فيها إما حقيقية وإما مُسنّدة وفق نظام مختلط بالاقتراع والانتخاب؛ وكان للمواطنين حق التصويت وحق تقديم اقتراحات في التجمعات الشعبية.

إلا أن - الملاحظة الثانية - في روما وهي استمرارية لليونان، لم تتوصل الديمقراطية لفرض نفسها. وكان العائق يأتي من سلطة استقرارية إقطاعية متجاوزة الحد، ترى في الديمقراطية عدواً مباشراً لها. رغم التبعة في كل تعميم، هل يمكننا تجنب التساؤل

فيه أن نجادل في كل شيء، لم يبق سوى مقدس واحد، محظور مسه، ألا وهو: الديمقراطية.

وكان سالازار (1889 - 1970) الديكتاتور الذي حكم البرتغال خلال أكثر من أربعين عاماً قد أكد: «لا نجادل في الله والوطن والعائلة».

اليوم، نجادل في الله وفي الوطن، ولا نجادل في العائلة لأنها تقوم بذلك من نفسها.

لكننا لا نجادل ولا نختصم في الديمقراطية. أقول إذاً: فليعدّ النظر فيها في كل مناقشاتنا ومجادلاتنا. وإذا لم نجد وسيلة لإعادة اختراعها، فسوف لن نضيع الديمقراطية فقط بل ومعها الأمل بأن نرى ذات يوم الحقوق الإنسانية محترمة على هذا الكوكب. وسيكون آنذاك السقوط المدوي لعصرنا، وهو دليل خيانة سوف تطبع الإنسانية إلى الأبد.

1 نرجع إلى «أرسطو»، في «السياسة»، ترجمة جان تريكو فران، باريس 2891.

2 NDLR جوزيه ساراماغو هو عضو في الحزب الشيوعي البرتغالي.

3 NDLR. II Gattopardo، وهو كتاب طبع بعد وفاة المؤلف السيليسي «جوسيبى توماسي دي لامبيدوسا» (1896 - 1957) وقد ظهر عام 1958 وتُشرّ باللغة الفرنسية منذ عام 1959 في Seuil.

باريس. وتُشتر إلى لامبيدوسا العبارة الشهيرة: «ينبغي تغيير كل شيء حتى لا يتغير شيء» ■

فالديمقراطية الغربية المزعومة دخلت في مرحلة تحوّل رجعي وهي غير قادرة على إيقافه، وحيث عواقبه المتوقعة ستكون رفضها وسقوطها المحتم. فليس هناك من حاجة لياخذ أحدهم على عاتقه مسؤولية تصفيته والتخلص منها فهي سوف تنتحر ذات يوم.

ما العمل؟! إصلاحها؟ نعرف جيداً كما قال الكاتب

إن جمهور الفقراء المدعو للانتخاب هو غير مدعو أبداً ليحكم

« كيارد»³ « تغيير ما هو ضروري حتى لا يتغير شيء».

تجديدها؟ ما هي الحقبة الماضية الديمقراطية التي تستحق أن نعود إليها وننطلق منها لإعادة بناء ما هو على طريق الضياع لكن بمواد حديثة؟ أهي ديمقراطية اليونان القديم؟ أم ديمقراطية جمهوريات باعة القرون الوسطى؟ أم لليبيرالية الانكليز في القرن السابع عشر؟ أم قرن التنوير الفرنسي؟ قد تكون الأجوبة تافهة كالأسئلة.

ماذا نفعل إذاً؟؟ فلنتوقف عن اعتبار الديمقراطية قيمة مكتسبة ومحددة ولا يمكن مسهها. ففي عالم اعتدنا

الوحيدة التي تستحق هذه التسمية وهي السلطة الاقتصادية والمالية، والتي هي غير ديمقراطية بما أنها لم تُنتخب من الشعب، وهو ليس قيماً على إدارتها، وخصوصاً لأن سعادة الشعب ليست من أهدافها.

لا أقوم هنا إلا بسرد حقائق أولية. الخبراء السياسيون من جميع الأطياف قد فرضوا صمتاً هادئاً

حتى لا يتجرأ أحد على التلميح بأننا مستمرون في زراعة الكذب ونوافق أن نكون ضالعين فيه.

فالنظام المسمى ديموقراطياً أصبح يشبه أكثر فأكثر حكومة الأغنياء وبتناقص متزايد

أصبح بعيداً عن إمكانية تسميته حكومة الشعب. يستحيل علينا نكران البيئته: إن جمهور الفقراء المدعو للانتخاب، هو غير مدعو أبداً ليحكم.

ولنفترض أن حكومة ما تشكلت من الفقراء، حيث كانوا هم الأغلبية كما تصوّر ذلك أرسطو في مؤلفه «السياسة»، فهم لا يمتلكون الوسائل لتغيير نظام عالم الأغنياء الذي يسيطر عليهم ويراقبهم ويضيق عليهم.

-II-

اليهود والديمقراطية !!

منذر زيمو

(كاتب مقيم في كندا)

فهي تفسر تأسيس الدولة بحد ذاته على أنقاض المجتمع الفلسطيني، وتفسّر التطهير العرقي الفلسطيني وهجرة اليهود إلى إسرائيل فقط. كما أنها تفسر الاحتلال العنيف للأراضي الفلسطينية، وإقامة الجدار العنصري، وحصار المدن الفلسطينية والمراكز الشعبية، والحصار الاقتصادي وتهديم المنشآت في غزة والاهانات اليومية للمدنيين الفلسطينيين عند المعابر ونقاط التفتيش، وقطع الأشجار وتهديم البيوت، والعقوبات الجماعية القاسية، وتحويل حياة الشعب الفلسطيني إلى جحيم.

يأمل الجميع أنه في يومٍ ما قد يُنهك هؤلاء غير

من أي شيء آخر.

ومن جهة ثانية، إذا تخلوا عن المظهر الديمقراطي، فإنهم قد يفقدون مصداقيتهم تجاه اليهود وغير اليهود الذين يطالبون بدولة ديمقراطية أكثر من أي شيء آخر، وبجماعة جماعية.

التخلي عن المظهر اليهودي قد يشكل خيانة للممثل الصهيونية، والتخلي عن الديمقراطية قد يؤدي إلى ضياع الأسس الأخلاقية وخيانة للقيم اليهودية.

لذلك، يحاول القادة الإسرائيليون المحافظة على المظهر (الديمقراطي اليهودي) الذي يعطيهم الشرعية عند اليهود الصهاينة، وفي الوقت نفسه، أسساً أخلاقية

التخلي عن المظهر اليهودي يشكل خيانة للمثل الصهيونية، والتخلي عن الديمقراطية يؤدي إلى ضياع الأسس الأخلاقية وخيانة القيم اليهودية؟

اليهود، أي الفلسطينيين، ويقررون بأنفسهم مغادرة البلد بحثاً عن حياة أفضل في مكانٍ آخر. فإذا حصل هذا الأمر، وهو مستبعد، تكون العقبة الرئيسة لإقامة دولة يهودية ديمقراطية قد زالت.

النظرة المستقبلية

إن مفهوم دولة ديمقراطية مسلمة يتطلب أغلبية قوية ودائمة من المواطنين المسلمين، وكذلك الأمر بالنسبة

السلطة الديمقراطية بطبيعتها تكون دوماً مؤقتة. فهي رهن ثبات الانتخابات وتيار الإيديولوجيات ومصالح الطبقات. يمكننا أن نرى فيها شكلاً من البارومتر العضوي الذي يسجل تقلبات الإرادة السياسية في المجتمع. لكن وبطريقة واضحة جداً، لم يعد يُحسب تعاقب السياسات التي هي ظاهرياً راديكالية وتؤثر في تغيير الحكومات، لأنها غير مترافقة بتحويلات اجتماعية واقتصادية وثقافية جوهرية كما تعدّ بها الانتخابات أو تجعلنا نفترضها.

في الواقع، عندما نقول عن حكومة أنها «اشتراكية» أو «اجتماعية - ديمقراطية» أو أيضاً «محافظة»، أو «ليبيرالية» ونسبها «سلطة» كمن يقوم بعملية تجميل رخيصة. ويكون ذلك بمثابة التأكيد على تسمية شيء لا يوجد حيث يودون لنا أن نعتقد، لأن السلطة، أي السلطة الحقيقية موجودة في مكانٍ آخر: إنها السلطة الاقتصادية، التي ندرك حدودها الزخرفية الظاهرة لكنها تفلت منا عندما نحاول الاقتراب منها، وتشنّ علينا هجوماً معاكساً إذا تملكنا الرغبة في تقييد نفوذها بإخضاعها لقواعد المصلحة العامة.

وبتعبير أكثر وضوحاً: لم تنتخب الشعوب حكوماتها كي «تقدمها» لقمة سائغة إلى السوق، لكن السوق تكيف الحكومات كي «تهبها» شعوبها. ومع العولة الليبيرالية، تصبح السوق الأداة «بامتياز» للسلطة

قال السيد إيهود اولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، خلال كلمته أمام الكنيست في 4 أيار 2006، معرّفاً حكومته وبرنامجه السياسي:

دافعت دولة إسرائيل منذ ولادتها عن فكرتين أساسيتين:

- الأساس اليهودي والأساس الديمقراطي، مع إعطاء القيمة العليا «للدولة اليهودية»، وفي الوقت نفسه ومع السعي إلى مطلب ثابت وهو أن دولة إسرائيل الديمقراطية سوف تحقّق مساواة اجتماعية وسياسية تامة لكل مواطنيها، بصرف النظر عن الديانة أو العرق أو الجنس.

- يجسّد هذان المبدآن قيم السيادة اليهودية الجديدة في أرض إسرائيل، فإذا زال مبدأ واحد وفصلته عن الدولة، تكون كأنك قطعْتَ عصب الحياة.

أسئلة

فتتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية:

- لماذا لا يقولها زعماء الإسرائيليين كما هي؟
- لماذا لا يقولون انهم كانوا قادرين على جمع قوة كافية عسكرية وسياسية ودبلوماسية لفرض إرادتهم وإقامة دولة يهودية على أنقاض المجتمع الفلسطيني؟

- لماذا هم مستمرون بالإصرار على أنهم ينادون بدولة يهودية ديمقراطية؟

محاولة فهم

يمكن إيجاد الجواب عند هؤلاء القادة الذين يحاولون تصوير إسرائيل ضمن خطاب مبني على مفهوم القيم اليهودية التي تبغي تحقيق العدالة والمساواة بين جميع البشر، وفي الوقت نفسه، عندها الأداة لاستئصال أي ضغط يهدد الطابع اليهودي للدولة.

كما أنهم قد يرون في هذا المفهوم الضمان النهائي لسلامة وأمن يهود العالم أجمع، وبتعبير آخر، يمكن إيجاد الجواب أنه مزيج وتداخل بين القيم اليهودية والخوف اليهودي.

فمن جهة، إذا تخلى القادة الإسرائيليون عن المظهر اليهودي، فسيفقدون مصداقيتهم تجاه اليهود المطالبين بدولة يهودية لضمان أمن وسلامة جميع اليهود أكثر

النسخة الأولى للحروب الطائفية المعاصرة:

حوادث 1860 في لبنان ودمشق

(إعادة قراءة)

الياس بولاد
باحث سوري

الصناعات والفنون توارثتها عبر قرون العائلات المسيحية المستقرة في دمشق أبا عن جد، وكانت خبرتهم تنعكس إيجابياً على جودة ونوعية هذه المنسوجات ما جعل القاموس الفرنسي يتحدث عن دمشق كأول مدينة صناعية في الشرق بمنسوجاتها الحريرية التي كان العرب دائم الطلب عليها. كذلك لابد من الإشارة إلى أن هذه الصناعة وخصوصاً الحريرية، كانت متمركزة في (الحي المسيحي) في مدينة دمشق وهو الحي الذي استهدفته حوادث 1860م بالذات بأدوات إنتاجه وحرفييها الاختصاصيين. 2- في الطرف المقابل، أي في الغرب شكل المرض الذي أصاب دودة الحرير في فرنسا والصين أواسط أعوام الأربعينيات من القرن التاسع عشر أزمة كادت أن تؤدي إلى كارثة اقتصادية حقيقية في هذا القطاع، إذا استمر انقطاع تأمين الحرير كمادة أولية لمعاملها. ومن المعلوم أن المكان الوحيد الذي نجا من هذه الجائحة إنما كان في ذلك الوقت هو لبنان وسورية.

إن دمشق بورشاتها الكثيرة، ومعاملها التي بدأت بتطبيق نظام الجاكار الميكانيكي كانت تكفي لاستيعاب كامل الإنتاج من الحرير المزروع في لبنان وسورية وحيث بات إنتاجها ذا نوعية ممتازة وأسعار معتدلة، ما جعله مطلوباً عالمياً، ومن الممكن مراجعة كل كتب الرحالة الذين زاروا لبنان وسورية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر منهم على سبيل المثال الشاعر «لامارتين»، والذين عبّروا عن دهشهم لتنوع ورخص المنسوجات الحريرية وجودتها خصوصاً في أسواق دمشق.

وباتت هذه المنطقة أي سوريا، منافسة قوية للغرب بأهم صناعة في القرن التاسع عشر، وهي صناعة المنسوجات الحريرية، وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على صناعة الغرب واقتصاده، حيث إن المادة الأولية لهذه الصناعة التي قد سلمت من الآفات كانت موجودة فيها فقط في ذلك الوقت، حيث أنه لو استمرت الأحوال على ما هي عليه، وأدركت سوريا بحيطها العثماني مركزها القوي باستغلال الحاجة الغربية لمادة الحرير فإنها كانت ستصبح الأقوى اقتصادياً ولكانت سيطرت على الأسواق الأوروبية والعالمية لسنوات طويلة، وبخاصة عندما يتم تطوير تصنيعها كماً ونوعاً، ولكن الدولة العثمانية آنذاك كانت «الرجل المريض» الذي تسيطر عليه السفارات والقناصل الأوربية وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بأمور السلطنة من الأحكام القانونية إلى تعيين الولاة خدمة لأغراضها.

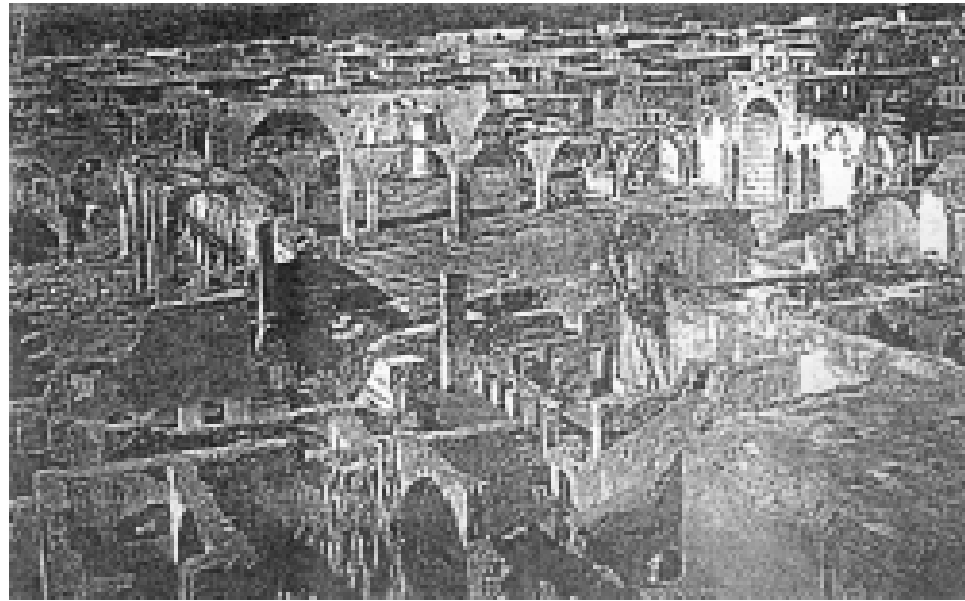
وإذا راجعنا كتب التاريخ التي تتحدث عن منطقتنا، فإنها كانت تشير دائماً وتؤكد على أننا متخلفون حضارياً، كما تتحدث عن الصراعات الدينية والطائفية والحزبية، وهذا ما كان يسجله دائماً الرحالة عند زيارتهم للشرق، ولكنهم كانوا يتحدثون في الوقت نفسه وبعد تصوير حالة التخلف هذه بما يناقض ما سبق، عن الصناعات الحريرية الفاخرة وعن الغنى والتنوع الصناعي، وغيرها من الصناعات الموجودة في أسواق دمشق وحب!!! وكذلك عن رخص هذه المنتجات.

من هذا الواقع التاريخي الخطير جاء التخطيط الغربي لحوادث 1860م في لبنان ودمشق وعلى أعلى المستويات السياسية والاقتصادية، حيث رُصدت له الميزانيات الضخمة وجرى إعداد سيناريوهات المذابح والأماكن المقصود تدميرها والجهات المنفذة لها «من الغوغاء»، وضعاف النفوس والمتأمرين» وعن طريق بث الشائعات الدينية وتأجيج نزاعاتها. ولكن المسلمين المتنوّرين وغوا تلك المؤامرة، وحموا إخوانهم المسيحيين (راجع كتاب «تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية» وثيقة شاهد عيان آخر الكتاب).

والمؤسف، أن معظم المؤرخين، غربيين وشرقيين، لم يدركوا أن الهدف من وراء تلك الحوادث كان تأمين الحصول على الحرير، واستهداف الصناعة السورية، وتقويض النهوض الحضاري لها والقضاء عليه، وفي

انتقل هذا الارتفاع في الأسعار إلى أسواق أوروبا كلها، كما أن ازدياد الطلب على هذه المادة خلال الحرب العالمية الأولى في الأسواق الخارجية، كان دافعاً إضافياً لفرض الانتداب على سوريا ولبنان كبلاد منتجة أساسية لهذه المادة، وكمنطقة استراتيجية تتحكم بطرق التجارة العالمية. ومما سبق نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

1- قبيل عام 1860م صارت دمشق تشكل أكبر مركز صناعي لإنتاج الحرير والاتجار به في العالم بالإضافة لصناعة بقية أنواع الأقمشة والمنسوجات. وهذه النهضة الصناعية كانت تتطور وتواكب آخر التطورات التقنية الصناعية العالمية في ذلك الوقت، أي نظام الجاكار



الحي المسيحي من جهة الكنيسة المريمية وما دعي بعد عام 1860 بحي الخراب، منهوب ومحرّق بالكامل (الصورة مأخوذة بعد عامين من حوادث 1860 بدمشق ضمن حي القيمرية المرجع: بدر الحاج كتاب مصورون في دمشق 1840 - 1918)

الميكانيكي الذي كان أول من أدخله إلى دمشق في خمسينيات القرن التاسع عشر الصناعي حنا بولاد وأخوته المشهورون بإنتاج «حرير البولادية» وذلك بغية زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. هذه النهضة الصناعية واكبتها ازدهار تجاري واقتصادي كبير وتوسيع للأسواق (تصدير الأقمشة الحريرية الدمشقية إلى القدس ومصر ودول مثل تركيا وإيران وحتى إلى أوروبا نفسها). وكانت مادة حرير الخام متوفرة بأسعار زهيدة في دمشق، لقربها من مراكز الإنتاج، بما لذلك من أهمية اقتصادية انعكست على رخص وجودة الإنتاج الدمشقي أكسبته شهرة عالمية ودفعت إلى زيادة الطلب عليه، وقد ساعد في هذا أيضاً وجود مرفأ صيدا التجاري وقربه من دمشق، كل هذا ساهم في عملية الازدهار الاقتصادي لأبناء هذه المنطقة وأنتج التوسع الصناعي والتجاري لدمشق.

ولابد من الإشارة هنا إلى ما هو الأساس في هذا البحث، وما يتم التعميم عليه دائماً: إلى أن هذه الصناعة، وهذه النهضة الاقتصادية كانت بمعظمها بأيدٍ (مسيحية) دمشقية (راجع كتاب «تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية» أيضاً قاموس الصناعات الشامية للشيخ ظافر القاسمي وغيرهم...)، ذلك أن نهضة العديد من

وشرائها. كما أنها تتاجر بالأسلحة الفولاذية ذات النصال القاطعة، وتتاجر أيضاً بالأصداق وأنواع متعددة من الحرير، وماء الزهر، كما تمر بها القوافل إلى حلب وبغداد وتتجمع فيها قوافل الحجاج.

في كتاب «تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية» يقول المؤلف في الفصل السابع صفحة 105/ : إن صيدا التي لا تبعد كثيراً عن دمشق، وكانت مرفأ دمشق التجاري والمدينة الرئيسة الأولى بمكانتها الاقتصادية في بلاد المشرق حتى العشرينيات من القرن الماضي، وإن كل منتجات دمشق الجميلة والثمينة من الأقطان والأقمشة الحريرية والأجواخ التي ينتجها ويصنعها

الدمشقيون بكميات كبيرة، تُصدّر عن طريق مرفئها إلى مصر وأوروبا. وفي الصفحة 70/ من المصدر نفسه ونقلاً عن «ألفريد مارتينو» في كتابه التجارة الفرنسية في الشرق 1902 نقراً: «بأن فرنسا كانت تستورد كامل الكمية الفائضة من إنتاج ورشات الحرير المحلية في دمشق وذلك بعد تلبية هذه الورشات حاجة الأسواق المحلية، وحاجة تجارها...». في كتاب «فرانسوا بيرنو، طرق الحرير، إصدار أرتيميس» صفحة 185 - 186/ نقراً: «أصبحت صناعة الحرير في فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر بكارثة كبيرة، فقد أصاب مرض خطير دودة الحرير فيها، وكذلك أصاب المرض نفسه دودة الحرير في الصين في وقت كانت فرنسا تستورد نصف حاجتها من الحرير الصيني عن طريق وسطاء تجاريين دمشقيين، فارتفعت أسعار الحرير بشكل جنوني في السوق العالمي. ويقول المؤلف إن فترة الأزمة امتدت من عام 1845م حتى عام 1869م. وهي الفترة ذاتها التي جرت، بين تاريخها، الحوادث الطائفية في لبنان ودمشق ما أثر على أسعار الحرير المستورد إلى ما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، لاحتكار فرنسا تجارة الحرير باحتكارها القناة، حيث

شاعت قراءة أحداث 1860 في لبنان ودمشق، باعتبارها فتنة طائفية، وحرباً أهلية داخلية، وهي قراءة سنّودي لاحقاً. وقد أدت - إلى اعتبار التدخل الخارجي - الفرنسي - ضرورياً لإيقاف هذه الحرب ولواد تلك الفتنة!!

نُعيد الباحث في هذه المقالة قراءة أحداث 1860، وذلك بعيداً عن «الشيوع» المعروف لها، ومختاراً منهاجاً آخر يعتمد على المعطيات الاقتصادية، وعلى الاستراتيجيات الصناعية للدول الغربية، آنذاك.

وفق هذا المنهج، يبدو مشهد الأحداث تلك مختلفاً في مسبباته وأسبابه، كما في نتائجه، وإن كانت وسائله هي ذاتها، وهو مشهد، سيكرر لاحقاً وخصوصاً في لبنان في محطتين رئيسيتين 1958 و1975.

تعتبر حوادث 1860م في لبنان ودمشق، مفصلاً تاريخياً أساسياً، ساهم في صياغة السياسة الخارجية الغربية حتى اليوم، وربما لأحقاب أخرى!! فقد تكرر ظهور هذه السياسة بصيغها وعواملها المتغيرة وحيثياتها، وجرى التدرج بمفاعيلها لتسويغ العديد من التدخلات الأجنبية إلى يومنا هذا.

وهنا يمكن إيجاز الغاية والهدف والوسيلة من وراء إثارة الفتن والحروب الدينية والطائفية بثلاثة بنود:

القضاء بأسرع ما يمكن، وبأي ثمن على أية خطوة تقوم بها شعوب هذه المنطقة للمضي قدماً نحو تحقيق نهضة اقتصادية حضارية صناعية، مثال ذلك محاولة محمد علي في مصر واعتماده على نشاط السوريين وخبرتهم في مشروع نهضته، حيث كانت سوريا هي العمق السياسي الاقتصادي لمشروعه النهضوي الذي كان يمس بتوجهاته سلباً من جهة مقابلة المصالح الاقتصادية للدول العظمى آنذاك حيث كانت سوريا بوابة الشرق، ما أدى ذلك لاحقاً إلى تفجر حوادث العام 1860م في لبنان ودمشق لإنهاء الواقع الاقتصادي المتميز الناشط لتلك المنطقة السورية في تلك الفترة.

ففي البداية كان القضاء عسكرياً على تلك المحاولة، أما في المرحلة اللاحقة فقد تم ذلك من خلال مؤامرة دُفع أبناء الشعب الواحد لتنفيذها من خلال التقاتل فيما بينهم. وقد تم الإعداد لها بسرية تامة، حيث يظهر الجلال فيها بمظهر المنفذ. وذلك بفرض احتكار الغرب للمادة الأولية وتجارها وصناعاتها، التي هي الأساس المادي لقيام النهضة الصناعية في القرن التاسع عشر، «الحرير» سابقاً و«النفط» حالياً.

وكانت الوسيلة الدائمة لتحقيقها: هي نشر وتشجيع القلاقل والاضطرابات في المناطق المستقرة المنتجة، وتمويل الحروب الدينية والعرقية والطائفية، وقد اقترب اليوم الكثير من الباحثين والسياسيين إلى هذه القناعة، بعد أن تبينوا حقيقتها، ورأوا نتائجها الكارثية أمام أعينهم، ولكن بعد خراب البصرة كما يقول المثل!

إن ما أورده المؤرخون السياسيون في كتاباتهم وأبحاثهم عموماً، ولم يتعمق على الغالب في الأسباب الحقيقية لتلك الحروب، حيث كان تصديدهم لدراساتها تشويه السطحية، ما أدى إلى جعل نتائجها إما ناقصة أو متاخرة، وهذا ما جعل الرؤية لهذه الموضوعات متعثرة قادتنا من فشل إلى فشل أكبر.

في ضوء هذه المقدمة كيف يمكن قراءة حوادث 1860م في لبنان ودمشق؟

- جاء في قاموس الجغرافيا القديمة والحديثة المطبوع في باريس عام 1854م تأليف ميساس وميشلو إصدار مكتبة هاشبيت، في الصفحة 269/ حول مدينة دمشق: «إنها المدينة الأكثر أهمية والتي تأتي في المرتبة الأولى في الصناعة في الشرق كله، فقد أعطت اسمها للمنسوجات الحريرية، والتي يأتي الغرب للبحث عنها

سوريا، منافس قوي للغرب بأهم صناعة في القرن التاسع عشر، وهي صناعة المنسوجات الحريرية، وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على صناعة الغرب واقتصاده.

عشر ألف شهيد، في الوقت الذي تقدر به بعض الاحصاءات عدد سكان دمشق في تلك الفترة قبل الحوادث بمئة ألف نسمة منهم عشرون ألف نسمة من المسيحيين. بعد أعوام لا تتعدى الأربعة من هذه الحوادث قام أحد المصورين ويدعى «بيدفور» بتصوير الحي المسيحي الذي كان لا يزال آنذاك في حالة خراب شامل (لقد تم نشر هذه الصور في كتاب ظهر عام 2000م بعنوان مصورون في دمشق 1840 - 1918م ليدر الحاج في الصفحة /30 - 33 - 34/. إن قراءة هذه الوقائع الجزئية في ضوء الأصل الذي أرساه هذا البحث لفهم حوادث 1860م يكشف دلالات هذه الأفعال كلها وأنها أرادت تدمير هذه النهضة الصناعية التي كانت تشهدها مدينة دمشق في صناعة الحرير والتي كان الدور المسيحي فيها دوراً بارزاً، وأنه لا يجوز تضخيم خصائص الفترة الطائفية التي استخدمت أداة لها حتى لا تحجب هذا الأصل.

ومن هنا نتساءل مرة أخرى عن سبب استهداف الحي المسيحي في «القيصرية» ولقبها «الهند الصغرى» الذي يقع داخل السور، ولم يتم استهداف الحي المسيحي في المدينة نفسها في حي الميدان؟! إننا نرى أن السبب يعود إلى أن المسيحيين في حي الميدان كانوا يتعاطون تجارة الحبوب!! أما في حي القيصري فكان المسيحيون فيه يتعاطون صناعة وتجارة الحرير!! وكانت تُقيم فيه الطبقة البرجوازية الصناعية التجارية!! كما نتساءل أيضاً: إذا كانت تلك الحوادث بسبب الفتنة الدينية فلماذا لم تنتقل إلى مدن أخرى كحلب وحمص وحماة؟! لم يحصل ذلك في رأينا لأن الهدف المحدد والمرسوم من قبل المخططين للحوادث والمذابح كان تدمير المركز الصناعي والتجاري في دمشق فقط!!

جاء في كتاب بلاد الشام في القرن التاسع عشر للدكتور سهيل زكار وفي فصل منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الصيبي الدمشقي صفحة 283 أنه قد أعدم مباشرة بعد هذه الحوادث «وبلا محاكمة»!! أكثر من مئتي شيخ حارة أو زعيم حارة كما تم إبعاد الكثير من المشاركين في هذه الحوادث إلى تركيا وإلى مدن بعيدة لمدة سنوات.

من اللافت للنظر أيضاً أن الرأس المنفذ للمؤامرة وهو والي دمشق العثماني: «أحمد باشا» قد أعدم مباشرة أيضاً «وبلا محاكمة»!! وهو الذي قيل إن تعيينه والياً على دمشق قد جاء إثر مساع لإحدى السفارات الأجنبية في استانبول!! لم تُجر له أية محاكمة في حين أن الذين قتلوا البادري توما الكباشي اللاتيني عام 1840م وعددهم على الأكثر عشرة أشخاص قد أعدت لهم محاكمة دامت شهوراً وتدخلت دول غربية عدة لإبطال تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم ومنها «فرنسا وإنكلترا والنمسا...»!!

نسأل: لماذا لم تجر محاكمة عادلة وعلنية لمنفذي فتنة 1860م؟! الجواب بعد هذا العرض الذي قدمناه لا يحتاج إلى عناء التفكير والبحث!! إننا نقول بكل ثقة: لقد تم ذلك حتى يبقى السر مكتوماً حول تلك المؤامرة الدولية الكبرى ويبقى التعظيم عليها إلى اليوم أمام شعوب المنطقة... وربما لقرون أخرى!!

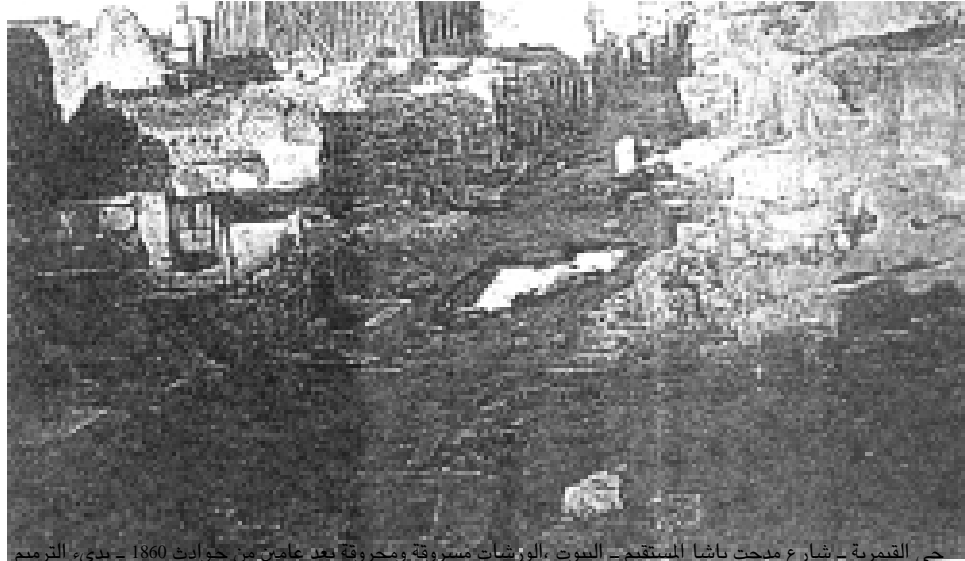
وقد جاء في كتاب «دمشق في القرنين 18 - 19م تأليف ليندا شيلشر صفحة 113 طباعة 1998» ما يلي: ستنقل حوادث 1860م الطائفية موضوع بحث ما دامت محاضر تحقيقات «فؤاد باشا» غير متاحة ذلك أنه يكاد أن يكون من قبيل المستحيل القيام بدراسة مستفيضة للأسباب الكامنة وراء أعمال الشغب وفي أثنائها، دون الرجوع إلى هذه الوثيقة الأساسية.

المراجع:

تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية تأليف يوسف توفيق بولاد ترجمة وإعداد إلياس بولاد دمشق - مطابع الف باء - الأديب 2003م
بلاد الشام في القرن التاسع عشر - دراسة وتحقيق الدكتور سهيل زكار نشر وتوزيع دار حسان للطباعة والنشر دمشق 1982م - طبعة أولى
استشهاد البادري توما الكباشي وخادمه إبراهيم أمارة - دمشق 1840م - مطبعة القديس بولس - حريصا - لبنان.

المراجع الأجنبية:

Les Derniers Evenments de syrie 1860.
Par Francois Lenormant Paris ch donniol editeur.
DICTIONNAIRE DE GEOGRAPHIE. ANCIENNE ET MODERNE PAR MM.
MEISSAS ET MICHELOT ET CIE PARIS LIBRAIRIE HACHETTE 1854.
LES ROUTES DE LA SOIE - PAR FRANCOIS



حي القيصري - شارع مدحت باشا المستقيم - البيوت، الواجهات مسروقة ومخرقة بعد عامين من حوادث 1860 - يدعى الترميم وإعادة اعمار الحي عام 1864 وفقد الكثير من جمالية العمارة الدمشقية لأن المعمارين الدمشقيين إما قتلوا وإما هجروا وحل مكانهم معماريون أقل كفاءة وخبرة.

سأل الحرس الموجود على مدخلهما: لماذا لم يلحق بهما أذى، في حين أن جميع المياني الأخرى قد أحرقت، جاءه الجواب بأن ملكيتهما تعود لرجل فرنسي يدعى السيد «بيرتران» وقد جاءتنا الأوامر بالألا نتعرض لهما!!
ومن جملة الحوادث التي ذكرها الكتاب يشير إلى تعرض كبار تجار الحرير للقتل مثل «بشارة صوصه» من لبنان و«أل المسابكي» من دمشق! وقد جاء أيضاً في الصفحة 137 أن مراقبين لتلك الحوادث ومن عايشوها ومنهم السيد «رويسون» قد أفادوا أن الوالي الذي كان

أن معظم المؤرخين، غربيين وشرقيين، لم يدركوا أن الهدف من وراء تلك الحوادث كان تأمين الحصول على الحرير، واستهداف الصناعة السورية.

تحت إمرته أكثر من 600/ عنصر من الجيش العثماني كان بإمكانه وقف تلك الحوادث لو أمر 50/ عنصراً فقط بإغلاق مدخل الأحياء المسيحية بدمشق لكنه لم يفعل! وفي الصفحة 140 يفتر صاحب الكتاب عدد الضحايا من المسيحيين ما بين عشرة آلاف إلى أحد



منزل أحد تجار أو صناعي الحرير المسيحيين في الحي المسيحي، بعد أن سرقت محتوياته وأُحرق - عام 1860 - دمشق الواجهة تعكس جمالية العمارة الدمشقية المسيحية ومهنية المعماري الدمشقي الذي كان استهدافه وقلته ضمن المؤامرة الكبرى الهادفة إلى القضاء على الدور الحضاري للسوريين.

الديون، وتحويل ثمن المنتجات الغربية إلى أصحابها في الغرب، ما أفضى إلى تضاعف الاستهلاك من البضائع المصنعة الغربية وبذلك ارتبط الاقتصاد السوري على المدى البعيد بالاقتصاد الغربي، فقامت بعض المصارف مثل «بنك سيوفي وصباغ وبنك أصفر وبنك زلخا وبنك سارة...» بتسهيل ذلك وهكذا تحول عمل بعض من تبقى من المسيحيين من الإنتاج الصناعي الذين كانوا يسعون إلى إقامة نهضة صناعية تنافس مثيلتها في أوروبا إلى القيام بأعمال السمسرة والتجارة المالية...!! وإلى مكافأة

المنفذين للاضطرابات وأعمال الشغب والمذابح بالتوكيلات التجارية.

كما أن افتتاح بنك «كريدي ليوني» عام 1875، أول فرع له في الإمبراطورية العثمانية قد ساهم مساهمة فعالة في نشر النفوذ الفرنسي في مناطق الشرق الأدنى، وكان له فرعان في سورية منهما فرع في بيروت، لعب دوراً مهماً في ربط صناعة وتجارة الحرير في سوريا بصناعة مدينة «ليون الفرنسية».

إن الارتباط الاقتصادي الناتج عن تلك الحوادث قد مهد في المستقبل القريب إلى احتلال سياسي وعسكري لسورية ولبنان وغيرهما من البلدان العربية تحت عناوين مثل «الانتداب» أو «الحماية» بحجة أن هذه البلاد غير مهيةة لمواكبة التمدن والتقدم الحضاري والصناعي!!!

- ولضرب أي أمل بعودة الترابط الاقتصادي والصناعي بين لبنان ودمشق وبلاد حوض البحر الأبيض المتوسط من بلاد عربية وأجنبية قام الانتداب الفرنسي بخلق «لبنان الكبير» عام 1920 كحاجز جغرافي سياسي واقتصادي بضم ميناء صيدا وطرابلس لهذا البلد الجديد بالإضافة على الأفضية الأربعة وسهل البقاع وهي المناطق الإنتاجية النشطة والغنية المحيطة بجبل لبنان المحدود الموارد بإقامة نظام سياسي فيه يعكس الوضع الطائفي السیادي للجبل بتخلف نمطية علاقاته المجتمعية والسياسية على لبنان والمنطقة. كما أشار إلى ذلك الأستاذ سليم محسن في إحدى مقالاته وقام الانتداب بإيجاد حدود مُصطنعة تحصر على فك الروابط الاقتصادية بين البلدين بهدف خلق دمشق والداخل السوري بقطع صلته بمناطق إنتاج الحرير وأسواقه بالمنافذ البحرية المتمثلة بصيدا، بيروت، طرابلس التي لم تزل قائمة حتى اليوم.

- وبالعودة إلى كتاب فرانسوا لونورمان الأنف الذكر، عن تلك الحوادث في سوريا في صفحة 28 - 29 يروي: كيف أنه زار القرى اللبنانية التي أتت عليها الحوادث، حيث زار قرية حمّانا اللبنانية ولاحظ بأنها قد دُمّرت بكاملها ما عدا مبيّنين لاستخراج خيوط الحرير، وعندما

تقديري أنه لو تم تلافي وقوع تلك الحوادث لكنا اليوم، بكل تأكيد، كما في الماضي دولة صناعية كبرى في مجال المنسوجات، وفي مجالات صناعية أخرى، وكنا دولة لا تقل أهمية عن أية دولة أوروبية!! ولكن حدوثها جعلنا دولاً استهلاكية تعتمد على الاقتصاد الغربي الذي كنا على قدم المساواة معه حضارياً آنذاك!!

إن هجرة وتهجير الطبقة البرجوازية الصناعية في دمشق وحرفيها وهي في غالبيتها من العائلات المسيحية بعد حوادث 1860م وما جرته من ويلات على جميع الصعيد تناولت الشرائح النخبوية وما تحمله من خبرة وتراكم حضاري يساعدها على الابتكار، جعل من الصعب علينا أن نتكمن من تأسيس نهضة حضارية صناعية حقيقية علماً بأن الأمر قد تكرر بعد ذلك ولكن بأسلوب آخر، في فترة ما بعد الاستقلال (1945 - 1958م). وبالعودة إلى تلك الفترة (1840 - 1870م) فلقد ارتفعت أسعار الحرير كثيراً نتيجة الطلب الخارجي عليه، وقد تم فرض ضرائب إضافية من قبل الحكومة العثمانية ما انعكس سلباً على الصناعيين الدمشقيين وخلق بلبله وتفاوتاً بأسعار البضائع، وقد دفع ذلك ولأسباب أخرى غير خافية على أحد، منها أن كثيراً من الفرنسيين والغربيين قد استوطنوا لبنان ودمشق وأسسوا مراكز لزراعة الحرير وصناعته وذلك لتأمين هذه المادة لمصانعهم في بلدانهم دون اللجوء إلى التجار السوريين واللبنانيين! ويذكر لنا بهذا الصدد فرانسوا لو نورمان كمشاهد عيان في كتابه «الحوادث الأخيرة في سورية 1860» العديد من تلك المراكز التي أنشئت في جبل لبنان وغيرها من المدن والقرى اللبنانية.

لقد طلبت الحملة العسكرية الفرنسية التي أتت إلى بيروت في عام 1860م من البطريرك الماروني ومن البطل يوسف بيك كرم، الذي كان يدافع عن حقوق الفلاحين الذين يزرعون دود القز لإنتاج الحرير أن تنقل بعض الفلاحين على متن بوارجها للإقامة في بلاد الجزائر حيث تؤمن لهم الأراضي الزراعية الخصبة هناك ليمارسوا زراعتها تحت حكم الفرنسيين!!

فجاء الرفض قاطعاً. من الواضح أن الغاية تمثلت في جعل زراعة دود القز لصناعة الحرير أقرب وأرخص لهم من سواحل لبنان وجباله!! بعد 115 سنة على هذه الحادثة تكرر الأمر وهذه المرة من الأمريكان وللغاية نفسها متمثلة بنقل المسيحيين اللبنانيين على متن البوارج الأمريكية إلى أمريكا وكندا واستراليا.

نعود لنسأل هنا: هل كان الهدف من تلك الحوادث هو الحرير فقط؟ لا شك في أن هناك أهدافاً أخرى منها:

1 - استهداف وضرب القاعدة الاقتصادية النشطة في دمشق وبنيتها الصناعية التي كان المسيحيون الدمشقيون يحتفظون بها في أحيائهم حيث رأى الغربيون أنها المنافسة الحقيقية لصناعتهم لأنها تستخدم مادة الحرير التي يريدونها رخيصة ولعاملهم فقط!!

2 - القضاء على أمهر الصناعيين والحرفيين وعلى ورشات عملهم ومنازلهم، حيث كان معظمهم من المسيحيين الدمشقيين وكان التركيز في هذه الحوادث على ورشات آل بولاد التي كانت تستخدم النظام المتطور للجكار الميكانيكي لزيادة الإنتاج كما ونوعاً (راجع كتاب تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية عموماً والصفحة 173 خصوصاً).

3 - تهجير من تبقى من المسيحيين ممن أحرقت أحياءهم وبيوتهم وورشاتهم والذين تجمعوا في قلعة دمشق، حيث رُتبت القوافل لنقلهم إلى بيروت ثم مصر وفرنسا، وقد كانت كل قافلة تتألف من حوالي ثلاثة آلاف شخص (راجع المصدر نفسه صفحة 267 - 276) حيث لا يستطيعون العودة إلى مدينتهم التي عاشوا فيها آلاف السنين، لما يحملون من ذكريات اللمة عن أحداث استهدهم، لم يعرفوا من كان وراءها ولصعوبة البدء من جديد بأعمالهم وخوفهم من تكرار تلك الحوادث، إن أول منزل شُيّد من جديد في الحي المسيحي كان بعد مرور أربع سنوات على هذه الأحداث أي في عام 1864م.

4 - نتيجة تلك الحوادث نجحت المؤامرة وتم القضاء على بذور المنافس الحقيقي للاقتصاد الغربي كما تم الاستحواذ على المادة الأولية (الحرير) بكل سهولة وقُتحت الأسواق السورية على مصراعها أمام البضائع الأجنبية. وكان لابد أمام تدفق البضائع الأجنبية من إحداث مصارف خاصة تسهل القروض للمزارعين واستيفاء

الخلاصيات الايديولوجية وقواعد القانون الدولي

الدكتور أمين محمد حطيط

استاذ جامعي - عميد ركن متقاعد - لبنان



لبنان: حدود مرسومة على الورق.. فقط ؟

الموافقة في تقريره المرفوع إلى مجلس الأمن بتاريخ 22 أيار 2000) ولكن اللجنة الدولية صاغت الرغبات الإسرائيلية في مشروعها التحضيري وجاءت على وجهين:

- الأول: رسم خط مغاير للحدود الدولية يكرس مطالب إسرائيل في التعديل، وسمي خط الانسحاب، واعتبرته إسرائيل خط الحدود الجديدة. وسوغت الأمم المتحدة فعلها بالقول إن ذلك هو أفضل ما توصلت إليه بالاعتماد على الوسائل المتاحة، طبعاً هذا كلام يجافي الحقيقة لأن خريطة بوليه نيوكمب مودعة لدى الأمم المتحدة مرفقة بالإحداثيات ومنذ العام 1923، ومؤكدها بملفنا المرفوع في نيسان 2000.

- الثاني: اقتطاع مزارع شبعاً وإحاقها بمنطقة الصلاحية العمالية للاندوف (undof) قوات الفصل في الجولان السوري المحتل، وفي ذلك تجاوز للإثبات اللبناني اللبناني، وهو إثبات مدعوم سورياً بشكل قطعي ومستجيب لكل قواعد القانون الدولي العام.

لقد رفض لبنان الموقف الدولي، رفضاً لم يكن منطلقه رفض الخضوع لمطالب إسرائيل المهزومة وإملاءاتها فحسب، بل أيضاً هو موقف يندرج في سياق استكمال التحرير، لأننا رأينا أن التمسك بخط حدودي أكد عليه باتفاقية هدنة وقعت مع العدو بعد الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، هو تمسك بحق وطني قومي يمنع اغتصاب أرض عربية جديدة، هو أمر نراه واجباً يندرج في مسار التحرير. لقد رفضنا الموقف الدولي إذن حتى لا يكون شريط قرى سبع جديدة يضاف إلى ما اقتطع من لبنان في العام 1918 ليعطى لاحقاً لإسرائيل. إما في مزارع شبعاً، فالوضع كان أكثر تعقيداً، إذ فضلاً عن إرادتنا في استكمال التحرير فإن الرفض كان رفضاً للدخول في مفاوضات لتحرير أرض محتلة لا يكون ثمناً لتحريرها إلا اتفاق استسلام، أو إذعان كما هو تاريخ مفاوضات العرب مع إسرائيل حيث لم توقع معهم إلا ما أملته عليهم.

بعد جدل ومناقشات شاقة في المكاتب وعلى الخرائط، استطعنا أن نغير الموقف الدولي في خطه الخاطيء، وعدنا إلى الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين إلا في مناطق ثلاث (تم التحفظ عليها في رميش والعديسة المطلة) ولكن الفريق الدولي تمسك بموقفه من مزارع شبعاً وقد لمسنا أن هناك قراراً صادراً إليهم من خارج الطاولة يمنعه من الاستجابة رغم قناعتهم بموقفنا. فإسرائيل لا يمكن أن تقبل بإغلاق نافذة التفاوض مع لبنان، والمتاح المتبقي الوحيد لها منها هو مزارع شبعاً... تلك المزارع التي أثبت الباحثون الإسرائيليون لبنانيتها (دراسة منشورة في هارتس 26 شباط 2002) كما أنها أرض لم يرضها الكنيست الإسرائيلي إلى إسرائيل عندما ضم الجولان في العام 1984، لأنه يقر بلبنانيتها، ثم إن إسرائيل لم تسمح لقوات الأندوف ومنذ العام 1974 أن تدخلها أو تتمركز فيها. ولم يجد الفريق الدولي حجة قانونية لرفض مطلبنا إلا قوله بالصلاحية العمالية وهو قول واه بكل المعايير... لذلك كان رفضنا للموقف الدولي، مترجماً بتحفظ على الطاولة ويتمسك بالمقاومة لاستكمال التحرير.

القرار 318، والمذققة باتفاقية غزاوي وخليب في العام 1946، والمستندة إلى قرار المنتدب حول خريطة لبنان في العام 1934، كما وأشير إلى صكوك ملكية اللبنانيين في المنطقة، والقرارات الإدارية، وملخص ذلك أن خط الحدود مع سوريا في المنطقة المحتلة، هو الخط المنحدر من قصر شبيب إلى حلماتا وحرراتا ثم المار في وادي العسل إلى شمال مغر شبعاً، إلى النخيلة، وصولاً إلى العجر.

امتنعت إسرائيل ظاهراً عن تزويد اللجنة الدولية بأي وثيقة (على الأقل لم يعرض علينا شيء من ذلك لندناقشه كوثيقة إسرائيلية، إلا بعض الطلبات الإسرائيلية بأرض اعتبرت لاحقاً خارج الخط الذي سمي أزرق ورفضت من قبلنا) ووافقت سوريا على الملف اللبناني فيما يتعلق بالجزء الذي يعينها (أشار كوفي أنان إلى تلك

أنشئ لبنان كدولة في العام 1920 بيد فرنسا صيغ له في البدء نظام لا يتسق مع أي نظام من المعروف في الفكر الدستوري، حيث جاء العنوان خلافاً للمضمون، والممارسة خلافاً للأمرين معاً، ما تسبب في وضع يفتقر إلى عوامل الاستقرار لأن استقراره كما يبدو لم يكن مرغوباً به وكذلك استقلاله الحقيقي، لذا لم يقبض له أن يمتلك من قراره إلا ما يحفظ سيطرة الطبقة السياسية التي تعاقبت على حكمه وراثياً بغلاف ديمقراطي خدمة للهدف الذي من أجله أنشئ.

وفي إطار تأكيد حالة «عدم الاستقرار» هذه، ورداً على الهزيمة الإسرائيلية في جنوب لبنان عام 2000 كان القرار 1559 ذو العناوين الثلاثة (تغيير وجهة الحكم في لبنان، وتجريد المقاومة من سلاحها، وعزل لبنان عن سوريا حيث إن الرد أو محاولة الحد من الخسائر أو تجسيم الهزيمة أمر بدأ منذ اللحظة التي أقرت فيها إسرائيل بأنها هزمت من الجنوب في العام 2000، فكانت المحاولة الدولية الأولى لسرقة النجاح من يد المقاومين، واليوم نعيش المحاولة الثانية وفيها العقاب، مترافقاً مع نية إجهاض النصر اللبناني في الجنوب... فكيف كانت المحاولة الأولى، ثم كيف هي الثانية اليوم؟ أمر نعالجه من بوابة رئيسة هي مسألة الحدود، حدود لبنان مع فلسطين المحتلة التي أصبحت خط هدنة مع إسرائيل، وحدود لبنان المفروضة على سوريا والتي يراد لها أن تكون قيوداً للشقيق وعزلة للذات...

أولاً - محاولة تعويض الهزيمة الإسرائيلية من باب تعديل الحدود في العام 2000:

ليس من حاجة إلى التذكير بأن إسرائيل التي أنكرت القرار 425، الصادر عن مجلس الأمن إثر احتلالها للجنوب في العام 1978، وفيه ما يلزمها بالانسحاب الفوري من كل أرض لبنان من غير قيد أو شرط، هي ذاتها التي طلبت من الأمم المتحدة تنفيذ هذا القرار لتخرج من لبنان في العام 2000 بعد أن اعترفت بهزيمتها فيه على أيدي المقاومة، وقد سارعت الأمم المتحدة إلى تلبية طلب إسرائيل، لعلها تحفظ لها شيئاً من الأهداف التي كانت تطمح إلى تحقيقها باحتلالها للجنوب واعتدائها عليه، المرة تلو المرة التي كان آخرها سنة 1982 وفيها الاحتلال الذي استمر بعد انحسار إلى الجنوب، ثم أسند بعدوان 1993، وعدوان العام 1996.. وقد كان يفترض بالاستجابة الدولية أن تنطلق من نص القرار 425 وروحه، أي إعادة أرض لبنان كل الأرض إلى السيادة اللبنانية وفقاً للحدود الدولية. لكن ومع أسف شديد لم يكن الأمر هكذا مع الأمم المتحدة لأن الأمر لو تم لكان أضعاف على إسرائيل تحقيق هدفين على الأقل تعول عليهما، لتحديد خسارتها في لبنان، وهما:

- إعادة النظر في خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين المحتلة، حيث تتجاوز ما فيه من نتوءات، وتعرجات، أو نقاط في أعماق الأودية، لتجعله خطأً مستقيماً قدر الإمكان، تجمع به رؤوس القمم، بشكل يؤمن لها مزايا عسكرية هامة في الأعمال العدوانية الهجومية، كما وفي التمرركز الدفاعي.

- الاحتفاظ ببورقة ميدانية تلزم لبنان في الدخول معها في تفاوض تحتاجه إسرائيل، لفرض شروط وإملاءات عليه، وهو تفاوض لم يفتح القرار 425 بابه، كما هو حال القرار 242، وإسرائيل كما هو معلوم تريد من لبنان أن يقبل بـ:

- توطين الفلسطينيين على أرضه.
- وتقاسم مياهه في الجنوب معها.
- والقبول بدور جيوسياسي في الشرق الأوسط تحدهه هي له بما لا يتناقض مع المشروع الغربي العام ومع الوظيفة الإسرائيلية بشكل خاص.
وقد ابتدأت الأمم المتحدة عملها المستجيب لإسرائيل، بأن ألفت لجنة مركبة (سياسية قانونية عسكرية طبوغرافية) أسندت رئاستها إلى السفير تيري رود لارسن، مهندس اتفاق أوسلو... وباشرت اللجنة عملها بأن وجهت إلى لبنان وسوريا

وإسرائيل طلباً لتزويدها بما يثبت الخط الذي يجب أن يتم الانسحاب إليه، فأجاب لبنان بأن الخط هو الحدود الدولية للبنان، وقد تبين لبنان هذا الخط ووثقه بملف ضمنه كل ما يلزم لقطع الشك أو النقاش حوله وجاء فيه:

- إن خط الحدود هو جزءان الأول: بين لبنان/ وفلسطين المحتلة، والثاني بين لبنان/ وسوريا.

- إن حدود لبنان مع فلسطين، هي حدود معترف بها أنشئت بالاتفاقية المعروفة باتفاقية بوليه نيوكمب سنة 1923، والمصادق عليها في العام سنة 1934 من قبل عصبة الأمم. (إرفق الملف بخريطة مع لائحة إحداثيات لنقاط - المعالم الحدودية، مع خطية، وبيان وصفي لها. كما أشار لبنان إلى أن هذه الحدود مؤكدها في اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل في العام 1949).

- إن حدود لبنان مع سورية، هي الحدود المبنية في

(4) **المرحلة الرابعة:** التحديد الميداني، أو التعليم demarquation، وهي المرحلة الختامية لعملية الترسيم الشاملة، وتنفيذها فرق طبوغرافية ميدانية، عبر نقل الخط الاتفاقي من الورق (الخريطة) إلى الأرض وفيها وضع العلامات الحدودية border point (BP)، بمعنى أن هذه لا تتم إلا ميدانياً. ويستحيل فعل ذلك إن لم يصل المكلفون بالشأن إلى النقطة المقصودة بذاتها.

ثالثاً العوائق أمام ترسيم الحدود مع سوريا، وشروط تذليلها:

عوائق نذكر منها:
(1) الاحتلال في مزارع شبعا: في تلك المنطقة لم يتبق إلا القسم الأخير من عملية الترسيم، وهو وضع العلامات الحدودية، أي التحديد، وهي مسألة لا تتم إلا إذا تمكن المعينون بالشأن - لبنان وسوريا - من الوصول إلى الأرض، وهذا غير ممكن في ظل الاحتلال.. إلا إذا أراد المطالبون بذلك أن يفوضوا الأمم المتحدة بأن تتوب عن لبنان وسوريا في الموضوع. وطبعاً ستكون النتائج لمصلحة إسرائيل كما تعودنا.

(2) المناطق العقارية المتداخلة: تتداخل الملكيات العقارية بين لبنان وسوريا ومن الجانبين في 45 منطقة كبيرة و53 منطقة صغيرة حيث أن لبنانيين يملكون عقارات شرقي خط الحدود، وسوريين غربها. وهذا الأمر بحاجة إلى معاناة، وإجراء مسح عقاري، وتثبيت الملكيات ثم اعتماد حل بشأنها إما بتبادل في الأرض والملكيات، وإما بنظام استثمار وعبور الملاكين بما يتجاوز الحدود.. أو نظام مختلط بين الأمرين.. ما يتطلب جهداً كبيراً جداً.. ونفقات قضائية وإدارية وتقنية باهظة.. ووقتاً لا يمكن حسابه إلا بالسنوات.

(3) **المناطق الخلفية:** مازال هناك قسم كبير من الأرض على جانبي خط الحدود المدين بالقرار 318، موضع خلاف بين الدولتين، وهو بحاجة إلى حل بالاستناد إلى الأسس التي ذكرت في المرحلة الثانية والثالثة من ترسيم الحدود.. وهذا الأمر لا يتم إلا نتيجة اتفاق، يكون بذاته ثمرة التوافق. وهو ما تقتضيه العلاقة الرسمية بين لبنان وسوريا اليوم.. وهي علاقة يبرع بعض المسؤولين في لبنان بالإساءة إليها هداماً وتشويهها، وما المواقف الاستفزازية أو التصريحات المجافية للحقيقة والمتسرعة من غير تحقق إلا نموذج من نماذجها.

(4) **التدخل الأجنبي:** أن استمرار التدخل الأجنبي بين الدولتين من شأنه أن يعقد الأمور بينهما، وأني أرى في القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن، القرار 1680، رغم صيغته التي جاء فيها تعبير «تشجيع سوريا على...»، ثم التذكير «بالرضا المتبادل بين الطرفين لإقامة العلاقات الدبلوماسية»، سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، فمجلس الأمن مسؤول عن الأمن والسلام الدوليين، ولا يوجد بين لبنان وسوريا نزاع مسلح ليتدخل في فضه، حتى أن العلاقة الجافة القائمة بينهما بفعل التدخل ذاته، ليس من شأنها أن تهدد السلم العالمي لتتيح للمجلس بأن يتدخل. إن أعضاء مجلس الأمن يعلمون أن قرارهم ليس له وزن أو قيمة في القانون الدولي، لأنه يخالف مبادئه، ونسأل لماذا اتخذ إذاً؟ والجواب الوحيد لا نراه إلا القول: لإفساد أي محاولة لإعادة علاقة طبيعية مع سوريا.. هذا الدولة التي ينسى المواجهون لها اليوم أنها ليست بلداً ضعيفاً معزولاً لا حول له ولا قوة، مجردة من أي ورقة تلعبها في الشرق لتفسد المخططات.. وهي بالعكس تملك من الأوراق الكثير.. وأولها ما يمكن أن يؤدي لبنان.. وهل ننسى أن لا حدود برية لنا إلا معها تطول إلى أن تزيد عن 600 كلم؟ ومع العدو الإسرائيلي 48!

إن الترسيم أو التحديد، أو ما شابه يتطلب تذليل هذه العوائق: بإقامة العلاقات الطبيعية بين الجارين، وتوفير الإمكانات المادية والوقت اللازم، وفوق كل شيء وقف التدخل الأجنبي في مسألة كهذه.

وأخيراً إن ترسيماً من أجل التحرير أمر فاخرنا ونفاخر به، وهو نقيض ترسيم يرد علينا به ليكون من أجل الانعزال. فإذا كان الشعب الواحد أصبح بقرار من المنتدب يعيش في كيانين سياسيين، فعلينا ألا نسمح بأن تتحول خطوط الحدود بين الكيانين إلى خطوط تقطيع أوصال وانعزال تخنق أحدهما، وترهق الآخر ■

عمل تقني قانوني، يبدأ برسم خط الحدود بشكل بياني معتمداً بداية على التوصيف الوارد في المرحلة الثانية ثم يجمل ذلك، بالنزول إلى الأرض حيث تحفظ الحقوق لأصحابها على جانبي الخط في الدولتين المتجاورتين، وهي حقوق أو مكاسب أو منافع أو مصالح متعددة الأنواع منها أولاً الملكيات العقارية الخاصة والعامية، ومنها المصالح الدفاعية، ومنها الحقوق المكتسبة في الثروات الطبيعية من مياه وأحراج وما شابه ذلك..

وبعد الاتفاق على الخط الحدودي بشكل نهائي يوضع اتفاق يكرس هذا الخط، اتفاق يكون ثمرة الرضا المتبادل، ولا يمكن أن تلزم دولة به رغم إرادتها، لأن الدولة في ممارستها لسيادتها لها أن تعترف بالكيانات المجاورة أو تحجم عن ذلك، ولها أن توقع الاتفاقات معها أو ترفض، وأن ما جاء في قرار مجلس الأمن الرقم 1680 يعتبر خروجاً على هذا المبدأ، ويعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية إذ يخشى أن تعتمد لاحقاً للتطبيق بين إسرائيل ومن تبقى من دول عربية لم تعترف بها.

علي أي حال، يجب أن توقع الوثائق الخطية والبيانية تأكيداً على موافقة الفريقين.. ثم يتم إيداع ذلك، وفقاً لقواعد القانون الدولي العام المعمول به بعد الحرب العالمية الأولى والمؤكد عليه بعد الحرب الثانية، ratification الإيداع لدى عصبة الأمم، واليوم لدى الأمم المتحدة.

هذه المرحلة بالنسبة للبنان نفذت تماماً بما يعني الحدود اللبنانية مع فلسطين، بموجب اتفاقية بوليه نيوكمب الموقعة سنة 1923 بين فرنسا وبريطانيا (دولتي الانتداب على فلسطين ولبنان)، المستندة إلى اتفاقية 23 ك1 1923، وكان الإيداع لدى عصبة الأمم التي صادقت عليها في العام 1934. أما مع سوريا فقد كانت هناك عوائق سياسية، أولاً وميدانية وتاريخية واجتماعية منعت من تنفيذ هذه المرحلة لكامل خط الحدود بين الدولتين المفروضتين على السكان من قبل المنتدب.. ما أفسح المجال أمام نشوء خلافات محلية ذات طابع فردي له علاقة بمدى الملكيات العقارية الخاصة ومدى الاستثمار.. وكانت تنشأ لها بين الحين والآخر لجان خاصة لبحثها كما هو الحال مثلاً في مثلث الجولان - شبعاء - بانياس حيث حسمت لجنة غزاوي وخطيب خط الحدود بين الدولتين تليطياً لما نص عليه القرار 318/1920 واعتبرت بموجب الاتفاقية هذه بلدة العجر وممر من بانياس إليها ومنطقة مغر شبعاء، والمنطقة شرقي وادي العسل، منطقة سورية أما ما عدا ذلك وهي المنطقة المصطلح عليها اليوم باسم مزارع شبعاء فقد أكد على لبنانيتها.

وقد حاولت الدولتان أكثر من مرة إنجاز هذه العملية لما تبقى من الحدود، وكانت المحاولة تتعثر دائماً للأسباب التي ذكرت إلى أن كان العام 1971 حيث تقرر في 18 أيار في اجتماع اللجنة التنفيذية المشتركة للحدود اللبنانية السورية المنعقد في دمشق وضع أسس لتخطيط الحدود بين البلدين، تقوم على اعتبار الحد العقاري حداً دولياً حيث يوجد خرائط مساحة، وأن يجري التخطيط على الطبيعة مع مراعاة الحدود العقارية، حيث لا يوجد مثل هذه الخرائط.

إذاً أن مسألة تنفيذ خريطة سياسية للبنان، تظهر حدوده مع سورية هي مسألة بتت أسسها، وهي بحاجة على تنفيذ يبدأ في المكاتب برسم ما تيسر من أجزاء الخط، ثم ينتقل إلى الميدان لينهي الأجزاء المتبقية مع احترام ما ذكر من حقوق ومصالح.. ففي المناطق التي يمكن الوصول إليها يكون التنفيذ ممكناً وفيما عداها يتعذر التنفيذ حتى تزول العوائق، أمنية كانت أم ميدانية أم عسكرية أم خلاف ذلك.. ثم يتطلب الأمر توقيع الفريقين، ليصار بعده إلى إيداع الخريطة المرفقة بالاتفاق لدى الأمم المتحدة التي تتولى المصادقة.. وكل هذه الأعمال هي من صلاحية الدولتين ذاتهما، وليس لجهة أو طرف أن ينوب عنهما في الأمر بما في ذلك الأمم المتحدة ويشترط لتنفيذها، علاقة ثنائية تتيح للاتفاق، وواقع ميداني عملي يمكن من تنفيذ الأعمال.

السجل العقاري، حيث إن اللجنة المؤلفة من قاض ومساح لا تنشئ حدوداً بل تؤكد حدود الملكيات القائمة قبل أن تأتي اللجنة.. وأن عملية الترسيم إذاً هي العملية الأشمل والأطول، ويكون التحديد مرحلة من مراحلها الأربع.. هذه المراحل تكون متتالية، ولا يكون جدوى من المرحلة اللاحقة أو فعالية لها إن لم تتم السابقة وفقاً للأصول القانونية المعتمدة في القانون الدولي العام.. ولابد من التذكير بأن مسألة إنشاء الحدود واعتمادها، والاعتراف بها مسألة سيادية تخضع برمتها لقواعد القانون الدولي العام لتجاوز الشأن فيها الدولة الواحدة إلى من جاورها.. ووفقاً لهذه القواعد والمبادئ، تكون المراحل الأربع لقيام الحدود الواجبة الاحترام دولياً كما يلي:

(1) **المرحلة الأولى إنشاء الدولة:** FONDATION DEL'ETAT أو إنشاء الكيان الذاتي المستوجب للحدود وهذا الأمر يتم على وجه من اثنين:

- إما باتفاق بين جماعات تقيم على أرض معينة، ترى أن تشكل دولة قوامها البشري الجماعات المنفقة، ومداهما الجغرافي ما يملك هؤلاء من أرض، والقانون ما يرتضونه من سلطة.

- أما الثاني فيكون نتيجة فرض من طرف يوحد جماعات لينشئ منها شعباً لدولة يريد أن يمارس هو السلطة عليهم في المدى الجغرافي الذي يقيمون عليه، وهذا الطرف قد يكون فرداً أو جهة من الجماعات ذاتها كما هو مثلاً ما تم مع بسمارك في إنشاء ألمانيا الواحدة، أو يكون خارجي، وهو حال لبنان الذي أنشأته سلطة المنتدب، اقتطاعاً وجميعاً للمناطق المقتطعة، وقد جاء الاجتهاد القانوني من محكمة العدل الدولية ليقول ما أنشأ المنتدب من دول فهو دول وما وضع لها من حدود فهو الحدود لها بمقتضى القانون الدولي العام.. فيكون قيام الكيان اللبناني قانونياً بمقتضى هذه القواعد الدولية لأنه استند إلى قرار المنتدب/ القرار 318 (رغم اعتراض بعض السكان المعندين).. وهو كيان قائم بحكم القانون ولا يكون من موجب لمطالبة أي طرف بالإقرار به.. وقد تكون المطالبة أحياناً بأى عمل يؤكد وجود هذا الكيان عمل استفزازي لا جدوى منه إلا الإساءة والسلبية بافتعال المشكلات.

(2) **المرحلة الثانية:** تعيين حدود الدولة DELIMITAION DE L'ETAT أي تعيين المدى الجغرافي للدولة المنشأة، وهذا يتم عادة بشكل وصفي يرتكز على ذكر المناطق المشككة للدولة وحدودها بشكل عام، ويستند هذا التعيين إلى مبدأ من ثلاثة:

- الأول طبيعي ويكون فيه العمل بالحدود الطبيعية، كالأنهار والأودية، وخطوط القمم.
- والثاني تاريخي عرقي، ويكون فيه العمل بحدود المناطق التي تملكها الجماعات من الأعراق، أو الأديان، أو الأثنيات المختلفة وفقاً لما يكون قد اعتمد من معايير.
- والثالث يكون فيه التعيين الحر غير الخاضع لمبدأ

مما ذكر بل تبقى إرادة منسئ الدولة المستندة إلى قوته هي الحاسمة في التعيين. وعادة يكون مزيجاً من المبدأين الأول والثاني يضاف إليهما الكيفية الإرادية تلك.. وهذه هي الحال مع حدود لبنان، وفيها عمل بالمبدأ الأول في جانب، وبالكيفية والمزاجية في جانب آخر.. مع بعض مراعاة للمبدأ الثاني على أساس طائفي مذهبي.. والمدقق في القرار 318 يرى أن المنتدب استعمل لدى تعيين المدى الجغرافي للبنان عبارة «ما الحق منه بفلسطين» وعبارة «خط القمة» وعبارة «خط يوافق مجرى النهر» الخ... ما يشير إلى مزجه بين هذه المبادئ الثلاثة.

(3) **المرحلة الثالثة:** رسم الخريطة السياسية PLANIFICATION أو التخطيط، والمصادقة عليها، ومنهم من يعتبر أن هذه المرحلة هي الترسيم كله معتمداً على التفسير الحرفي المباشر لكلمة رسم، ويجعلها ترسيماً (بينما الترسيم هو قرار وتعيين وتخطيط وتحديد).. على أي حال إن هذه المرحلة تكون بتكريس الحدود الوصفية وإظهارها على مسطح بياني يسمى خريطة «CROQUIT»، أو خريطة «CARTE».. وهي

الجمهورية... وتهددني أن لم نقبل بما تريدنا أن نقر به من انسحاب وهمي... فلم نستجب، بل كان حقنا في أرضنا هو المستجاب إليه.. إذ أجبر مجلس الأمن على الاستماع لنا والموافقة على ما نطلب من حق... واستطعنا أن نحرر بعد ذلك مساحة 17765500 م2... تحريراً كان بدىء بالدم - دم الشهداء... واستكمل بالعلم وصلابة الموقف والقرار والتقنية، المستندة إلى القانون الدولي، والاتفاقات، الدولية والمعاهدات منذ 1918 إلى 1920 إلى 1923 إلى اتفاقية الهدنة العام 1949، ثم إلى أفضل وسائل القياس اللازمة لرسم الخطوط والخرائط بما في ذلك صور الأقمار الاصطناعية الحديثة التي بذل اللواء جميل السيد الجهد الكبير للحصول عليها، وكذلك أجهزة الـ G.P.S المتطورة. لقد لجأنا إلى العلم المتطور حتى نمنع فتح أي ثغرة في موقفنا تؤدي إلى ضياع أرض لنا والسبب في ذلك هو أننا بمواجهة عدو يمارس احتلالاً، وكل خطأ في الأمر يعني هدراً لحق وقبولاً باحتلال وهذا مرفوض في عقيدتنا ومبادئنا.

لقد كان الترسيم في الجنوب بمواجهة العدو هو ترسيم من أجل التحرير، لذلك كان العمل فيه متصفاً بالقدسية، قدسية تستمد من قدسية الحق بالأرض وقدسية دماء الشهداء التي طهرتها من رجس الاحتلال. وهنا أذكر سؤالاً وجهه إلي مراسل إحدى الوكالات الصحفية الأميركية، عندما كنا نتفحص الأرض في مزارع شبعا إذ قال: لماذا تهتمون بالحدود هذا الاهتمام في الشرق الأوسط؟ فأجبته «أنتم تسببتم بهذا الواقع إذ أنكم أنتم الذين أدخلتم إلى الشرق الحدود، فقبل اتفاقية سايكس بيكو ووعدهم بلقور وقبل أن تزرعوا في بلادنا إسرائيل، لم تكن الحدود معروفة عندنا، حتى ولا تأشيريات المرور عبرها.. أما اليوم فقد أصبحت الحدود قائمة بقراركم، وهي بمواجهة العدو تعني خط الفصل بين منطقة احتفظت بها أهلها عزيزة حرة، ومنطقة اغتصبت فأذلت وتنتظر التحرير...».

في 3 آب 2000 انتهى العمل على جبهة الجنوب، بحصيلة نقول إنها كانت نصراً للوطن، وهزيمة لأعدائه، هزيمة وقع عليها جنرال إسرائيلي بدمعة سالت من مآقيه عندما فرضنا عليهم وبعد شهرين من المناورات الاحتياطية، الخروج من أرضنا شرقي تلة العباد وتقاسم القبر هناك... ولكن كما كنت أنتظر فإن الأمر لم ينته لأن العدو المنهزم هو ومن وراءه كان لابد له من أن يحضر للرد، ويأتي في هجوم معاكس.. إذ بعد سنوات قليلة انطلق الهجوم المرتقب، هجوم الغرب الكافل لإسرائيل ضد من هزمها.. أي ضد مقاوم واجهها بسلاحه في الميدان، وحكم تبنى المقاومة وأزرها، وشقيق جار وصديق صادق دعم المقاومة بالمادي والمعنوي من الدعم.

ثانياً - ترسيم الحدود مع سوريا اليوم مسار فتنة وترسيخ شقاق ونزاع:

إن مقارنة هذا الموضوع، ونظراً لدقته وعمق أبعاده، لا تكون سليمة إن لم نعد إلى أصل مسألة الترسيم للحدود وفقاً للقانون الدولي العام مبدأ وقاعدة، وإلى الوسائل التنفيذية أداة وكيفية استعمال وظروف إعمال، لنخلص بعدها إلى استنتاجاتنا حول الموضوع والقصد من إثارة اليوم.

ترسيم الحدود دلالة ومراحل: الحدود كلمة متعددة الدلالة، وهي في الأصل ما اعتمد للإشارة إلى وجود ما يمنع تجاوزه، وإلا كان في التجاوز انتهاك أو اعتداء أو خطر أو خطأ وإثم (كما هو الحال في الحدود الإلهية بين الحلال والحرام)... وفي الجغرافيا تكون الحدود بين متجاورين بكيانات مستقلة لتمييز كيان أو نطاق عما جاوره، وهي بين الدول تعتمد للتمييز بين النطاق والمدى السيادي لكل من الدول المتجاورة، وهنا نميز بين مفهوم إنشاء الحدود، وبين إظهار الحدود، والأولى يصطلح عليها بعبارة الترسيم، أي إنشاء لشيء لم يكن موجوداً، أما الثانية فيشار إليها بعبارة التحديد، أي تأكيد حد كان قائماً كما هو الحال مثلاً في عملية تحديد وتحرير العقارات التي تتم لإدخال العقارات في

المفارقات في الاستراتيجية الأميركية «العلاقة مع إيران نموذجاً»

مقالات

شاع مصطلح «الازدواجية» في وصف المعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة في التعاطي مع مختلف القضايا والمسائل العالمية، وخصوصاً المتعلقة بحرية الشعوب وسيادتها ويندرج استخدام هذا المصطلح في إطار التشكيك بـ «النظام الأخلاقي» الذي يفترض أن يرافق الإستراتيجية الأميركية المعتمدة . على أن الإستراتيجية الأميركية، ذاتها، لا تبدو واحدة، أو مرتكزة على معيار واحد واضح، وهذا ما يترك تساؤلات كثيرة حول الحساب الختامي لهذه الإستراتيجية التي تدرج اليوم إيران كدولة في إطار فعاليتها، كما تدرج الملف النووي الإيراني كعنوان خاص لهذه الفعالية.

I

الملف النووي الإيراني؟ أم الملف الإيراني الاستراتيجي؟

بسام ضو

كاتب وصحفي لبناني

وحمايتها أمنياً من الاعتداء وفق استراتيجية تقوم على مبدأ تعزيز القدرات الدفاعية.

4- إن الرفض الإيراني للعروض والإغراءات التي تقدم إليها لوقف عمليات التخصيب لليورانيوم، إنما تستهدف في العمق إتقان عملية التقدم العلمي على طريق محاولة إتقان التنمية الوطنية الشاملة والمستقلة، ومنعها من تحقيق توازن جديد في الشرق الأوسط بوجه إسرائيل، ومنعها من تقديم نموذج لحماية الثروة الوطنية والإرادة الوطنية بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة المتسرة بالقانون الدولي، ومنعها من القيام بدور إقليمي في المنطقة، يتلاقى دولياً مع أدوار متصاعدة في أمريكا اللاتينية، وفي روسيا والصين.

هذه الأبعاد الأربعة تجعل من الملف، ملفاً سياسياً - ثقافياً - اقتصادياً - استراتيجياً أكثر بمئات المرات مما هو ملف نووي كما يظهر على السطح، ومن هنا تنبع أهميته في ساحة العلاقات الدولية والإقليمية، ومن هنا أيضاً تخطط الولايات المتحدة لإغراق هذا الملف بإثارة ما يمكن تسميته بـ «الرهاب النووي الإيراني» لابتزاز العالم، ولابتزاز العرب بالدرجة الأولى عبر إثارة المعطيات القومية والدينية في هذا الموضوع مثلما فعلت في السابق عندما صوّرت للبعث أن العدو للعرب الأشد خطورة، هو إيران وليس إسرائيل.

وبإزاء ذلك، من المؤسف حقاً أن نجد الأوضاع العربية بصورة إجمالية - ما عدا حالات المقاومة الاستثنائية في ظل هذه الأوضاع - لا تتفاعل مع التطورات من حولها، ولا تبرز فيها دراسة نقدية ومراجعة نقدية للتجارب التي مررنا بها على مدى القرن العشرين بكامله، فلا نحن نخوض معركة العلم والمعرفة والتنمية الوطنية، ولا نحن نوظف الطفرة النفطية الثالثة (الأولى كانت في الستينيات، والثانية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، والثالثة في المرحلة الراهنة) من أجل معركة العلم والإنتاج ورسم الاستراتيجيات المستقبلية. وما نحن الآن أمام التجربة الإيرانية نرى الكثيرين من العرب يراوحن في الجمود السياسي، ويعيشون عقدة الخوف من إيران، بينما كان من المفترض، ويجب أن تكون لديهم الحيوية السياسية لدراسة التجربة الإيرانية، ثم لتحديد موقف منها يقوم على النظر إليها من موقع الصديق لا من موقع العدو كما تريد الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا من موقع افتعال الصراع القومي بين العرب والفرس كما يحلو للبعض أن يَصوّر، وكما بدأت إسرائيل بالترويج بأن السلاح النووي الإيراني إذا تمّ الوصول إليه سيكون موجهاً ضدّ العرب.

إنّ اللحظة المصيرية التي نعيشها في المنطقة، ومهما يكن الرأي في السياسة الإيرانية، هي لحظة تحولات استراتيجية مستقبلية تستغرق سنوات، وهذا هو المحرك الأساسي في إثارة الموضوع الإيراني، وليس الموضوع النووي بذاته، وعلى العرب أن يتعلموا كيفية دراسة التحولات المحيطة بهم كي لا تضع ثروة الوقت من دون الحفاظ على ثروة القدرات الموجودة لديهم، ومن دون العمل على تجميع ثروة الإرادة.

يعني أن الصراع سيطول، وأن المرحلة التي دخلت فيها المنطقة هي مرحلة الدور الإقليمي الإيراني القوي والوازن، ومن هذا المنطلق تبدو إيران في ذروة الحنكة عندما تقبل بمبدأ المفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة وتدعو إليه، لأنها بذلك تحقق مستوى متقدماً من الندبة في الساحة الإقليمية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة من خلال رفضها المفاوضات المباشرة التي لا مهرب منها في المستقبل الذي سيجبر الولايات المتحدة على التنازلات، ولو بعد حين .

انطلاقاً من هذه الصورة، وهي تحتاج إلى تفصيلات كثيرة لا متسع لها هنا، نقارب الملف بين إيران، والولايات المتحدة وحلفائها، مقارنة مختلفة عن السائد على السطح في يوميات الحدث، أي مقارنة غير نووية، فالولايات المتحدة تتعايش مع دول نووية من خارج النادي النووي الدولي الذي جرت محاولة إقفاله في العام 1967 مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، (النادي الأساسي خماسي: أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) وكان بإمكانها التعايش مع إيران في ظل احتمال حصولها على المعرفة التي تخولها صناعة السلاح النووي، لو أن الموضوع هو موضوع سلاح فقط، لكن السلاح النووي المحتمل هو أحد جوانبه، أما الجوانب الأخرى فتبدو واضحة وقوية بين السياسة العامة (الاستراتيجية) والعلم، وهذا ما قصده بالضببط عندما أشرنا إلى الأبعاد غير العسكرية في الملف المذكور والتي يجري رميها إلى الخلف في المتابعات الإعلامية اليومية للحدث

وهذا ما تؤكده دراسات غالبية الخبراء الاستراتيجيين، بمن فيهم الأميركيون، على رغم أن خطط ضرب إيران عسكرياً موجودة لدى البنتاغون منذ منتصف الثمانينيات عندما بدأت الإدارة الأميركية تعتبر أن إيران تعمل على امتلاك المعرفة النووية، في سياق قرار الثورة بالسعي إلى العمل على امتلاك المعارف العلمية المتطورة. أما الخطط الحديثة فقد تجددت منذ العام 2001 وتوسع التفكير بها والتنظير لها من قبل كثيرين في البنتاغون وغيره من مؤسسات القرار الأميركي، وقادها مؤخراً عدد من البارزين من أمثال: إيليو أبرامز، ودوغلاس فيث، ودافيد رامسفيلد وغيرهم، واصطدموا جميعاً بحقيقة أن الحسم غير مكفول، بل قد يكون عدم الحسم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري أكثر كلفة من الحرب نفسها... أما استعادة القفل والفتح في البوابة الإيرانية فمستحيل بدوره، فإيران ليست في وضع يجبرها على تقديم تنازلات سياسية مقابل خدمات تقنية في مجال الطاقة (العرض الأميركي - الأوروبي)، وليست في وضع استراتيجي ضعيف يدفع إلى الخوف من ضربة عسكرية، فهي أيضاً تعرف أن الحسم مستحيل، وإن يكن ضرب المنشآت ممكناً (بعض الخبراء يقدر عدد المنشآت النووية الإيرانية بين 36 و40 منشأة، وبعضهم الآخر يبلغ دعائياً فيقدرها بـ 200)، بل لعلها تعرف أيضاً أن الضربة العسكرية تعطىها فرصة استراتيجية إضافية لتمريغ الولايات المتحدة. وهذه النقطة تعرفها الإدارة الأميركية بدورها وتشكل نقطة تردّد أساسية في

تثير الولايات المتحدة ما يمكن تسميته بـ «الرهاب النووي الإيراني» لابتزاز العالم، ولابتزاز العرب بالدرجة الأولى عبر إثارة المعطيات القومية والدينية مثلما فعلت في السابق عندما صوّرت للبعث أن العدو للعرب الأشد خطورة، هو إيران وليس إسرائيل.

الإيراني.

نستطيع أن نلخص هذه الأبعاد بالنقاط الأساسية الآتية:

- 1- إن إيران تخوض معركة البناء المعرفي الحديث لمواكبة العصر والدخول الفاعل فيه من دون التنازل عن الإرادة الوطنية المستقلة.
- 2- إن معركة المعرفة والعلم تريدها إيران من أجل هدفين أساسيين: امتلاك القدرة على بناء الذات، ثم توظيف المعرفة في مجال التنمية الحديثة والمستقلة.
- 3- إن امتلاك المعرفة النووية، سواء انتهت إلى امتلاك السلاح النووي أم لم تنته إليه (بعض الخبراء يقدر أن إيران أصبحت قادرة على ذلك) إنما يندرج في إطار عملية التنمية المشار إليها، والمركزة على قواعد الشخصية الوطنية المستقلة، ومبدأ سيادة الدولة في نطاقها الإقليمي،

خوض خيار عسكري غير قادر على الحسم، وإن يكن بعض مجانين المحافظين الجدد يدعو إلى هذا الخيار بتحريض إسرائيلي. غير أنه بالمقابل بدأت تبرز في الولايات المتحدة آراء تحذر من الاستمرار في المغامرات العسكرية؛ وأحياناً تحذر من الاستمرار في تلبية التحريصات الإسرائيلية (انظر الدراسة التي صدرت في هذا الموضوع عن مركز الأبحاث في جامعة هارفرد في نيسان/ أبريل الماضي)، وبالتالي تبرز أمامنا نتيجة أساسية وهي أن الخيار العسكري غير مجد، واستعادة القفل والفتح عن طريق الإغراءات والاحتواء غير ممكن، وهذه النتيجة تترتب عليها نتيجة أساسية كبيرة وهي أن الملف في العمق هو الملف الإيراني بمعناه الإقليمي والاستراتيجي، وليس الملف النووي الذي تتخذه الولايات المتحدة رأس حربة بقصد استهداف الملف الأول، وهذا

هل هو الملف «النووي» الإيراني؟ أم هو الملف الإيراني الذي يدور بقوة مميزة، وبدفع غير مسبوق، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين من جهة، وبين الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة أخرى؟... قد يكون هذا السؤال قريباً بعض الشيء نظراً إلى ما فيه من تقاطع وتشابه بين شقيه: الأول الذي يتمحور على المسألة النووية قبل غيرها، والثاني الذي يتمحور على الملف الإيراني كدولة وكدور وكثورة وكموقع استراتيجي وكتقافة سياسية وكقدرات اقتصادية وعلمية تأتي المسألة النووية كجزء منها، ولا تشكل وحدها علامة فارقة وبارزة برغم أهميتها المستقبلية على مستوى السلاح، وعلى المستوى الاقتصادي والعلمي. التديق في التشابه المتوازي مع التمايز بين هذين الشقين، يزيل من الأذهان غرابة السؤال، ويفتح الأفق نحو أبحاث تساهم في الكشف عن أبعاد غير متداولة إعلامياً وسياسياً، بل يجري رميها إلى الخلف عمداً وبعيداً عن الأضواء، فإذا أمسكنا - ولو باختصار شديد هنا - بهذه الأبعاد سنجد أن الصراع ليس نابعاً من خوف الولايات المتحدة من امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية في يوم ما، ولا هي تعيش «فوبيا» استثنائية من قنبلة نووية إيرانية آتية على الطريق، لكن الصراع نابع من مسألة استراتيجية تبدأ من قضية الدور الإيراني بين العمق الآسيوي وسواحل المتوسط، وتنتهي بدراسة تأثير هذا الدور على الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية، وتأثير التقائه في ساحة العلاقات الدولية مع أدوار أخرى مماثلة وهادفة إلى الخروج من وطأة الأحادية والهيمنة التي حاولت الولايات المتحدة الأميركية فرضها على العالم منذ بداية التسعينيات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وما زالت تحاول وتتوتر عندما تواجهها العقبات، كالعقبة الإيرانية في الشرق الأوسط، وكالعقبات المتصاعدة في عدد من دول أمريكا اللاتينية التي تخاف واشنطن أن لا تبقى «حديقته الخلفية»

(بحسب تسمية مورو في القرن التاسع عشر) على رغم انعدام الأسلحة النووية في البرازيل، وفنزويلا، وكوبا، وبوليفيا؛ مثلما تخاف في المستقبل الوسيط والبعيد من النقاء الأدوار الصينية والروسية مع الدور الإيراني فتتغير الخريطة الاستراتيجية في آسيا؛ وقد تتبدل في ضوء ذلك حسابات كثيرة عندما تتبدل مواقع السيطرة والتأثير على «طريق الحرير» القديمة التي أصبحت طريق الحرير الحديثة، أي طريق النفط من الشرق المتوسطي إلى الشرق الهندي والشرق الصيني، فمن يتحكم بهذه الطريق قد يتحكم بالعالم. ومن هذه النقاط بالضببط، من البوابة الإيرانية إلى أقاصي الصين تبدأ لعبة الحسابات المستقبلية للولايات المتحدة، وبالتالي فإن الإدارة الامبراطورية الأميركية التي كانت تحمل قفل البوابة ومفتاحها في عهد الشاه حتى العام 1979 والذي خسرت بعد الثورة الإيرانية، تريد حالياً إما التخلص من البوابة الإيرانية، وإما إستعادة القفل والمفتاح. ولما كان الأمران مستحيلين، فالتخلص بالضربة العسكرية ممكن نظرياً بحسب قوة الولايات المتحدة المتحالفة كلياً مع الكيان الاستيطاني الإسرائيلي، وغير ممكن، وغير مجد عملياً لأنه غير قادر على الحسم ولا سيما بعد تجربة العراق.

II سياسة أميركية أو إسرائيلية؟

غسان يوسف - كاتب لبناني

السفارة الأميركية في طهران لمدة سنة غداة انتصار الثورة، فإنه يقتصر على تعبير عن غضب الشعب الإيراني من السياسة الأميركية التي كانت تدعم شاه إيران وأجهزته التي قمعت الشعب الإيراني ونكّلت به. أفرج عن الرهائن سالمين ولم يصب أحد منهم بأذى، فهل تستحق هذه القضية عداء أميركياً لإيران وحصاراً اقتصادياً ومقاطعة دبلوماسية! هل تجسست إيران على أميركا كما فعلت إسرائيل في قضية الجاسوس جونانان بولارد؟ هل قصفت إيران مواقع عسكرية أميركية كما فعلت إسرائيل عندما قصفت السفينة ليبرتي عام 1967 وقتلت وجرحت عدداً كبيراً من بحارتها؟

قليلون هم الذين يتذكرون أنه حصلت مسيرات استنكار لضحايا الإرهاب «البن لادني» في طهران وحصل حداد على ضحايا هجمات 11 أيلول وأضاعت الجموع الشموع في طهران واستنكر خطيب صلاة الجمعة هذه الهجمات الإرهابية.

مضت أكثر من 27 عاماً على انقطاع العلاقة الأميركية - الإيرانية وما زال صنّاع القرار في الولايات المتحدة يروجون لإيران على أنها عدو للولايات المتحدة. أين المنطق في هذا الافتراض وخصوصاً بالمقارنة مع العلاقة مع باكستان وفيتنام، إن لم نقل إسرائيل؟

وبعد، ألا يبدو التساؤل إن كان هناك سياسة خارجية أميركية في الشرق الأوسط مشروعة؟ بالطبع نعم هو تساؤل مشروع والجواب عنه لا، أو طبعاً لا، كما يقال دائماً هناك سياسة إسرائيلية تنفذها الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

أيلول كان منطلقها من أفغانستان وباكستان. هذه الضربة الإرهابية الكبرى هزت مواقع القرار في الولايات المتحدة التي إستجابت لدعوات الرأي العام بالانتقام، فكانت الحرب على أفغانستان رداً سريعاً. إلا أن تنظيم القاعدة ما يزال فاعلاً في أفغانستان وباكستان وما زال الطالبان موجودين وغالب الظن أنهم يجدون في بعض مناطق باكستان ملاذاً آمناً. ولا يعتقد أحد أن الحكم في باكستان يفتش بجديّة عن بن لادن لنحو خمس سنوات ولا يجده، ثم نجد بعد هذا نشاطاً عسكرياً وتنظيمياً لطالبان إنطلاقاً من باكستان. إن تنظيم القاعدة هو العدو المباشر والأساسي للولايات المتحدة والتي من المفترض أن تركز جهودها لضربه والقضاء عليه. لكننا نجد في المقابل أن الولايات المتحدة تدعم باكستان بالمال والسلاح رغم كل المشاكل المذكورة.

ولا يغيب عن بالنا أن باكستان بلد نووي لم يوقع على معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وقد نفذت باكستان تفجيرات نووية، وأعلنت جهاراً إمتلاكها للسلاح النووي، ثم تبين بعد تسوية ليبيا أن عبد القادر خان رئيس المشروع النووي الباكستاني قد نقل الى ليبيا تكنولوجيا قد تسهم في بناء السلاح النووي، وحدث ما حدث من فضيحة سرعان ما تم التعتيم عليها وطرد خان من وظيفته ووضع في إقامة جبرية. كل ذلك وباكستان هي حليفة للولايات المتحدة الأميركية. من منظار هذه المفارقة يمكن معاينة علاقة إيران بالولايات المتحدة الأميركية. ماذا فعلت إيران للولايات المتحدة وأين النزاع بين البلدين وأين الأضرار التي ألحقها إيران بمصالح الولايات المتحدة؟ إذا تحدثنا عن احتجاز عناصر

الأميركية، وشاركتها وإن بدرجة أخف بريطانيا وفرنسا فيما أصرت كل من روسيا والصين على الحل الدبلوماسي السلمي لهذه المسألة.

بالنسبة للولايات المتحدة وللدوائر المحرّضة على إيران، تطرح بعض الجهات الأميركية تساؤلاً ومقارنة بين علاقة الولايات المتحدة مع إيران وعلاقتها مع باكستان وفيتنام. خاضت الولايات المتحدة حرباً ضروساً في فيتنام أودت بحياة 50 ألف جندي أميركي ومئات آلاف الجرحى، وقتلت الملايين ودمرت معظم المنشآت المدنية في ذلك البلد الفقير. واستمرت الحرب إلى أن انسحبت القوات الأميركية تاركة السلطة للشيوعيين. بعد نحو 25 سنة من العداء المعمد بالدم والخسائر البشرية والمادية. بعد انتهاء الحرب دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مع الحكومة الفيتنامية (الشيوعية) أدت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ثم علاقات تجارية عادية مع البلد الذي شهد حالة عداء مسلح عنيف لأكثر من عشر سنوات. لم يجد الأميركيون في ذلك عضاضة كما أن مصلحة فيتنام لم تمنع إعادة تلك العلاقات.

أما باكستان، فهي بلد حليف أساسي للولايات المتحدة، وتاريخياً وقف إلى جانبها عندما كانت الهند تميل إلى الإتحاد السوفياتي ودول عدم الإنحياز. باكستان هي المصدر الأساسي لحركة طالبان ومنها انطلقت الحركة وسيطرت على أفغانستان ونشرت ايدولوجيا القاعدة. وكانت أفغانستان وباكستان المنطلق لعمليات الإرهاب التي ضربت سفارتي أميركا في نيروبي ودار السلام وقصف المدمرة كول في مياه اليمن. والمفارقة المذهلة أن الضربة التاريخية الكبيرة في 11

بات من المسلم به أن غالبية الشعب الأميركي تعتبر أن الحرب على العراق كان قراراً خاطئاً بالمفهوم القانوني والأخلاقي وبالمفهوم المصلحي أيضاً. لقد وصلت شعبية الرئيس إلى أدنى درجة لها 32٪ كما أن الكونغرس بمجلسيه يشهد اعتراضات على استمرار الحرب. أما مراكز الدراسات ووسائل الإعلام فقد وقفت غالبيتها ضد استمرار الحرب بعدما كان قسم كبير منها يؤيد هذه الحرب ويدعمها قبل اندلاعها. إلا أن النقطة التي يتفق عليها معظم المؤثرين في القرار هي وجوب عدم توقف الحرب فجأة وتنفيذ انسحاب غير مشرف للجيش الأميركي، وقد يكون في الغالب مدمراً لوحدة العراق، لذلك تجهد مراكز الأبحاث وكل القوى المعنية بالبحث عن استراتيجية لخروج القوات الأميركية من العراق، تتبلور حتى الآن بشكل قابل للتنفيذ.

إلا أنه وبينما يجري البحث عن هذه الاستراتيجية نرى في الأفق دعوات للتورط في حرب على إيران، فبدلاً من الخروج من العراق سوف يتم الدخول إلى إيران المجاورة، مع ما يعنيه ذلك من توسع دائرة الحرب ووصولها إلى مناطق حيوية ومصادر الطاقة لمعظم دول العالم. لماذا الدعوات إلى ضرب إيران، هل هي تنفيذ لاستراتيجية الحرب الوقائية؟ هل هي حرب على النوايا وما يعتمل داخل النفوس؟ سيما أن إيران وقّعت على معاهدة الحد من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفتحت أبواب منشآتها النووية لوكالة الطاقة النووية الدولية، وصرحت مراراً وتكراراً أن برنامجها النووي هو سلمي ولا يستهدف أحداً؛ ورغم ذلك تعالت صيحات التهديد والوعيد من قبل بعض الدوائر في الإدارة

إذاً كانت «الفوضى العوالة» هي الاستراتيجية الأميركية التوسعية، لتعميم البلبله والاضطرابات في العالم من أجل المحافظة على الاستقرار والازدهار في الأرض الأميركية وعزلها عن مشكلات الدول المازومة. وإبعاد عن منافسة الدول الطامحة. يكون سر كيبس أبو زيد قد صاغ بدقة المصطلح، وبدقة أيضاً يكون قد عنون كتابة فعولة الفوضى أداة لتحقيق الغايات وعوالة الفلزم رداً على ذلك.

لا تملك الأطراف التي تستبجح العوالة ثقافتها وأرضها وتراثها ومواردها وسيلة للرد إلا بالمقاومة. فما تملكه أميركا من القوة الزائدة جعل من مواجهتها عسكرياً انتحاراً. فالعالم يعيش العصر الأميركي على مضض، حتى الدول الكبرى المدججة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا تقوى على مواجهة أميركا إلا بالتصاريح والتنديد وأحياناً باستخدام حق النقض في مجلس الأمن مع ما في ذلك من عقوبات اقتصادية غير مصرّح بها غالباً تضعها أميركا على المارقين الذين لم يتقيدوا بقراراتها. فعالم العوالة المتوحشة الذي نعيشه مقلوب، الصواب فيه لحظة من لحظات الخطأ.

لقد صاغت المقاومة أساليب مواجهتها بالتسليم بأنها لا تملك القدرة على المجابهة في ميادين أساسية عديدة منها الاقتصادية والعسكرية التقليدية. ولأنها الإثبات الكلي الوجود للاختبار الذي لم يتحقق بوسائل أخرى، فلا تحتاج تبريراً لأن شروطها فرضها العدو. وحضورها يستغرق جزءاً من الوقت الذي تصرفه في التساؤل حول شرعيتها. فضرورتها لا تتمثل بما أنجزته بل برغبنا بما يمكن أن تجزّه، فبعد تحرير الأرض عليها واجب تحرير العلاقات القائمة بين المواطنين بتظهير مشهد تستخدم فيه الرؤية بشكل مفرط أي بتصوير شامل لا بمشاهدة مقطعة يعاد لحمها في مناسبات الدجل والنفاق الوطني، وفي حفلات الرجز التي خسرت جمهورها لصالح ساحات الحرية التي لن تنتج إلا مشهديات لتجمعات تعود إلى بيوتها الدافئة في المساء في حين يكون المقاوم مصلوباً على الخط الأزرق أو في مزارع شبيعا التي يحاول الكثيرون أن ينكروا أبوتها فتدرج في خانة اللقطاء.

إن استبسال المقاومة في موقعها ليس من أجل المشاركة في عالم الواقع، أو زخرفة زائدة أو تنمة ملفقة لنمط إنتاج أو لتراكم ثقافي بل استجابة لواقع مهزوم استمد عناصر هزيمته المؤسسة من انشغالنا بأنماط إنتاج لا نملك مفاتيحها، وبالاستهلاك المباشر الخاص بتقويت الفرص وبلا واقعية خطابية تعوّض ما فاتنا بإلحاق مستقبلنا بالماضي.

يصنف الكتاب المقاومة إلى مقاومات، فالمقاومة الإسلامية ومآزقها الانتمائي بين المذهبية والهوية الوطنية والقومية. ويوصفها بالشيوعية ويقول أن الفكر الشيوعي يدعو إلى الاجتهاد من أجل تأسيس فقه سياسي يصون وحدة المجتمع القومي من أجل أن يطلق قواه في المشروع الوطني الخاص، من دون أن يقع تحت تأثير وضعف المركز الديني، لأنه في صلب الفكر الشيوعي ما

عولمتان: الفوضى والمقاومة

قراءة في كتاب سر كيبس أبو زيد

سمير شمس - لبنان

أما باقي الحركات القومية فهي محصورة ضمن إطارها القطري أو الكياني، وهي أقرب إلى الخيال والمزايدة منها إلى الواقعية، ومعظمها يهرب إلى فضاءات أخرى للتقرب من الفضاء الأميركي. والحركات القومية خارج الحكم تكثفي بالتبشير وعقد المؤتمرات وإصدار بيانات التضامن كمقاطعة البضائع الأميركية. إن هذه المقاومات متفاعلة فيما بينها شاعت ذلك أم أبت، فانتصار أو تراجع أي منها يؤثر سلباً أو إيجاباً في الأخرى. لذا فهي مدعوة إلى بلورة صيغة عملية للمقاومة الوطنية تنطلق نحو مقاومة مدنية عامة ذات بعد قومي وعربي وإنساني. مما يستوجب اتحادها وفق صيغة ديمقراطية على قاعدة وحدة القضية القومية. بالنسبة لعوالة الفوضى، فقد طرحت سياسة واشنطن مصطلح الحرب الوقائية، فأصبح بإمكانها وفق هذا المفهوم أن تعلن الحرب على أي دولة ساعة نشاء باعتبار أن أمنها يتطلب انتهاك سيادة بعض الدول الأخرى. ولد هذا الدعاء الأميركي خطراً داهماً على العالم وفوضى في العلاقات الدولية. فخاضت خطة الصدمة والرعب في أفغانستان والعراق بحجة أن العالم لن يكون آمناً حتى يصبح الشرق الأوسط مكاناً آمناً للديمقراطية فأصبحت العضلات هي الأدمغة.

الهدف الأميركي من هذه الديمقراطية أن أميركا تريد السيطرة على منابع النفط، وضمان الأمن لإسرائيل. وذلك عن طريق زرع الفوضى وإيجاد حالات عدم استقرار، وخض المجتمع العربي بشعارات التغيير والحرية وحقوق الإنسان والأقليات. هذه الخطة تفترض أن المجتمعات تنتظم بشكل بناء بعد الصدمة التي ولدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار ردات الفعل السلبية، التي قد تولد مقاومة وصدمة معاكسة. وقد تصبغ الفوضى البناءة فوضى للفوضى والتخريب والعنف وإنتاج قواعد بدل القاعدة التي لم تستطع السياسة الأميركية لغاية الآن من تجفيف مصادر تجنيدها. ولم تعد تخشى من أن يحل إسلاميون منطرون مكان الحكومات السلطوية، لأن الشرق الأوسط لن يبقى مستقراً على أي حال في هذه الدول.

لقد وضعت الولايات المتحدة العالم كله أمام اختيار صعب: إما نظام عالمي تنفرد بالسيطرة عليه، وإما التسبب بفوضى عالمية. مع العلم أن استخدام القوة أظهر محدودية القوة. وأن اختراع العدو الإسلامي بدلاً من العدو الشيوعي السابق وفق مقولة نهاية التاريخ وصرع الحضارات لن يحقق لاميركا الغاية من إستراتيجيتها.

يلزم الأ يتعاطى مع الشيعة خارج إيران وكانهم أطراف. ويرى أن مشكلة إيران ليست في هذا المنحى بل في تظهيرها المقاومات المختلفة كركام هائل من المشاهد ابتعد عما كان معاشاً ليتوارى في التصور. والأميركيون يحاولون جاهدين تجميع الصور المنفصلة والمتصلة بالشاهد الإيراني لتعزيز مقولتهم بخاطر تصدير الثورة من إيران والحاق حزب الله بها كصورة من ركام الصور الهائلة التي تجمعها. في حين أن الحزب حقق استقلاليتها واستجمع حيويته لبنانياً فلم يعد حركة مستقلة لكائن منفصل، أو حركة لم تبلغ مرحلة الفطام.

يحدد المؤلف المقاومة القومية بأنها تعمل من أجل وحدة أكثر من قطر أو كيان، فمآزقها الاستراتيجية يقع بين النظرية والواقع لأن معظم الحركات تتجسد في سلطة ونظام وكيان مما يدعمها البعد القومي. فالحركة القومية في مصر تفهّرت لداخل حدودها وأكثفت بمظهرها السوري كحاضنة لجامعة عربية لم يعد لها أثر في الدور والفعالية. أما في العراق فقد تشخصت قوميته وسلطته ودخل في دوامة حروب متكررة كان من نتيجتها فشل التنمية وافتراق الحزب من دوره وتغييب المؤسسات المدنية الفاعلة، وشرعة الإنتهيات، ففتنت القومية المجتمع بدلاً من أن تكون وعياً لوحده. وكان نتيجة هذه العوامل كوارث تحطت النظام العراقي والعراق كدولة.

أما في سورية فقد انكفأت القومية لداخل الوطنية السورية مفضلة الاهتمام بتعميق الوحدة الوطنية والتحديث والتطوير، مترقبة تبدل موازين القوى وتطورات الأوضاع في فلسطين، وما سنّتول إليه المقاومة الوطنية في العراق. التي يخش انزلقها إلى مقاومة شخصانية أو مذهبية أو إثنية. لذلك فهي مدعوة إلى إبداع تسوية تاريخية بين الحركات الدينية والقوى الليبرالية والتيارات القومية. فهذه المقاومة تواجه تحدي الاحتلال والتقسيم والحروب الأهلية.

والمقاومة الوطنية الفلسطينية تواجه خطر الانزلاق إلى حرب أهلية نتيجة الخلافات بين التنظيمات حول مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما تواجه خطر التناقص بين المقاومة والسلطة، وخطر التقسيم الفلسطيني بين أراضي 1948، وأراضي السلطة، والمنافي. فالأنظمة العربية تخلت عن شعار تحرير فلسطين لصالح شعار تحرير الأرض المحتلة في العام 67، بإعلانها تأييد ما يقرره الشعب الفلسطيني الذي تنقلص مساحة سلطته مع كل مفاوضات جديدة.

بدأ تنفيذ الإستراتيجية الأميركية في لبنان وسورية خاصة بعد الغزوة الأميركية لأفغانستان والعراق وفشلها في توجيه ضربة عسكرية لكوريا وإيران. فارتدت على سورية ولبنان لتسجل نصراً سورياً. فتمكنت من إصدار القرار 1559 من الأمم المتحدة وفرضت الانسحاب العسكري السوري بموجب، ولا زالت تسرب سيناريوهات لتغير النظام السوري بضربة عسكرية وكخطوة أولى ركز بوش جهوده بعد الانسحاب السوري على أحد بنود القرار 1559 المتعلق بالانتخابات النيابية، مؤجلاً مسألة تجريد حزب الله من سلاحه لصعوبة تحقيق ذلك، على الرغم من أنه أولوية لأن الحزب يملك صواريخ بعيدة المدى تهدد استقرار تل أبيب.

الانسحاب السوري من لبنان شكل تحولا هاماً في الوضع اللبناني كما أحدث تحولا أهم في وضع سورية الداخلي، ودورها الإقليمي ومستقبل النظام. فالوجود السوري في لبنان لا يستمد حضوره من الوجود العسكري فحسب، بل من ثوابت تاريخية وجغرافية واقتصادية أيضاً. لقد خسرت سورية بانسحابها من لبنان أوقافاً إقليمية فلبنان هو الذي أعطى سورية الورقة الفلسطينية، وهو الذي شكل مركز التقاطع بينها وبين إيران، وقد أفادت كثيراً من ورقة المقاومة في صراعها مع إسرائيل. إن صورة المرحلة المقبلة لم تتبلور بعد، لكن من المؤكد أن بوش لن يمنح النظام السوري حبال إنقاذ. ومعالم المرحلة المستقبلية مرهونة بعدة عوامل ومتغيرات، كتداعيات التسوية في فلسطين، وإمكانية انسحاب إسرائيل من مزارع شبيعا. ومصير سلاح المقاومة والخيماء، وشبح التوطين، وتصاعد المقاومة العراقية.

إن المرحلة الانتقالية الراهنة مفخخة. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي يرى المشروع الأميركي المشرق العربي وحدة استراتيجية متصلة، فإن هناك من يعمل من أجل رسم خط أزرق بين لبنان وسورية كما مع إسرائيل. وهناك من يدعو لنشر قوات دولية أو أطلسية على الحدود اللبنانية السورية، وهناك من يسعى لطي صفحة العلاقات المميزة وتبادل السفراء، وهناك من يعمل وهذا هو الأخطر على إقامة جدار من العداء إلى حد العنصرية بين البلدين.

الهجمة الأميركية لا تزال في أوجها، وانسحاب الجيش السوري بالطريقة التي تم بها كان اغتياً لآخر صيغة ذات طابع وحدودي. ولبنان وسورية اليوم في مواجهة مع تحدي الديمقراطية. ونحن مدعوون إلى إبداع طريقنا إلى الديمقراطية النابعة من خصوصيتنا، وهذا يستوجب إطلاق حركة الإصلاح والتغيير وتوفير الوحدة للمناعة لاجتماعنا بوجه الفوضى الآتية من الخارج.

فالعولمتان: الفوضى والمقاومة تتصارعان وواجبنا صياغة مقاومة معولة تواجه النظام العالمي الجديد الذي تعمل أميركا على فرضه. فهل نقبل التحدي؟

أنطون سعادة منظوراً إليه في مجال «الجيوبوليتيك الانطاكي»

ندوة حول «الجيوبوليتيك الانطاكي» والدكتور ميشال سبع يوقع كتابه في أولى نشاطات «أرز وباسمين - فريق لقاء الروح» التي تم إطلاقها في دمشق

اختار فريق «لقاء الروح» كتاب الدكتور ميشال سبع بجزيته: «الجيوبوليتيك الانطاكي» و«السورية القومية وصراع الدم» للاحتفاء به، من خلال ندوة فكرية أقامها في دمشق، وأعقبها حفل توقيع للكتاب، وذلك في أول نشاط ثقافي من برنامج سنوي تقرر أن ينفذه تباعاً.

ولعل اختيار هذا الكتاب، يعود إلى كون مضمونه الذي يتناول أنطون سعادة وعقيدته، يشير بوضوح إلى أن سعادة عنوان توحيد استثنائي، في ظل واقع تميزيقي تشبثي استثنائي، ويسير وفق متواليته متصاغرة.

من جهة أخرى، شاد منظمو الندوة الاحتفاء باحث «توحيدي» و«مؤحد» فضلاً عن كونه يدرج لغته في نسج خاص فكري - إنشادي.

بدأت الندوة بكلمة للإعلامية عائدة سلامة عرفت فيها ب«لقاء الروح» وخلفية تأسيسه، واتجاه تطلعاته، ثم قامت الفنانة المبدعة سميرة بعلبكي بتوجيه تحية إلى الحضور، على طريقتها، حيث أنشدت مقطوعاً من أغنية ستطلقها في الأسابيع القادمة بعنوان: «تحية إلى دمشق» وبعد ذلك، قدم نزار سلوم رؤية منهجية للكتاب، قبل أن يقدم الدكتور أحمد برقواوي قراءته له، فيما اختزل الدكتور سبع كتابه ورؤيته إلى سعادة في كلمته الختامية. تنشر تحولات مقاطع رئيسة من كلمات الندوة:

ميشال سبع واستعادة الواقع - الحلم

د. أحمد برقواوي / مفكر فلسطيني

يتركهم أحراراً في وعيمهم الديني دون أن يتعارض وعيمهم هذا مع الوعي القومي السوري. ومع مبدأ العلمانية التي لا تميز بين هذا السوري أو ذاك استناداً إلى المعتقد. حسبنا أن نعود إلى «نشوء الأمم» وإلى «المحاضرات العشر» وإلى «جنون الخلود» لكي ندرج مدى علمية وعلمانية سعادة. وكنا قد كتبنا في أوقات ماضية حول هذه المسألة. لكنني سأضيف أمراً لم يقله سعادة صراحة، ولكنني أستنتجه استنتاجاً. ألا وهي علاقة سعادة بكل من المسيحية والإسلام وخاصة في كتابه «جنون الخلود».

المسيحية عند سعادة دين سوري فكان من الطبيعي أن يعبر هذا الدين السوري عن مستوى تطور الحضارة السورية. فمن هذه الزاوية، ولأن أساس الدين عند سعادة قائم في الواقع، فإن المسيحية هي هذا الدين الأخلاقي المعبر عن وعي السوري المتقدم بالعالم. فيما الإسلام عند سعادة هو دين العربة ذلك العالم المتأخر بالقياس إلى العالم السوري فكان من الطبيعي أن يعبر عن العالم المأمول. أو العالم كما يجب أن يكون انطلاقاً من واقعه، وذلك قبل أن يتسرين.

ولهذا نفهم لماذا خلت المسيحية من التشريع، فيما انطوى الإسلام على قوانين وأحكام.

فسوريا تعرف القانون وذات تاريخ غني من كل الجوانب فيما لا تعرف العربة هذه. فكان أن تأثر الإسلام بالجانب الأخلاقي المسيحي وبالجانب التشريعي اليهودي.

وفي كل الأحوال، فإن سعادة أسس عقيدة أخرى متجاوزة للوعي الديني القائم، كي يتجاوز الطائفية والوعي الانعزالي الذي يصدر عنها.

والحق إن مصير سعادة التراجمي هو أشبه بمصير المسيح. بل إن قتلة سعادة ليسوا أقل قذارة من قتلة المسيح.

يأتي كتاب ميشال سبع في معمار البحث عن معنى لوجودنا. هذا البحث الذي يسقط في الزيف بعضه، وبعضه الآخر يحفر صادقاً في أعماق الواقع نفسه كي يصل إلى الحقيقة التي يحاول سدنة هيكل التجزئة والانعزال إخفاها.

ينتمي كتاب «الجيوبوليتيك الانطاكي» إلى ذلك النمط من الوعي الصادق بالهوية في وقت يعتقد فيه نفر من الكتبة أن الهوية أشبه بسلعة تشتري من هذا السوق أو ذلك.

من حسن حظ ميشال سبع - وهو يعود للتاريخ - كي يؤسس للأمة السورية نظرياً انطلاقاً من الواقع الحق، أنه لن يجد صعوبة في هذا التأسيس ولم. ذلك أن حقيقة الوجود التاريخي المستمر رغم كل الأطماع في هذا الحقل الجيوبوليتيكي - أقوى من المنكرين له.

وهذا الوجود التاريخي هو الذي انطلق منه سعادة في كفاحه من أجل قيام الدولة - الأمة السورية. فكان من الطبيعي أن يعود ميشال سبع إلى سعادة ليقدمه بوصفه التعيين الأرقى للوعي بالأمة.

وهنا لابد لي من بعض الإشارات التي تمس وعي سعادة، والتي قد لا يوافقني المؤلف عليها:

1 - لا شك أن سعادة مسيحي أرثوذكسي. ولكن إلى أي حد لعبت المسيحية في تشكيل وعي سعادة؟

أن يكون سعادة مسيحياً بالوراثة، فهذا أمر لا قيمة له، فسعادة - كما أرى - رجل ليس في وعيه مكان للوعي الديني.

فهو يرى أن أصل الدين والوعي الديني يقوم في الواقع نفسه، فهو ثمرة الشروط التاريخية الاجتماعية القومية. وهذا لا يعني أنه لا يكن احتراماً لمعتقدات الناس، لا، بل



من اليسار د. أحمد برقواوي - الباحث نزار سلوم - د. ميشال السبع

سعادة وعلامات الخط السوري

نزار سلوم / باحث سوري

(الكل) إلى (الجزء) وإكسابه صفاته؟ ثانياً - وفق ذلك، هل يجوز مرادفة «الأنطاكية» بما هي «جيوبوليتيك» ب«الأرثوذكسية» بما هي أحد تعبيرات الانشقاق المسيحي، الذي دخلت الأسباب القومية في صلبه، على نحو ما، ولكنه الأيل في النهاية إلى حقل «التمذهب» المكتظ ب«اللاهوت»

واستطراداً لذلك، فإن ترادفت «الأنطاكية» مع «الأرثوذكسية» في لحظات «الانشقاق»، فهل يستمر جواز هذا الترادف في شمول الأرثوذكسية ك«مذهب» بلاد اليونان، وصربيا، وروسيا، وانتشارها في العالم، بما يقرنها ب«الكاثوليكية» وينزع منها الخاصية «الأنطاكية الجيوبوليتيكية»؟

ثالثاً - هل مفهوم الإنسان عند سعادة مؤسس فعلاً على دعوته الإنسان السوري كي يعي «عظمة الألوهة فيه»، كما يقول الدكتور سبع، وذلك استناداً إلى أن «النسطورية» - الأنطاكية السريانية اعتبرت أن «المسيح أتى ليؤله الإنسان»، بما يجعل من دعوة سعادة ترتكز إلى «لاهوت أرثوذكسي»، في وقت كان سعادة فيه حاسماً لجهة إبعاد «الماوراء» واستحضار خصائص العملائية والإبداع في سياق كشفه له حقيقة السوري» وخطه في التاريخ.

رابعاً - ثمة تدرج استعماري مؤسس في مدرسة «روما»، وهو تدرج يبدأ بالتبشير وينتهي بالسيطرة الكاملة على المبشرين «في نص مكثف ورأع».

إلى أي حد يمكن اعتبار دعوة سعادة للحرية والاستقلال والسيادة منضوية في إطار رفض التدرج الاستعماري «الرومي»، وذلك كمسألة تخص أبناء أنطاكية وسلااتهم، أو بمعنى آخر لأسباب «أرثوذكسية»؟

خامساً - إن مبدأ «التعويض عن المفقود» يعتبر أحد مرتكزات «المذهب الفرويدي»، ووفق هذا «المذهب» فإن: سعادة: الذي لم يلتقي بأبيه إلا للعام 1921.

: الذي فقد أمه المريضة المنهكة المتعبة الوحيدة. : «الأقولي» الأرثوذكسي.

لا بد أن «يعوض» عن ذلك كله في إنتاج عقيدة توحيدية اجتماعية شاملة.

إلى أي حد يعتبر إدخال سعادة إلى [العبادة الفرويديّة] ووضع على طاولة [التشريح الوظيفي] جائزة منهجياً؟

ذلك لأن «مبدأ التعويض» هذا، وفي تبسيطه ما، يمكن أن يكون شاملاً لا يقلت منه أحد على وجه الأرض! يبقى أن هذه الملاحظات، في سياقها النقدي، لا تلغي أن كتاب الدكتور سبع يعتبر رائداً بالمعنى المنهجي في سياق بحثه عن سعادة من منصة العلامات الراسخة للخط السوري في التاريخ.

تشكل الخارطة المنهجية لكتاب «الجيوبوليتيك الانطاكي» في جزأيه من ما يمكن تسميته [مجال الخط السوري] في التاريخ، الذي تعرّض لانقطاعات متعددة، وتداخلات معقدة أدت إلى التباس وغموض اكتنف شخصيته فضل سبل الوصول إليها. على أن أنطون سعادة الذي وضع هذا [الخط] على منصة الحقيقة وكشف قوانينه وأزال علامات الالتباس المحيطة به، نظر إليه الدكتور سبع بكونه «استكمالاً خاصاً» له، بل بكونه تكتيفاً فائق الوضوح لخصائصه.

وفي استقراره لهذه الخصائص، التي أزمع أنها تشكل مرثسم الخارطة المنهجية لبحت الدكتور سبع، تتبدى علامات الخط السوري في ما يلي:

1 - خط توحيد في حركته وفكره، حيث تأسيسه له «مدنية» في إطار حالاتها المتدرجة - المدينة، والدولة، والإمبراطورية تكشف تلك الخاصية التوحيدية، التي تبدو فلسفياً في أحد أجمل إنجازاتها في قدرته على الوصول إلى صياغة «الواحد» في تكتيف عظيم له «تعدد» إغرائي قائم على الاختصاص [مسيرته الروحية والفلسفية من الآلهة المتعددة إلى الإله الواحد].

2 - خط عملي - إنجازي، محرر من أسر «الماوراء» ورهبته وقادر على مواجهة «الواقع» والارتقاء معه وفيه، وفي سجل هذا الخط العديد من الإنجازات العملية الحاسمة في إطار رحلته التاريخية، لعل أكثرها تأثيراً على مدى التاريخ قدرته في الوصول إلى «الأبجدية».

3 - خط قيمي - رسالي النزعة، وهو ما يشكل المضمون الأخلاقي لفكره وإنجازاته. فضلاً عن إنجازاته المبكرة في إطار الحقوق والتشريعات، فإن وصوله إلى فكرة «المواطن الكوني»، أي «الإنسان» بوصفه «إنساناً» يعتبر الأساس الذي لازالت ترتكز إليه مجمل الدعوات والنظريات الخاصة بحرية الإنسان وكرامته.

في [مجال] هذا [الخط]، بهذه العلامات الكبرى، بحث الدكتور سبع عن سعادة فوجده في ما يسميه «الجيوبوليتيك الانطاكي»، ورأى كيف آل مصيره في النهاية إلى حتمية «صراع الدم» الذي خاضته وتخوضه السورية القومية المحكومة تاريخياً بمقتضيات هذا «الجيوبوليتيك»، وتراجيدية مساره.

في إطار هذا البحث، ثمة إشكاليات منهجية، لا بد من ملاحظتها، في محاولة لاقتراح [جملة نقدية] قادرة على مقاربة نص الكتاب وأطروحاته المركزية:

أولاً - يلتزم سعادة الخاصية التوحيدية السورية في حركته وفكره، وبهذا المعنى، قدّم «مُنجزاً توحيدياً»، فهل يجوز تنسيبه إلى «واقع أقولي»، أو عنوان «تفريقي»؟ أو بمعنى فلسفي مجرد: هل يجوز تنسيب

من كلمة الاعلامية عائده سلامة

أرحبُ بكم باسم أرزة عتيقة مالت بهامتها من أعالي جبل لبنان لتعانقُ باسمين فواحةً على ضفاف بردى، وفي ديار الشام.

أرحبُ بكم باسم باسمين دمشقية سلّمت أريجها للرياح لتعبر حواجز سايكس - بيكو، وسواتر السياسات الكيانية، وعزلة الثقافات المنكفئة.. لتصل الأرز فينتشي بالكيمياء الأرامية، ويعلو شاهقاً حارساً بوابات دمشق الغربية، فيبطل أن تُصدره مجموعات الخوف والتخويف، ويبطل أن تُأسره ماركات إعلانية تسجله على حسابات سياسية انتحارية، ويكون رمزاً للبنان خفاقاً في الهواء الدمشقي الياسميني.. منتفساً روح التاريخ وقدره.

أخيراً اسمحو لي أن أشكر الأب الدكتور ميشال سبع على تطوعه في تأسيس أولى خطوات هذا اللقاء، ومساهمته الخاصة والثمينة في جعل هذا المشروع قادراً على الانطلاق بما يمكنه من إنجاز مهماته الأساسية التي قام من أجلها.

أهلاً بكم جميعاً، ولا يسعني إلا أن أكرر: لقاء الروح: هو نثر للروح في جسد ناشف يابس: سيعود صلباً كأرز لبنان فواحاً بالحبابة كياسمين الشام.



الاعلامية عائده سلامة

حول كتاب الجيوبوليتك الانطاكي والسورية القومية وصراع الدم

إنه إيمان الإنسان السوري بأرضه، والإنسان ليس فرداً بل جماعة، الإنسان الفرد إذا أمن بفرديته يقتل الوطن فيه، الإنسان الجمعي في متحده الجمعي يشكل الوطن الحق، إنه عقيدة، إنه إيمان، إنه دين يصعد من الأرض السورية نحو السماء، لذا، فالسورية القومية الاجتماعية ليست حزباً سياسياً بل عقيدة إيمانية ذات منحنيين: الأرض السورية والإنسان السوري في بعده المتحد، هذه العقيدة تنبثق عن الوعي الألوهي، والزعم أعطي له أن يعي أكثر من غيره، هو ليس نبياً لأنه لم يتنبأ، هو ليس قديساً لأنه ليس معصوماً عن الخطأ، إنه ليس رئيساً لأنه لم ينتخب، هو ليس ملكاً لأنه لم يرث الملك، إنه زعيم أعطته الطبيعة ما ليس له مئة عليها كما قال له أبوه الدكتور خليل سعادة في رسالته الشهيرة إليه، وعى حس الألوهة فيشتر بها، إن هذا الحس منه وبه ومع، لم يكن منفصلاً عنه، لذا، لم يفهمه الرفاق الأولون، بعضهم أراد الوعي دون، بعضهم أراده خارجاً عن وعيه، تألم كثيراً كي يفهم الآخرين هذه العلاقة الجدلية ولكي يقول لهم أنا أحمل المتحد الاجتماعي كبدرة شجرة، وأنتم الشجرة التي ستبذر البذور الكثيرة، الأمة السورية العظيمة شجرة المعرفة الخيرة، والحق والجمال، كونوا معاً كي تشكلوا قوة الدفاع عنها.

لقد أخاف الكثيرين لأنهم وجدوه كإعصار أت من تاريخ الأمة السورية مارداً في حجمه الصغير، إيمانه بذاته السورية، جماعة في رجل، لم يأنه لوعود كثيرة، أراد أن يبدأ من مكان ما كي يحقق الخطوة الأولى لقيام الأمة. أخاف الفرنسيين الذين يريدون استعمار قسم من سورية، أخاف الإنكليز للسبب نفسه، أخاف الصهاينة لأنه نقل قضيتهم من قضية عالمية إلى قضية سورية فعرفوا أنه نقل ساحة المعركة ليسحقهم، أخاف الأقليات التي وجدت في الإرساليات التبشيرية مصدر قوة فقامت الإرساليات ضده، وعندما فضح سيطرة المحافل وارتباطها بالغرب ضد المصلحة السورية تأمرت عليه ورسمت مرسوم إعدامه.

سعادة الزبوية كان يمكن أن يدمر دولة الصهاينة، لأنه ليس سياسياً وبالتالي غير خاضع للمساومة، ليس دينياً ولا طائفياً كي يأخذ قراراته من المرجعيات والفتاوى، ليس خائفاً على شيء، لأنه يملك كل شيء، ولا يملك شيئاً خارجاً عنه. إنه كان الأمة السورية بالقوة وهذه القوة لو فعلت لدمرت وبنيت وعلت. هذا الكتاب الذي بين أيديكم تاريخ أمة عظيمة كتبها رجل بدمه، سطرها بين جدران سجنه، حررها بموته، أعلن عقيدة وأسس حزباً من أجل نشر العقيدة والعمل بها، ولا قيمة للحزب دون العقيدة. والعقيدة لكم فلعلكم بها تعون.



جانب من الحضور من السيدات السيدات تريز بلدي والسيدة أيسار أنطون سعادة والفنانة سميرة بعلبكي والسيد نبيه الخطيب والسيد هاجم فلوم

والحضارات قامت وتفاعلت على أرضه بسبب المقومات الطبيعية لها، والصراعات قامت على ثرواتها وطرقاتها، وقد قامت الدول الاستعمارية بزرع الدولة الصهيونية في قلبها كي تبقى لها بوابة مفتوحة لنهب الثروات الطبيعية لها.

من هذه الأرض المعطاء، الخصب، الجميلة، قام مبدع اسمه أنطون سعادة، ينبئ بنهضة سورية عظيمة، مدركاً تماماً أن بعض أبنائها عدو لها، لذا اعتبر أن الصراع أولاً هو صراع أبناء الدم من أجل تثبيت البيت وتحقيق الأبوة فيه، دعا إلى وحدة أقطارها لأن القوة لا تقوم إلا بالاتحاد، ولأن الإطار الجغرافي الوجودي أثبت التاريخ الحديث أن الوحدة بين قطر سوري وغير سوري هش لأن الجغرافيا لم تسعف القائمين بها. الوحدة تمر أولاً بأهل البيت ثم تمتد إلى أبناء العم.

لقد ركز الزعيم سعادة همه على المتحد الاجتماعي إذ وجد فيه المدمك الأساس بين الجماعة السورية والأرض السورية، المتحد الاجتماعي ليس مصالح مشتركة ولا أحلاماً فقط، هو تاريخ نضالي مغموس بالدم، وهو علاقة رحمية وجدانية مع الأرض،

الكتاب الذي نتداوله اليوم هو جزءان، الجيوبوليتك الانطاكي والسورية القومية وصراع الدم، وهما يطرحان إشكالية مفادها أن الإبداع السوري هو حصيلة مدرسة فكرية، المدرسة الفكرية نتاجات مترابطة لحضارات قامت، والحضارات قامت على أرض تمتد اجتماعي قوامه الجماعة التي وعت، والوعي في الأساس هو وعي الذات، والذات التي يراها الزعيم أنطون سعادة هي الذات السورية التي وعت حس الألوهة فيها.

الله خلق الإنسان، هذا ليس ديناً، هذا إيمان، الإنسان كونه على صورة الله فهو الصورة وليس الأصل، الأصل لا محدود في الزمان ولا في المكان، الإنسان محدود في زمانه ومكانه، هذه الهاء تعني جغرافياً، تعني أرضاً، وتعني تفاعل الإنسان مع أرضه، أي تاريخه.

الأرض للإنسان تكوينه الجسدي، البنائي، ومناخها، عواطفه، وأحاسيسه وطباعه، وكلما كانت الأرض جميلة أكثر كان حس الإبداع فيها أكبر، وكلما كانت أرض الأقطام البشرية تأنيهاً لجمالها وحسن موقعها واستراتيجيتها، كلما كان إنسان هذه الأرض مثقفاً أكثر، واعياً أكثر، مبتكراً أكثر؛ لأن الحضارة تولد في الإبداع والإبداع مخاض وألم. الأرض السورية في قلب العالم، محورية القارات، جمالها مميز، قصدها الكل تحبباً أو مروراً عابراً، أو محاولة لاغتصابها أو النيل منها أو الإقامة فيها... إنسانها بقي فيها، عانى، ناضل، تأقلم، (تبنّدق)، عصر في ذاته كل الأقطام، فكان تاريخه تاريخها، لذا لا يمكن دراسة الفكر السياسي السوري إلا من خلال دراسة الجغرافيا السورية. والجغرافيا السورية فرضت نفسها، لم يخترعها الزعيم أنطون سعادة، بل كانت في الحسابات الرومانية الدقيقة، وكانت في رسم كنيسة أنطاكية رعائياً، وعلى مساحتها كان فكر يؤسّن ويدعو الإنسان إلى مقاربة لبس الألوهة.

الزعيم سعادة وعى حس الألوهة في الإنسان السوري، وبالتالي وعى ذاته الإبداعية، رأى صورته مرتسمة على الأرض السورية، أحبها بنرجسية. وكما كانت الآلهة الأثوية قمرية كانت سورية هلالاً وزرع فيها نجمة بحرية وجدها في المياه الإقليمية.

الجغرافيا السورية كوّنت تاريخها لذا فإن الجزء الأول من الكتاب يبين الأهمية الاستراتيجية للطرق والموقع والتشكل، حركة الإنسان السوري على أرضه صنعت تاريخه، وما كان يمكن لهذه الحركة أن تتسم بهذه الأهمية لولا أهمية الموقع بالذات،

(لقاء الروح) ... أرز وياسمين

مشروع ثقافي، فني، اجتماعي «الوثيقة الأساسية»

لبنانيون في سورية
ثالثاً - المحور الإعلامي:
[عدا عن الحملة الإعلامية الخاصة بالمشروع والتي توضع لها استراتيجية خاصة].
يختص هذا المحور باستثمار إعلامي لشعار - المشروع (أرز وياسمين).

أ - الطلب من بلدية بيروت تخصيص بضعة أمتار مربعة في مكان يحمل رمزية معينة لزراعته بالياسمين الشامي.

ب - الطلب من محافظة دمشق تخصيص بضعة أمتار مربعة في مكان يحمل رمزية معينة لزراعته بأرز. ج - تصميم الشعار على هيئة [نصب] من الحجر أو البرونز... أو غيره... واختيار موقع على الحدود السورية اللبنانية، ووضعه هناك.

د - إنتاج الشعار على هيئة ميداليات يمكن تعليقها أو حملها...

هـ - إنتاج الشعار على قمصان [تي شيرت] وشالات وطاقيات... الخ.

رابعاً - محور خاص [إنتاج تلفزيوني]:

إعادة إنتاج صورة سورية في الرأي العام اللبناني بأنها ليست عدواً للبنان، ولم تكن محتلة لأراضي بل كانت تدافع عنه وترسي أسس السلم فيه. وعلى التوازي: إعادة إنتاج صورة لبنان في الرأي العام السوري بأنه ليس عدواً لسورية، بل هو مشبع بالفكرة القومية، وهو من دفع الجيش الإسرائيلي خارجاً لأول مرة دون تسوية سياسية.

[هذه العملية تتم في عمل واحد مركب. (الفكرة موجودة)].

خامساً - إطلاق جائزة (لقاء الروح):

لأفضل إنتاج فني أو ثقافي يخدم الحياة المشتركة السورية اللبنانية [يوضع للجائزة معايير ونظام خاص].
سادساً: إطلاق موقع (لقاء الروح) على شبكة الانترنت.

الألفة البسيطة العادية النابضة، ذات الابتسام، البعيدة عن الكد والكبر والعبوس والمشيبة بالثقة والإيمان بأن هذه [الحياة] تبقى أهم وأقوى من أية استحقاقات سياسية مهما كانت، وبأن هذه الاستحقاقات إذا لم تكن في سياق هذه الحياة ولا ترتقاها، فإنها لا شك ستكون العامل الأول في تدميرها.

لقاء الروح: هو نثر لـ «الروح» في جسد ناشف يابس.

الاستراتيجية العامة

تتأسس استراتيجية المشروع على جملة محاور متكاملة، تحوي نشاطات متعددة في حقول الثقافة والفن والاجتماع، يتم تنفيذها على التوازي بين لبنان وسورية، وفي أكثر من منطقة في كل منهما، بما يمكن (لقاء الروح) من اتخاذ موقع له بارز وحاضر في المشهد اللبناني - السوري.

المحاور والنشاطات

أولاً - المحور الفني

أ - إقامة حفلات غنائية لفنانين لهم خصوصية معينة في الصوت والأداء والحضور.

على أن يتم وضع أغانٍ خاصة لكل واحد منهم، من خلفية مشروع (لقاء الروح).

ب - إقامة حفل موسيقي للكونسرفتوار اللبناني في دمشق.

ج - إقامة حفل موسيقي للفرقة السيمفونية السورية في بيروت.

د - تكريم السيدة فيروز في دمشق. هـ تكريم الأستاذ صباح فخري في بيروت.

ثانياً - المحور الثقافي - الفكري:

أ - إقامة ندوة فكرية حول [الحياة السورية - اللبنانية] في أبعادها الاجتماعية والثقافية والفنية، تاريخياً [القرن العشرين]، وراهناً. ويشترك فيها مجموعة من الباحثين والكتاب اللبنانيين والسوريين.

ب - إقامة ندوة أو إنتاج حلقات تلفزيونية بعنوان: سوريون في لبنان

الاسم: (لقاء الروح) أرز وياسمين.

التعريف: أرز وياسمين، هو مشروع يستهدف إعادة النبض إلى [الحياة السورية - اللبنانية]، وذلك عبر نشاطات ثقافية وفنية مشتركة وتبادلية، غير قابلة للاستثمار السياسي، بأية طريقة ومن أية جهة، تعيد للغة الروح والألفة والمحبة بعض مواقعها المسلوقة من لغة سياسية دارجة سائدة، مهيمنة على الإعلام، وغاية في الفظاظ والفجاجة الجارحة.

المرجعية: لا يتبع (لقاء الروح)، في إدارته وتقدير نشاطاته، إلى أية جهة عامة أو خاصة، سياسية أو غير سياسية، بل هو خلاصة مكثفة لرؤية وضعها، بالمشاركة، فريق «لبناني - سوري» من العاملين في حقول الثقافة والفن والإعلام، مؤسّسة على قراءة الواقع المساوي الراهن لـ «الحياة السورية - اللبنانية».

الرؤية العامة

خلاصة

خلال عام واحد، حافل بأحداث غير مسبوقة، وصلت [الحياة السورية - اللبنانية] إلى حدود الاختناق، بل يمكن القول، إنها اختنقت في «مواقع متعددة» وهي تسير في طريق الفاجعة المفتوح عن آخره. حيث لم يبق فيها أي مؤشر ثقافي أو فني أو اجتماعي يدل على سلامة «قلبها»، بل وحتى على أن هذا القلب لا يزال حياً. حيث الاجتياح الوحشي للسياسة بـ «اللغة المستخدمة»، و«اللهجة المعتمدة» لم يترك أية «مساحة أخرى» في هذه [الحياة] لأي شأن آخر، الأمر الذي حاصر هذه [الحياة] بالسياسة وأدواتها واستحقاقاتها، وهو حصار مفتوح وشره لزج فعاليات المجتمع كلاً فيه وانخرطها في «واقعه».

هكذا وصلت [الحياة السورية - اللبنانية] إلى الاختناقات المتوالية لها، وذلك لاقتصارها على «السياسة» وحدها.

من هنا تبدو الضرورة واضحة لـ «تحرير مواقع في هذه الحياة» من ضغط السياسة ولغتها واستحقاقاتها، وإعادة هذه «المواقع» إلى: حياتها الطبيعية ولغتها القلبية



الفنانة سميرة بعلبكي

الدخول إلى خطاب ناصيف نصار الفلسفي من: باب الحرية الخروج على المواولة المزدوجة: للسلطة والتراث

ثمة ما يَرَّجُح القول إن الحديث عن «الحرية» يمكن أن يكون، ويجب أن يظلَّ «الحديث الأطول» في تاريخ الإنسانية، ولعله بهذا المعنى يشكل الحديث الدائم عن الإنسان. على أن «الخطاب العربي الفلسفي» نسي أو تناسى - عمداً - هذا الحديث ولغته ولهجاته، فافتقده، وأفقده من تعريف وتوصيف «الوجود الخاص» بنا، فبدأ هذا «الوجود» بعيداً عن «الحرية» تأهلاً في متاهة «الاستبداد الشمولي» مضيعة نافذة الخروج والانعتاق منها، مفتقداً باب الحرية.

من هنا، بدأ كتاب الدكتور ناصيف نصار «باب الحرية» حديثاً عن «الوجود الراهن» ودعوة إلى «الخطاب الفلسفي» كي يستعيد أحد أهم «أحاديثه» على الإطلاق.

ووفق هذه الدعوة، اشترك نصري الصايغ، وفهمية شرف الدين، ويوسف معوض في الحديث عن «باب الحرية» في إطار حلقة النقاش التي نظمها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وذلك في بيروت (28 نيسان 2006). تنشر «تحولات» مقاطع رئيسة مما جاء في مداخلتهم.

خارج الحرية

نحن ضحايا الليبرالية

نصري الصايغ - مفكر - لبنان

لكذب السلطة ومؤسساتها السياسية والثقافية والدينية والطائفية؟

ألم تقتل أحزاب النهضة الحرية فاعتالت رواد النهضة الأوائل؟

أف. ماذا فعلنا بالحرية غير اضطهادها، وتحريمها، والتخوف منها، فيما كان يجب أن نخاف عليها.

النيوكو لونيالي؟

يعدنا نصار بما يلي: باستئناف النهضة العربية الأولى، بثانية، على أن تكون الحرية فيها كأصل، لا كفرع. لماذا؟ وما المحرّض على ذلك؟ لأن لدى العرب، كما يقول، حاجة عميقة في تحويل الحرية إلى موضوع للتفكير وتالياً للتطبيق، ولو كان لدى بعضهم اطمئنان إلى التحريم واتباع التقليد والالتكال على نسخ السلف.

يعدنا نصار بآلا يلغي التراث ولا يتجاهل المعاصرة، ولا ينفى الجدلية بينهما، بل يستوعبهما بشكل وظيفي.

هل يكفي هذا كي نطمئن؟

مازلت أخشى وأخاف من الليبرالية، لأن حصتنا منها، هي الاستبداد والتخلف والاستتباع، ذلك، لأن العولمة، بوجهها الحالي، تورث العالم ضحايا، ونحن منها، فلا مساواة في العولمة، حصتنا منها، ليست الحرية. ولا الثروة، إنها حادة بخط سير وحيد: انتقال المال من الفقراء إلى الأغنياء، ونقل القمع والقهر والحروب، من عواصم العولمة إلى الأطراف.

هل يكفي أن نقرن الليبرالية بالتكافلية؟

لا أعرف، لأنني لاحظت ما يلي:

تقوم الحركات الإسلامية راهناً، بمواجهة استبداد وظلم وقهر عواصم القرار ومراكز العولمة، أي، تقوم بواجب التحرر من الاستبداد الخارجي. هذا وجه من وجوه التحرر والحرية؟

فمن يقوم بأود الحرية في الداخل؟

اعتقدنا أن الأحزاب القومية والتيارات العروبية قادرة على ذلك فسامتنا استبداداً وخسائر.

ولندا... من نرشح مهمة التحرر وكيف؟

العولمة تمد لنا مائدة من الحرية، بعضها نشتهيها، وبعضها ينهكنا، وكثير منها غائب عنا. فلماذا؟ هل للحرية وجه واحد، وألف حجاب، أم أننا كلما فكرنا فيها وخيرناها أعدنا صياغتها، فجاءت وفق عقول ورغبات وأهواء ومصالح؟

هل أنت حر... وماذا تفعل بحريتك. بعض حريتك يغريني، وبعضه الآخر يقتلني. لماذا للحرية كل هذه الوجوه.

تحمل معنى النفي والإيجاب؟

ثم، لماذا نخاف من الحرية؟ نخاف منها على تراثنا الديني، ومدارسه الفقهية المتخلفة، وتجاربه الملوغمة بسوء المنطق، وسوء التفسير، وسوء التسلسل؟

أو، لماذا نخاف من حرية الآخرين، ونحن ننتقل من جحيم عبودية إلى الإقامة المستساغة والمشرفة، للاستبداد التقاني، والتخلف الاجتماعي؟

هل الحرية غول تأكل أبناءها؟

أو، لماذا نجدد سؤال الحرية دائماً، كأن الحرية ضد الإقامة الدائمة في عنوان واحد ومعنى موحد. أو حتى في معانٍ كثيرة معلومة. أليست هي التوسيع المعلوم فيتسع بها ومعها المجهول؟

ثم، لماذا أنفقنا نهضتنا الأولى، خارج مدار الحرية؟ ألم نستبدل الحرية بالوحدة والاشتراكية والسلف الصالح، ونسخ الماضي ومسحه ألم نؤجل موضوع الحرية - بسبب الاستتباع الداخلي والهيمنة الخارجية المتواطئة والمحرّضة على التخلف والاستتباع؟ ألم نركن فكرة الحرية جانباً

فلماذا كانت خلاصة كتابه بما يلي:

في الفصل الأخير، خاتمة تفتح الكلام على الحرية، وتعيده إلى البدايات:

يقول الصوفي:

«أوقفني أمام المرأة وقال لي:

يا آدم. أتريد صورة ترى فيها حقيقة الحرية؟

فقلت:

لا، لئلا تكفي العين بالصورة، فتبقى الحقيقة وراء الحجاب.

فقال ساخراً:

الحرية هي الحقيقة، وهي الحجاب».

فهمت يسيراً وقلت تقدم أكثر:

ثم قرأت

«أوقفني في الصمت وقال لي بهمس دافئ:

الحرية باب ليس كمثل باب

الحرية باب، لا تمكث فيه، ولا تفارقه

تفارقه، لأنك لا تستطيع أن تمكث فيه،

وتمكث فيه، لأنك لا تستطيع أن تفارقه

فأنت فيه ولست فيه في كل آن».

وقفت عند الغموض، وقلت: هذا مقام الرمز، لا يشبعك خبره فعد إلى قمعك القليل، وانثره في هذه الأمسية، وهكذا أنا فاعل. فلن أختصر الكتاب، كي لا أشوهه، ولن أقول غير الذي قلت.

هل فكرنا بالحرية؟ وكيف؟ ومتى؟ ولماذا؟

احتفاءً بالحرية

د . فهمية شرف الدين - لبنان

أصلاً للفعل ومفتاح العمل لاستئناف النظر فيما يسميه نصار النهضة العربية الثانية (ص9). لكن أية حرية تلك التي يمكنها أن تكون أصلاً للفعل؟

يستند نصار في مطالعته القيّمة عن الحرية إلى الاستقراء المقارن لأوضاع الأنظمة الاجتماعية القائمة اليوم ليستنتج منها أن أولى المهمات في إعادة بناء حقل الحرية هي إعادة بناء الليبرالية، وهذا يعني النظر في المبادئ التي تقوم عليها فلسفة الليبرالية: أي مبدأ اجتماعية الإنسان ومبدأ الترابط بين الحرية والعقل، والحرية والعدل، والحرية والسلطة.

ويرى نصار أن قراءة نقدية لهذه المبادئ الأربعة تشترط بالدرجة الأولى قراءة نقدية للفكر الليبرالي كما يتقدم الآن في ظل العولمة، وكما يقدم نفسه باعتباره أباً للحرية الفردية وحامياً لها.

يقرأ نصار تاريخ الليبرالية عبر حاضرها ويتقدم في القراءة النقدية مهجوساً بهم عملي هو بناء الحرية في العالم العربي.

تنبيهات أساسية ترسم حدود النظر في مفهوم الحرية. ونقطة البدء في هذه التنبيهات استخدام منهج الاستبعاد لمفاهيم جرى اختبارها في سياق تبلور الفكر العربي الحديث، لذلك فالمهمة التي يُبتدب لها نصار لا تتأسس على مفهوم القطيعة الكاملة التي رُوِّج لها أصحاب مذهب الحدأة الليبرالية، ولا على مفهوم البعث الذي رُوِّج له دعاة الفكر القومي ولا على مفهوم الإصلاح الذي يتم الاعتماد عليه الآن.

إعادة بناء حقل الحرية بالنسبة له هو عملية معقدة، تستدعي التاريخ دون أن تدخله، وتغوص في السياسة دون أن تخضع لها، وترتفع عن الواقع دون أن تفارقه.

لقد قيل الكثير في الحرية، وهي منذ أن بدأ الإنسان التأمل تخضع للتأويل والفحص. هل الحرية غاية في ذاتها؟ أم أنها مقولة تستدعي النظر لذاتها كما يقول نصار؟ وفي الخيار تكمن الرغبة والسلطة، فكيف اختار نصار أن يدخل باب الحرية؟

بداية القول ببدايته، وبداية القول بالحرية هو اعتباره

قال الراوي:

في البدء كان الاحتفال الكبير ونظر آدم إلى حواء فانجذبت إليه ولم تره ونظرت حواء إلى آدم، فانجذب إليها ولم يرها، وحينما تناظرا وترآيا، ظهر لهما باب الحرية. (باب الحرية: ص345).

أهناك احتفاء أكبر من هذا الاحتفاء، أن تتحول الحرية صفة جوهرية لعلاقة الإنسان مع ذاته ومع الآخر؟

ومع أن ما قدمته للتو كان خاتمة القول في الكتاب إلا أنه كان أيضاً بدايته، فكتاب باب الحرية الذي بين أيدينا، أثر فكري يتقدم بالحرية ومعها. وختام الكتاب تألف رمزي بين الرائي والمرئي يتجلى في وصية فريدة للحرية ومن أجلها «حرام عليكم جميع العبوديات حتى عبودية الحرية».

وها هو ناصيف نصار يدخل حقل الحرية متأبطاً هذه الوصية مجالاً في تراث الحرية ومساراتها.

إن أولى القضايا الشائكة التي ينثرها نصار في هذا الحقل هو تخليص الحرية مما علق بها من عبق التاريخ.

أما أولى الخطوات المنهجية المترتبة على هذا الموقف فهي إعادة بناء حقل الحرية.

كيف بنى نصار هذا الحقل وما هي المبادئ التي تقوم عليها عملية إعادة البناء هذه وكيف تنتظم وتتشكل؟

يبدأ نصار إشارات له لعملية إعادة البناء بتنبهات، وهي

الوجه الآخر لعملة الحرية النادرة

باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل

يوسف معوض

استاذ جامعي - لبنان

يدعى ironism - liberal.

إلا أن العميد نصّر عرف رورتي بشكل شبه حصري بأنه يدعو إلى «السيادة المطلقة لبدأ الحرية في الحياة الخاصة، مع اعتبار التضامن في الحياة العامة». وسؤالي لم لا يكون العكس؟ ولم لا نعتمد التضامن في الحيّز الخاص والسخرية في الحيّز العام؟ هنا لابد من التذكير أن رورتي ربيب تيار براغماتي تشهد له الفلسفة الأميركية. فإن طالب ببعض التضامن في الفضاء العام ذلك أنه في بلد فيه فائض من الحرية ونقص في التضامن.

أينطبق طرح رورتي هذا على المجتمعات العربية؟ أميل إلى قول لا. فنحن في مجتمعات متضامنة على المستويين الخاص والعام. إن المزيد من التضامن في الحياة العامة يشكل خطراً داهماً، وقد يقود إلى تثبيت التعاضد القبلي والوحدة الغرائزية على حساب الفكر الحر الطليق المشكك. وهنا لا يسعني إلا أن أستجد بـ Michael Polanyi، الذي على انطلاقه من التمييز بين المجالين الخاص والعام، وصل إلى نتائج مُغايرة. وصل بولاني إلى قناعة أن الأنظمة التعاضدية (ماركسية - لينينية أو غيرها) لم تتعرض للحيّز الخاص، بل على العكس أفلتت له العنان، لكي تتمكن من إحكام قبضتها على الحيّز العام. مقارناً بين روسيا الشيوعية في ظل ستالين وبريطانيا في ظل الملكة فكتوريا. يلتفت بولاني نظرنا إلى أن هامش الحرية الجنسية كان أكبر بكثير في الاتحاد السوفياتي مما كان عليه في انكلترا، هذا على الرغم من أن النظام الليبرالي البريطاني كان أقرب إلى الحرية المتوحشة. ذلك أن الأنظمة الكلية قامت، باسم التعاضد وتأمين سعادة الشعوب، باحتكار المجال العام من سياسي واقتصادي ومجتمعي، وتركت متعة الحيّز الخاص للاجتهاد الشخصي.

بالتالي كما أن للحرية أمراً كذلك فإن للتضامن عللاً. وكما تكون الحرية متوحشة، كذلك يكون التضامن متوحشاً وميليشياً ووطنياً ومذهبياً وطبقياً. وقد يؤدي ذلك إلى ما وصفه العميد نصار بفئات «جماهيرية منتظمة في التقاليد ومحتشدة في الخوف، لا تزال تنظر إلى كل دعوة إلى الحرية بعين الريبة».

إنساني، إنساني بامتياز

الحق يقال إن العميد نصار وقف موقفاً معاكساً للتيار الجامع الذي انجر وراءه معظم مثقفي جيله. فهو لم يطر العولة بالشتائم بل دعا إلى تعامل خلاق معها (الفصل الثالث)، في محاولة لإعادة بناء حقل الحرية على ضوء مستجدات هذه العولة. لم تدفعه الديماغوجية إلى الدمج ما بين الحرية والأمركة والليبرالية والعولة. إنما بالمقابل لم يجعل من الحرية تابو tabou أو صنفاً «يسجد له ويمجد». لم يكن همه المركزي الحرية بقدر ما كان هاجسه الإنسان، والإنسان العربي تحديداً. وبالنتيجة يقول إن الحرية في خدمة الإنسان وليست على حسابه.

فبعد أن أوضح أنها، أي الحرية، شرط أصلي للفعل، أثبت التلازم بين الحرية والمسؤولية، فهو من دعاة التضامن الاجتماعي الذي يفرض التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

رب حريوي libertarian يطعن بالتراث، تلك اللعنة التي أفسدت الحداثة، ورب منتقد يدعو إلى القطيعة ويرفض التوفيق الذي أنتج حرية «ملطفة»، ورب معترض على مشروع العميد نصار بحجة أنه إنساني وإنساني بامتياز أي:

Humain, trop humain

جوابنا: ما عاب هذا المشروع أنه إنساني بل هذا ما يشرفه، ولذا ندعو إلى المغامرة بالتوفيق مهما كانت المخاطر.

التي تجعل الجماعات في عالمنا العربي تفتصب السلطة وتحفظ بها عنوة. فالاستيلاء على السلطة يعني لأولياء الأمر مزيداً من الحريات المنتزعة من حساب الآخرين.

أما إشعياً برلين فلقد ميّز بين مفهومين للحرية: سلبي وإيجابي.

فالحرية السلبية تطرح السؤال الآتي: أي مساحة يجب أن تترك للشخص ليتسنى له أن يتصرف دون تدخل شخص آخر؟ بالمقابل تطرح الحرية الإيجابية سؤالاً آخر: من هو مصدر سلطة التدخل التي تملي على شخص تصرفاته؟ بمعنى آخر

إن الحرية السلبية تُعنى بمساحة التدخل بينما تُعنى الحرية الإيجابية بمصدر التدخل.

وبالتالي يمكن للحرية السلبية أن تؤسس لحكم صدام حسين شرط أن يضع هذا الطاغية حداً لتدخله. وهنا يتبين لنا الفرق بين حكم البعث في العراق وحكم البعث في سوريا، وبين حكم البعث في سوريا والوصاية السورية على لبنان.

على مستوى الحرية السلبية كان الوضع في لبنان مقبولاً أكثر من الوضع في سوريا، ولكم كان الوضع السوري أقل تسلطاً من الوضع العراقي.

أما الحرية الإيجابية فيمكنها أن تتأقلم مع إكراه عظيم شرط أن يُقرن هذا الإكراه بموافقة ذاتية self-imposed. لتتصور (وهذا مجرد افتراض) أن المرأة الأفغانية لا ترغب في التحرر من واقعها المزري وأن ترفض المرأة السعودية تعديل وضعها الحالي.

القطبة المخفية والعدالة التضامنية صحيح أن عنوان الكتاب هو الحرية، لكن العميد نصار يطرح موضوع العدالة، والعدالة التضامنية بالتحديد، من خلال «قطبة مخفية». يُفسّر هذا سبب استناده إلى الفيلسوف الأميركي رورتي Rorty قبل خوضه في مفارقات الحرية وأمراضها pathologies.

فقد خصص لهذا الفكر الفصلين 16 و17 ولقد توسّع العميد نصار في التعريف بنظريات واضع كتاب «العراضية والسخرية والتضامن». من هو الساخر حسب رورتي؟ الساخر هو من يشكك باستمرار بمصطلحات القاموس الذي يستعمله للتعريف بنفسه وبأهدافه، لأن الساخر لا يعتقد أن مفردات قاموسه أقرب إلى الواقع من مفردات قاموس غيره. وهذا ما

الأجواء النهضوية، ولي بعض الأسباب وبعض الأمثلة. فإن ثار عبد الرحمن الكواكبي على الاستبداد وطعن بمصارع الاستعباد، انبرى بالمقابل محمد عبده يطالب «بالمستبد العادل». والمستبد العادل هو الذي «يستطيع أن يعمل من أجلنا في مدة خمسة عشر عاماً ما لا نستطيع عمله من أجل أنفسنا في خمسة عشر قرناً».

أما أحمد فارس الشدياق فكان يطالب، وهو في اسطنبول، بحكومة قاهرة. فالحادثة ليست ملازمة للحرية لا ولا للتطوير. وهل ننسى أن الفاشية في القرن الماضي كانت من تجليات الحداثة الأوروبية.

ويبقى السؤال: لماذا لا تزور السيدة حريّة شعوبنا العربية؟ لأن حكمانا يابون التناوب على الحكم؟ أم لأن مجتمعنا يخاف من ربح هذا الوباء الذي يدعى حريّة، وله حجج اعتراضية عليها (بهذا الخصوص راجع الفصل 6 من الكتاب).

تعول هذه الدراسة كثيراً على طروحات الفيلسوف الأميركي رورتي Rorty وعلى نموذج الرجل الساخر الذي هو صنعة هذا المفكر. وكأني بالعميد نصار يتنبى هذا النموذج ويعتمد مبدأ «الساخرية» محرّجاً مما نتخبط به في شرقنا هذا. سأبتعد عن رورتي عند هذا الحد وسألجأ إلى طروحات شتينر Steiner وبرلين Berlin لتتضح الوضع الذي نحن فيه.

شتينر يحجّم الحرية

يقول شتينر: Steiner لا يسعنا تعديل «كم» الحرية في مجتمع معين. فالحجم معطى أساسي لا يتغير من مكان إلى آخر، وبالتالي فحرية فرد تكون على حساب حرية جاره. المسألة إذاً ليست مسألة حجم الحرية في بيئة معينة بل مسألة توزيعها في بيئة ما. إشكالية الحرية - العبودية في عراق صدام ليست سوى مسألة تقاسم الحرية بين الطبقة الحاكمة والرعايا، وهذا الوضع قائم في بلاد العرب منذ ما قبل عهد المماليك!

يدعي شتينر أن الحرية مثلها مثل محصول الحنطة أو منسوب المياه في نقطة معينة. كل نسبة استهلكها تكون على حساب مستهلك آخر. هذه النظرية تدعى zero sum view وبالطبع لها نقاط ضعف، فهي تنتقل من مفهوم السلطة على الأشياء إلى مفهوم السلطة على الناس. إلا أنها تساعدنا على مراجعة الأسباب

نحن لا نخشى من الحرية، نحن نخشى عليها حافظ الأسد

أوقفني أمام باب الحرية وقال لي: أنا لم أكن يوماً حراً مثلما كنت في ظل [الوصاية السورية] لم يعرف ابن الجنب طعم الحرية يوماً مثلما عرفها إبان الاحتلال الإسرائيلي! فمن يمنع الحريات عن شخص، يجعل هذا الشخص تواقاً إلى الحرية.

أقول هذا وأنا أقتبس كلاماً لجان بول سارتر: Je ne me suis senti vraiment libre que sous l'occupation

الحريات عدو للحرية

وبعد فإذا ما مُنحت الحريات المتعددة، الفردية منها والاجتماعية والاقتصادية، فأى معنى لحرية؟ لم يكن تشي غيفارا حراً عندما عين وزيراً للصناعة في كوبا، لا بل كان حراً عندما كان مطارداً في جبال بوليفيا يلهث وراء ملجأ آمن. لم يعرف غيفارا طعم الحرية إلا عندما ذاق طعم العطش والجوع والخوف.

إن كنت مواطناً أسوجياً أو زوجياً، فما لي وللحرية! أما إذا كنت مقهوراً فأصرخ مغالياً «الموت أو الحرية». وبالتالي فالحرية عدو للحرية كما التخمّة عدو للشهوة. هذه من مفارقات الحرية التي كرس لها العميد نصار الفصل 18 من الكتاب الذي نحن بصده. ولقد ميّز بين مفهوم للحرية وآخر، كما فرّق بين الحرية الكيانية والحرية الاجتماعية، إلا أنه منذ التمهيد أعلن أن موضوعه يدور حول الحرية كأصل لا كفروع، فهو يقول: «لأن الحرية في ذاتها صفة بسيطة، لا تقبل التفكير ولا التجزئة، كما أنها لا تقبل الزيادة ولا النقصان. الحرية هي ما هي، في كينونتها، بصورة كاملة. فإما أن تكون وإما أن لا تكون».

ولكم تمنيت لو كرّست بعض الصفحات للتمييز بين الحريات liberties وهي بطبيعتها وحدات متعددة plural and piecemeal وبين الحرية freedom وهي حالة «هولستية» holistic أقرب إلى الحالة النفسية.

التقييم الذاتي وتشخيص العلة

كيف ينظر العميد نصار إلى مشروعه «باب الحرية، انبثاق الوجود بالفعل»؟

يقول إن كتابه مغامرة لها ما يسوغها وأنها ستصيب الهدف في النهاية.

مغامرة بمعنى aventure أو entreprise؛ إلا أنه تحسّب بما فيه الكفاية قبل خوضه هذه المغامرة لدرجة أنه تكهن بمواقف من سيراجع هذا المشروع. فصنف الردود ما بين تشكيكية وأخرى ترحيبية وأخرى متحفظة شكلاً ومعارضة ضمناً. محاولة التفاف؟ بالطبع لا، فهو بالنتيجة يختم تمهيد الكتاب بترك الحرية للقارئ وهي تخصّه كما يقول.

بحث فلسفي مجرد يشكّل محطة في سلسلة من الأبحاث أجراها العميد نصار منذ حين، إلا أنه ينطلق من واقع عارض contingent أعني أزمة الشعوب العربية الحالية. يقول إن الحالة الراهنة كشفت عن عوارض أزمة المشروع التحديثي العربي وظهور عجزه عن تحقيق أهدافه الكبرى. وبالتالي فهو يدعو إلى «استئناف مشروع النهضة العربية التي امتدت حركتها حتى أواسط القرن الماضي». وسؤالي هنا هل كانت حداثة النهضة الأولى ملازمة للحرية لنعول على هذه الحداثة ونستأنف المغامرة؟ ينتابني بعض الحذر من

إن بلاداً مثل بلادنا تحوي بين مواطنيها ما يزيد عن ثمانية عشر معتقداً ومذهباً دينياً، فمن سيتنازل لمن. لإقامة دولة دينية على مبتغاه ومعتقده ويقف ليتفرج عليه ويؤازره؟

خرافة الدولة الدينية المنشودة

نذير الحموي / كاتب سوري

ينقل نذير الحموي السجّال حول الدولة الدينية الإسلامية من حقل «التصورات والصور» التي وُضعت حولها، والمعبرّ عنه في «إرث»بدأ مع وفاة الرسول، مباشرة، واستمرّ يتنامى ويتضخم في إطار مسيرة الدولة في التاريخ، ولا يزال يعاند فلسفة التاريخ، وقوانين الحداثة وأخلاقيات المواطنة، التي مضى على تأسيسها قرابة 500 عام؛ ينقل هذا السجّال «الدولة» إلى حقل «الواقع» بما كان قائماً، وبما هو راهناً، وبما سيؤول مستقبلاً. وبهذا المنهج، لا يعود البحث منتمياً إلى «علم الكلام» ولا إلى «السجلات الفقهية»، بل إلى الوجود ومصير المجتمع ومستقبله. وهو لذلك جاء على درجة عالية من الشفافية والمسؤولية التي تبتدئ أولاً بمواجهة الذات، على نحو بعيد عن التزيين أو التقبيح اللذين ينتميان إلى حقل «الإيديولوجيا»لا إلى حقل «التاريخ».

بهم وما تبعنا منهم، ثم إسلام الحاخام داود أبو العافية من دمشق هروباً من الموت لارتكابه جريمة بحق الباندري توما وخادمه.

هذه بعض من ملامح السياسة الداخلية للدولة الدينية وسياستها مع رعاياها، وبالطبع فليس هناك شعب ولا قيمة للمواطن، بل رعايا تحت عصا حاكم مطلق يستمد شرعيته من شرعية المنطلقات وشرعية الغايات وشرعية المناهج.. هذه هي السياسة القائمة على قواعد الشرع وأحكامه وتوجيهاته. النتيجة أن الدولة الدينية هي دولة طائفية بل مذهبية تخص فئة دون غيرها، ومنها يخرج القواد والأمرء وأولو الأمر. والمصيبة أن دعاة هذه الدولة يريدوننا أن نقبل بعودة هذه الدولة التي لم تكن أكثر من واقع نظري منذ وفاة الرسول إلى آخر سلطان سقط، وواقعها يعطي أسوأ الصور للدولة وتطبيقاتها.

ولو سلّمنا جدلاً معهم بقبول قيام هذه الدولة فإننا نطالبهم بالإجابة عن عدد من الأسئلة:

- أي مذهب من مذاهب الجماعة الإسلامية صاحبة الإجماع الأنف الذكر سيكون عماد التشريع للدولة المنشودة؟
- ما هو مصير منّ لا ينتمي إلى أحد مذاهب إجماع علماء المسلمين؟
- الذين هم أهل الكتاب /اليهود والمسيحيون/ وما هو مصير منّ لا ينتمي إلى هذه الديانات مثل /الصابئة المندائية- اليزيديين.../.
- إذا كانت الدولة المنشودة حسب أقوال دعائها تؤمّن حرية الرأي والمعتقد فما هو مصير المحدثين؟
- ما هي نظرة الدولة المنشودة إلى دولة أخرى قائمة على مذهب آخر هل ستكون على قاعدة الشرع أم قاعدة المصالح؟
- لو قامت دولة دينية لا تنتهج مذهب إجماع المسلمين، ما هو الموقف منها؟
- إذا نجح التكفيريون وأقاموا دولتهم. ما هو الموقف منهم؟
- ما هو معيار الدخول في معدودية هذه الدولة وحيارة جنسيتها؟

من جهتنا سنقوم بمقاربة هذه الأسئلة، وفق ما يلي:

أولاً: إن بلاداً مثل بلادنا تحوي بين مواطنيها ما يزيد عن ثمانية عشر معتقداً ومذهباً دينياً، فمن سيتنازل لمن. لإقامة دولة دينية على مبتغاه ومعتقده ويقف ليتفرج عليه ويؤازره؟ وما مسوغ تنازل الجميع لمصلحة جماعة دون أخرى، ومن أعطى هذه دون سواها الحق في أن تكون صاحبة الحق في إقامة الدولة حسب معتقدها...؟! والجواب معروف ينطلق من حساب الأكثرية، ثم اعتبار هذه الأكثرية هي طائفة الحق الذي كان عليه النبي ثم أصحابه. لكنهم يغفلون أن الأكثرية هذه موزعة على مذاهب متعددة فعلى أي مذهب نعتمد؟ ثم من قال هذه الجماعة هي جماعة الحق التي تمثلت ما كان عليه النبي وأصحابه؟ وأما النبي فالكل يدعي التمسك بنهجه وسنته؟ أما أصحابه فحديث (الحوض والمنزلة) ينفي أنهم كانوا على ما تركهم النبي عليه. والواقع والتاريخ يحدثنا أن السيف كان الحكم بينهم. فالادعاء بسيرتهم والتمسك بها ليس فضيلة يحسد عليها أحد، إلا من رحم ربي وبقي على ما تركه عليه النبي محمد بن عبد الله وحافظ على سيرته حتى لقي ربه، وكانوا دائماً يعيدون عن رسم سياسة الدولة ومنهم أبو ذر الغفاري وغيره.

فيأتيها الجواب أن الاجتماع يكون على العقيدة الأشعرية الواحدة، ونقول إن هذه العقيدة لم تمنع الحنابلة من رجم جنازة الإمام الطبري بالحجارة لخلاف مذهبي، وفي مسجد دمشق كانت تقام عدة صلوات للوقت الواحد وكل واحدة في محراب لخلاف مذهبي أيضاً. والمذهب الحنفي انتشر في بلادنا

الزرقاوي حيث يقود أصحاب العمام سياسة هذه الجماعات وتنظيم جرائمهم ومباركتها. ومنح قتلهم صكوك غفران إلى الجنة.

لهذا نتمنى من الباحث المصري التمسك بالواقعية العقلانية فهي زاد الباحث ودليله كما يعلم...!

نعود إلى صلب موضوعنا.. إن إدخال الدين بالسياسة يعني بوضوح تام قيام دولة دينية تكون سياستها الداخلية والخارجية قائمة على الشرع الإسلامي أو غيره حسب اتجاهها الديني، وعليه فالدولة الدينية هي دولة الجماعة المؤمنة والمؤمنون هم رعايا للحاكم نيابة عن الله، وهم مشدودون شأؤوا أم أبوا إلى طاعة الحاكم، لأن في طاعته رضى الله حتى لو كان هذا الحاكم فاسقاً، والرعايا مجبرون على إيجاد الأعذار لحاكمهم، وخروجهم عليه هو فسق وفجور نهايته الاتهام بالزندقة وعقوبته الموت، وهكذا تجرأ خلفاء المسلمين وعلى رأسهم أمير المؤمنين يزيد بن معاوية على القول:

لعبت هاشم بالملك....

فأنكر الدين والنبوة والقرآن ثم قوله:

اجلس على دكة الخمار واسقنا....

ينكر بها المحرمات والمحظورات والعبادات

ثم أتى ابن عم له فجعل القرآن هدفاً لسهامه ومزقه وداسه برجليه وأنشد أبياتاً مشهورة بذلك. ومع هذا فقد أجمع علماء المسلمين السابق ذكرهم على صحة خلافتهم وصحة أمرتهم للمؤمنين، والرعية مفروض عليها الطاعة، وعصيان الخليفة عصيان لله فهو ظل الله في الأرض يشد أزره وزراء زور وقضاة جور وشيوخ متخمون. على مآذنته منفوخة جيوبهم من عطاياه. وقسم آخر من رعايا الدولة الدينية محكوم عليهم بالتشرد

التصادم ملازم للدولة الدينية بدءاً من الصراع القبلي العربي أيام حرب اليمامة وبعد وفاه الرسول مباشرة مروراً بالدويلات الإسلامية وصولاً إلى الصدام التركي العربي أيام الدولة الواحدة القائمة سياستها على الشرع.

ليست أكثر من كذب وتدجيل حيث وحسب قوله دُمرّ الإسلام في بلاده وفي أرضه ومجتمعه وحيث يتسلل رجال الدين للتأثير في سياسته فكيف في دول غربية عنه مجتمعاً وسياسة؟ وبتعميمه الموضوع على الدين فإن المسيحية دُمرت ما خلا الفاتيكان، وعلى ذلك فإن ما شغل الناس في بداية هذا القرن وما أفرزته قوى التحالف الغربي وما صرح به قادتهم من بدء الحرب الصليبية الجديدة هو محض كذب وافتراء، ولا وجود له إنما هو وهم تبناه رجال دين في بلادنا لتجييش الناس تجاه دين دمر وانتهى. هذا ما يفهم من استنتاج الباحث المصري، أما الحقيقة والواقع فإن المشاهد المنصف يعلم أن عدد المساجد في ازدياد ورفوف المكتبات والصحف والفضائيات تعج بالبحوث والكتابات أضعاف ما كانت عليه أيام كانت العمام تتحكم بالسياسة في بلادنا وغيرها من دول العالم العربي والإسلامي، وانتشار الإسلام في ديار الغرب يسير بشكل مستمر نحو زيادة في الأعداد والمواقف مع عدم وجود تأثير للعمائم في الغرب.

واستناداً للكاتب أيضاً فإن الإسلام الحقيقي غير قائم وحي إلا عبر المجموعات التكفيرية على غرار الإخوان والقاعدة وجماعة

تحت عنوان /رد على الرد/ كتب السيد عبد الوهاب المصري «تحولات - العدد 12 - حزيران 2006»، ما وجد فيه رداً «تحولات - العدد 10 - نيسان 2006» على ما كنا كتبناه رداً على أقوال فضيلة الشيخ وهبة الزحيلي «تحولات - العدد 9 - آذار 2006»، فيما يخص علاقة السياسة بالدين ورأينا أن ندلي برؤيتنا للموضوع وأن نفتح حواراً عقلانياً حوله يقوم على الواقعية لا على التنظير الفكري المجرد.

لن ندخل مع الباحث المصري فيما ذهب إليه من إيراد التعريفات لأن لكل فناعاته في مثل هذه التعريفات وكل يتبنى منها ما يخدم غرضه وقد تتناقض هذه التعريفات إلى حد أن يلغي بعضها بعضاً.

وما يهمننا هو الواقع، وما ينطبق عليه إن كان تعريفاً أكاديمياً أو حتى شعبياً، والغاية هي الوصول إلى ما يخدم مصلحة مجتمعنا قاطبة دون استثناء، وليس مجتمعاً أو فئة تطفو على سطح المجتمع وتعتبر نفسها هي صاحبة الحق في قيادة هذا المجتمع وتقرير مصيره ولا ندري من أين اكتسبت هذا الحق؟. أورد الباحث المصري تعريفاً على لسان أبي حنيفة وذيل اسمه بعبارة طوطمية كنا نربأ به ألا يستعملها، فالعظمة لله وحده وما دون الله يدخل في دائرة تقديس البشر.

أما فيما ذهبنا إليه من سمة دين الله فلا يتناقض مع قول الإمام أبي حنيفة الفارسي إلا إذا رأى باحثنا أن هناك من رسالات السماء ما لا يحمل صفة الإسلام، أو كما يشاء التسليم لله وبذلك يكون ماؤه قد رد إليه. ثم ليطرئنا المصري من عبارة «إجماع علماء المسلمين» لأنها كلمة ظاهرها حسن وباطنها خبيث فهذه العبارة التي يستعملها محرّفو الكلمة من كتاب ورجال دين لها معنى غير المعنى الدال عليها حيث على القارئ الانتباه إلى أنها تعني إجماع مسلمي السنة، وبذلك يخرج أهل المذاهب الأخرى حسب الجملة الأتفة من عداد الإسلام، وعليه فإجماع علماء المسلمين حقيقة هو إجماع علماء طائفة وليس إجماع علماء المسلمين، وبالتالي فدعاة الدولة الدينية يُخرجون منّ خالفهم مذهباً من معدودية الدولة ويعتبرونهم مرتدّين عن الدين وهذه أولى علامات إدخال السياسة بالدين.

ونرى هنا أن نشكر المصري الذي رأى عيوباً فيما قلناه فردها إلينا تمسكاً بالتأثور من القول /رحم الله منّ ردّ إليّ عيوبي/ كونه رآها عيوباً ونحن على غير رؤيته، ونستغرب ما أورده في حديثه على لسان كتاب وعلماء مسلمين يصرحون على صفحات الكتب ووسائل الإعلام المتاحة، أن المستشرقين يحملون الإثم الأكبر في تشويه صورة الإسلام ويعملون على تدميرهِ، ثم يعودون إلى الأخذ بأقوالهم متى وافق ذلك هواهم ودون تحقّق وكان الأجدى بصاحبنا ألا يقع في هذا الشرك. ليس الإسلام وحده من نظم علاقة الناس بالمجتمع وإلى ما هنالك، فكل رسالة سماوية أو أرضية اعتنت بذلك وهذا لا يعطيها مسوغاً لأن ترعى سياسة وتقيم دولة، والديانة المسيحية على ما ستشهد به ليست مقتصرة على الوصايا فهي نظمت تلك العلاقة وقامت دولة الكنيسة وحكمت بلادنا أربعمئة عام تحت راية الصليب.

إن تعظيم السيد المصري للإمام أبي حنيفة الفارسي يدل على ذهابه إلى رأيه، وهذا أمر فيه عنات وأي عنات، فأبي حنيفة خالف الخلفاء الراشدين الذين رأى فيهم المصري انموذجاً يحتذى به ثم ينفي حدوث التصادم استناداً للعصر الراشدي، أما أبو حنيفة فقولته المشهورة فيما خالف فيه الراشدين /هم رجال ونحن رجال/ وقوله /لو أدركني رسول الله لأخذ برأبي/ حتى وصفه معاصروه من العلماء والفقهاء بالفسق / راجع تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي/. أما عصر «الخلفاء الراشدين» فعليه ما عليه من العثرات التي تدحض وتمنع الحدو حذوهم بدءاً من السقيفة وحروب البطاح وانتهاءً



نجيب نصير / كاتب سوري

الدين دين والدولة اختراع

لا يمكن للحقيقة أن ترتكن لإنسان من لحم ودم وإنما تتراوح في ظل الحوار مقلبةً وجوهها تبعاً لنوعية العلاقة معها ، لذا لا يمكن الجزم بالحقائق الا ما استهنا في تقديره، أو دلسنا إحصائياً بقيمة وجوده كما ونوعاً . وإطلاق الحقائق لا يستوي في حال من الأحوال مع الحراك البشري الذي لا يتوقف عن اكتشاف الوقائع الجديدة التي تدخل إلى حياته، وعليه ربط ما مضى من حياته وإنجازاته بهذه الوقائع لأنها وببساطة وجوه جديدة للحقيقة، يدفع بنا عدم مراعاتها والأخذ بها إلى التوقف والنكوص أو إلى ما يسمى عادةً هزيمة، لأن العلم لم يكتمل يوماً لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل، والبناء على الإنجاز المعرفي قد يكون أهم من الإنجاز نفسه، وفي كل الأحوال هو مطلوب من واضع هذا الإنجاز المعرفي، لأن من غير الارتقاء به نكون قد دفناه ونحن نحاول الحفاظ عليه بصورته النقية المتخيلة.

لم تكن يوماً محاولة المباحة بين الدين والسياسة، محاولةً تفيقيةً أو توفيقيةً خلال المنحى الذي طالب به العقلانيون بتشريف الدين وجعله بمنزلة أرقى ما دام الاتفاق كاملاً حول ضرورته وهدايته، وما دام تأثيره الخير سوف يظهر في الحراك الاجتماعي عن قصد أو دون قصد، ما دامت علاقة الإنسان بالخالق مبنية على الاعتراف به وعدم نكرانه. وهي ليست تفيقية أيضاً لأن الممارسة السياسية في هذا العصر أضحت من التقيد والاختصاص بما يتجاوز وصفها بالمحاكات أو الألعاب لتتجاوز بدورها ذلك الصفاء الروحي الذي يربط المخلوق الفرد بربه، كما أنها تتجاوز جميع صانعي ومكتشفي ومفسري ومؤولي أية معرفة سبقت مهما تم لي عنق الحقائق وتوهمها. لذلك لا يمكن لنا مهما كنا على علم أن نضع الدين والسياسة في جبهتين متصارعتين يجب أن تفوز واحدة على أخرى وإلا لكان المنتصر مهزوماً أيضاً فنحن وفي المقام الأول والأخير نتكلم عن مجتمع ذي ملامح وهوية وثقافة (متغيرة أو ثابتة)، وليس عن إحصاء بشري لا نعرف مشارفه ومشاربه ومصالحه. ومع هذا لا يمكن لأي كان (فرداً أو جماعة) أن يدمر الدين لسبب نوعية علاقته بالمجتمعات من جهة، ولسبب علاقة الفرد بالخالق من جهة أخرى، لتبقى مسألة فصل الدين عن السياسة، هي انتصار للدين وليست هداماً له، لأنه في حال انهزام السياسة وهي قوة في موازين القوى... فهل يكون الدين قد انهزم؟؟

من جهة أخرى، يبدو سؤال الدين والسياسة، وجمعهما أو تفريقهما، سؤالاً من خارج السياق تماماً، فالدولة في هذا المقام هي اختراع علمي تماماً، مثلها مثل السيارة والصاروخ والكمبيوتر، حيث لا يمكننا القول بدمج الدين أو فصله عن الكمبيوتر أو الطائرة، وإذا كنا نحن كأقوام لا ننتبه إلى الاختراعات إلا إلى المادية منها فإن ثورة المفاهيم النظرية قد غيرت العالم عندما تم تطبيقها أو تحويلها من علم إلى معرفة، أي كمخترعات مادية تماماً، ومن هنا تكون الدولة كأختراع جاءت بعد الأديان بفترة طويلة تعبيراً عن تلبية حاجات العصر ومصالحه الذي احتاج هذا النوع المتبدل ارتقائياً من التنظيم الحقوقي، ومن نافل القول إنه جاء من الصراع بين الكنيسة والبرجوازية مع أن هذا الصراع كان أحد وجوه إقرار ممارسة هذا المخترع الجديد الذي تمدد ليشمل العالم برمته بغض النظر عن الأديان التي تعددت وتشعبت، وظل هذا الاختراع يثبت نجاعته تماماً مثل الطائرة كوسيلة مواصلات والكمبيوتر كوسيلة معالجة المعلومات (مع الأخذ بعين الاعتبار كل السلبات الموجودة)، ومن هنا يبدو النقاش حول فصل الدين عن الدولة ونحن في الألفية الثالثة خارجاً عن الموضوع تماماً، خصوصاً أن الفرص أتحت لدول مقامة على الدين، فكان البون شاسعاً بين ممارسة السياسة بين مقيمي الدولة أنفسهم ناهيك بالخارج، وهناك من الأمثلة ما لا «ينتطح» فيه عنزان. وعليه إن هذا الاختراع (الدولة) قد اخترع وجرب ويتم تطويره حقوقياً ومؤسسياً في كل لحظة، وليس هناك أي مجال للعودة به إلى الوراء (خصوصاً أنه ليس هناك مثال في الماضي مواز لدولة من هذا النوع لدينا أو لدى غيرنا، فالدولة بهذا المنظار ليست السلطة بالمنظار التراثي وإلا كان علينا القول إن السيارة هي الجمل قياساً على الماضي وعانينا من التخلف والتبعية)، فلكل اختراع أدوات هي من العمر نفسه والمرتبطة الحضارية والمدنية ولا خوف على الخصوصيات فكل اختراعات اليابان وإنجازاتها لم تستطع إلغاء أو التأثير في الخصوصية اليابانية الاجتماعية ومنها بالطبع الدينية.

وهكذا إذا أردنا دولةً لفصل الدين عن الدولة قائم دون تخصيص حيز لنقاش عقيم، فموضوع الدولة هو الحقوق والواجبات المعاصرة والتي تستجد يومياً لتضاف إلى سجل القوانين ويخرج مقابلها ما ثبت في عقل وأخلاق الشعب المحكوم من قبل هذه الدولة الحديثة، وإلا لن نستطيع تنظيم السير ولا بناء العمارات أو الطيران فوق بلاد لا يمكن الجزم شرعاً أننا نستطيع الطيران فوقها أو الهبوط في مطاراتها وهذا على سبيل المثال، لذلك لا خوف على الدين كونه عامل الهداية الأكبر في بلادنا حتى ولو كان خارج معادلة قيام الدولة، فتأثيره مضمون ما دام هناك مؤمنون ■

يختلف كثيراً عن سابقه.

سادساً: إذا حدث جدلاً وقامت إحدى الطوائف المخالفة للأكثرية بإقامة دولة دينية استناداً لعقيدتها ومذهبها فما هو موقف إجماع علماء المسلمين الأنف الذكر ومريدي الدولة الدينية؟ هل ستعتبر دولة دينية حقيقية وتحظى بالتأييد أم أنها ستعتبر دولة كافرة مارقة يجب القضاء عليها وتقويض أركانها بفتاوى شرعية؟ والجواب نعم. هذا هو مصيرها فكل طائفة لا ترى الحق إلا معها مستندة إلى قرآن وسنة مسؤغة سياستها بفتاوى شرعية، ووحدها يحق لها الوصاية على الدين والدولة دون سواها!!

سابعاً: لو قامت هذه الدولة على مذهب التكفيريين الساعين لها بجد فما مصير جميع المخالفين لرؤيتهم. حدثنا الروايات القادمة من أفغانستان أيام طالبان والقاعدة بالعجب العجيب.

لطالبان الحق في كل شيء وسواهم يسام سوم العبيد، والمخالف لأقل الأوامر مصيره الموت، فإما أن تكون معهم مطيعاً إلى حد العمى، وإما عدوهم الذي مصيره الهوان والموت، والحالتان تشكلان خسارة لا محالة. والمرأة عندهم ممنوعة من التعليم ومن العمل وممنوعة حتى من التسول إذا أرادت أن تطعم أيتامها! لكن لا بأس بأن تكون جزءاً من شبكة دعارة يترأسها أحد زعماء طالبان، وزراعة الحشيش ممنوعة ولا بدليل لكن إذا كانت عواندها لأحد زعماء طالبان فلا بأس، وهذا كله ضمن فتاوى شرعية وسياسة قائمة على الشرع؟! وحروب الأفغان المقدسة لتثبيت دولة الشرع والدين لسنوات بين فصائلهم كانت للاستيلاء على الثلث الفضي، حيث تزدهر زراعة الحشيش وتجارته. وبالطبع تمت مطاردة أصحاب الرأي المخالف مذهباً أو عقيدة إلى مناطق نائية، أو إلى دول أخرى. أرسلوا الزرقاوي وجماعته إلى العراق الذي أصدر، قبل موته بغارة أميركية، فتوى شرعية بأن الشيعة كفار يجب قتالهم قبل الأمريكيان، والمجازر بحق

الشعب العراقي على أيدي أصحاب السياسة الشرعية ضاقت بها الدنيا... فما هذه السياسة الشرعية التي تريدون؟ **ثامناً:** استطراداً لمنطق «الدولة الدينية» يتطلب الدخول في معدوبيتها وعضويتها إن كنت من أصحاب العقائد والمذاهب المختلفة أن تعرض نفسك للتوبة وتنتهج نهج ساسة الدولة القائمة / أليس الناس على دين ملوكهم/ وإلا فلترحل

عن بلدك ووطنك، على ما أقتاه المرحوم الشيخ علي الطنطاوي في نصيحة قدمها عبر إذاعة السعودية لمن لا يريدون دولة إسلامية في الشام، أو عليك أن تتمتع بالشجاعة الكافية لتواجه مصيرك المعروف. أما حرية الرأي والتعبير والمعتقد فهذه أكذوبة كما أسلفنا يدحضها تاريخ الدولة التي كانت قائمة على السياسة الشرعية وتوجهاتها داخلياً وخارجياً، فالرأي رأي الخليفة وله حرية فرض العقوبة وله الخيار في فرض العقيدة، راجعوا تاريخ الخليفة المأمون وتقلبه بالعقائد، وكلما اعتنق عقيدة جديدة كان الفداء عدداً من الضحايا.

ابحثوا في التاريخ عن أحمد بن حنبل وفتشوا عن غيلان الدمشقي الذي قطع جسده وأحرق حياً لمخالفته المعتقد الذي أرادته الخليفة ومشايخه، علماً أن القاعدة الشرعية تقول إن للمجتهد أربعين إن أصاب وأجرأ إن أخطأ، لكن الحقيقة أن للمجتهد الموالي لسلطة السياسة الشرعية التي يرضى عنها الخليفة كل الأجر وله السيف والناطع إن خالف. هذه هي الدولة الدينية وهذه بعض من أطرها وعقليتها وسياستها الشرعية التي ستطبق فهل هي أمل الخلاص لمجتمعنا...؟

واستدراكاً للموضوع حول التعامل مع الحقوق الوطنية والقومية على أساس السياسة الشرعية القائمة على تعليمات ومنهج الشرع نذكر مثالين ونترك للقارئ التفكير فيها:

1 - بعيد سلخ لواء إسكندرون عن سورية 1939 قامت صحيفة دمشقية بلقاء مع رئيس الحكومة آنذاك /جميل مردم بك/ حاورته حول الموضوع لمعرفة رأي الحكومة بما حصل فكان جوابه: نحن وتركيا بلدان مسلمان والنتيجة يد أفرغت لاختها.

2 - قبيل إعلان قرار التقسيم 1947 الذي ثبت حق اليهود في الاستيطان على أرضنا، اجتمع مندوبو كل من سورية ولبنان والعراق، وألغوا مجموعة التنازل بين مندوبي الدول لاستجماع الرأي حول رفض القرار. حين قابلوا المندوب المألزي استغرب قيامهم بمثل هذا النشاط وأشار إلى الأمير فيصل نجل الملك عبد العزيز بقوله بيد هذا حل القضية، حيث تتنافس دول الغرب للحصول على امتيازات النفط في بلاد العرب ومجرد وقف وإلغاء هذه الامتيازات يشكل ضربة قاصمة للمشروع اليهودي وتقويضه، التقت المجموعة مع الأمير الذي أبرق إلى جلالة الملك فجاء الجواب رسالة شرعية تبدأ بالبسملة والحمد والثناء ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم/ من أذى ذمياً فقد أذاني. وما هؤلاء الذين يعملون في بلادنا إلا ذميون دخلوا في حماية الإسلام للعمل خدمة للمسلمين... الخ.

هذا ما أثبتته الرحالة يوسف عبد في كتابه /هؤلاء أضاعوا فلسطين/ وفي كلتا الحالتين ثمة استناد إلى الشرع واستمداد سياسة شرعية قائمة على منهج الشرع وتوجيهاته...!

مع الاحتلال العثماني والذي يراه البعض فتحاً، ولا أظن الباحث المصري منهم، وسبب انتشار هذا المذهب مخالفته لبقية المذاهب في أمر الخليفة، حيث لم يشترط أن يكون قرشياً، فتمسك به الأتراك واعتمد مذهباً رسمياً للسلطة وتبعه الناس رغم ما له وما عليه من قبل علماء المسلمين. من ناحية ثانية، يعيدنا منطق الأكثرية والأقلية إلى منح هوية مذهبية للرعيا، إضافة إلى الهوية الدينية التي ستمنحها الدولة المنشودة للتمييز بين المؤمنين وغيرهم وهذه الهوية ستعقم الفرقة وتزيد الشذمة.

وفي محصلة الأمر، فإن الفائز بإقامة الدولة إيها سيخلق مجموعة من الأعداء كانوا إلى أمد قريب ملتفين متحدين متوافقين على قيام الدولة الدينية، فإذا فاز أحدهم أصبح الجميع أعداء. وتعقيباً على الموضوع نقول إن بين الأكثرية من لا يدينون بعقيدة الأشعرية فكيف سيكون التعامل معهم...؟

ثانياً: في بلادنا عدد لا يستهان به، وهذا على منطق الأكثرية والأقلية وقد يقارب في عدده الأكثرية، وهؤلاء لا ينتمون إلى عقيدة أو مذاهب الأكثرية، من شيعة وعلويين وإسماعيليين ودروز وغيرهم. ما مصير هؤلاء في ظل الدولة المنشودة المدافع عنها في كل صغيرة وكبيرة وكأنها قدس الأقداس.

يقول التاريخ، قديمه وحديثه، الذي صنعتة الدولة الدينية بتوجهات شرعية والتي تسعى جماعاتها لإعادته، إن مصير هؤلاء هو الموت بحد السيف حكماً شرعياً. والأدلة قائمة وما زالت شاهدة للعيان حتى يومنا. فمذاهب حلب طالت ما يزيد عن 400/ ألف شخص في حرب إبادة ضد العلويين ما اضطر الناجين منهم إلى تسلق الجبال والعيش فيها ما يزيد عن ألف عام منقطعين عن الحياة، ناهيك بقية المذاهب المشابهة التي تعرضت في الفترة نفسها للحننة ذاتها، وقدموا للموت وأحرقت ممتلكاتهم ومع ذلك لم يسلموا من حملات الإبادة. رغم ابتعادهم. التي نظمتها جيوش السلطنة من فترة لأخرى ضدهم.

ومن جليل أعمال أحمد باشا أحد ولاة العثمانيين في أواسط القرن التاسع عشر توجيه حملة تاديبية إلى الشوف والعودة بأربعين بغلاً محملين بالرؤوس وعرضهم على العامة في المدن والأسواق.

ولن نزيد في الاستعراض ولكن نذكر هنا بالحملات التي شنها الإخوان المسلمون

وفتاوهم الشرعية المؤيدة سراً أو علانية من بعض علماء الدين في إحلال دم العلويين وتنفيذ ذلك على النساء والأطفال والشيوخ فضلاً عن الشباب فأى سياسة شرعية ستكون قاعدة للعمل السياسي تجاه المواطنين؟

ثالثاً: الذميون رعيا من الدرجة الثانية لا تسند إليهم المراتب العليا في الدولة، وإن حدث هذا فلضرورة قصوى ولعدم وجود البديل، ودفع الجزية أمر محتوم، وللمرحوم الشيخ حسن حبنكة فتوى تؤكد على ذلك وتصير على أن الشروط التي تم دخول دمشق على أساسها لم تزل قائمة حتى تصدر فتوى معاكسة ويجب العمل بها. والنتيجة، فإن الذميين إن دفعوا الجزية فهم في مأمن إلى حد ما، أما من لم يكن من أهل الكتاب، قل عددهم أو كثر فهم مواطنون موجودون في بلادنا من صابئة مندائية ويزيديين وحسب قواعد السياسة الشرعية تزيد من يفيدنا بحكمهم، فهم ليسوا من أهل الكتاب ليم دفع الجزية من قبلهم، وليسوا من أهل الطوائف والمذاهب المخالفة ليعتبروا مرتدين. فلا نشك في اعتبارهم مشركين وجب عليهم القتل حيثما وجدوا.

رابعاً: يدعى أصحاب الدعوة إلى الدولة القائمة على أساس السياسة الشرعية، أن هذه الدولة ستؤمن حرية الرأي والتعبير والمعتقد، وهذا كذب واضح لا مصداقية له، لأنه يتناقض مع / السياسة القائمة على قواعد الشرع وأحكامه وتوجيهاته/ أنهم لا شك مشركون بل أكثر. وحرية الرأي والتفكير والمعتقد المزعومة محصورة في سقف تحدده الدولة نفسها، المستندة إلى أصول مذهبية وطائفية لا يسمح بتجاوزها. **خامساً:** لنفرض، كما في السابق جدلاً، أن دولة متاخمة لبلادنا قامت فيها دولة دينية أخرى، شيعية أو مسيحية فكيف ستتعامل معها دولة الدين العتيدة التي يأمل البعض في إقامتها وأي سياسة شرعية ستنتهج حيالها؟! التاريخ القريب يحدثنا أن صدام حسين زاد في علم العراق عبارة /الله أكبر/ وأعلن حرباً مقدسة ضد المجوس الإيرانيين، هذه سياسة المنهج الشرعي الذي استمدته صدام حسين من فتوى قدمها له إمام الأزهر، وتبعته وشجعته وأمدته جميع الدول التي لبست لباس الإسلام في حينه، واعتبر في حربه الشرعية تلك أن شيعية العراق أسرى حرب وسيهرم نساء ورجالاً في حقول الألغام لفتح الطريق أمام جيش الإسلام، للقضاء على دولة العمائم صاحبة النهج المنحرف والعقيدة الفاسدة المرتدة عن الإسلام، والنتيجة تقديم مليون عراقي وقوداً لمعركة مسؤغة شرعياً وقائمة على السياسة الشرعية المستمدة من توجيهات الشرع المذهبي، وتاريخية السياسة الدينية. والقراضاوي نفسه في برنامجه على شاشة الجزيرة منذ عامين أو أكثر حكم بكفر الشيعة وخروجهم من ملة الإسلام، حيث رد عليه أحد المتصلين فجاء كلامه جواباً. فأى سياسة شرعية هذه؟! والأمر إذا كان مع دولة مسيحية لا

إن عدد المساجد في ازدياد ورفوف المكتبات والصحف والفضائيات تعج بالبحوث والكتابات أضعاف ما كانت عليه أيام كانت العمائم تتحكم بالسياسة في بلادنا

«الاجتماعية الدينية للإسلام»

ومداه الجغرافي السياسي -

د . فيصل النفوري

ألقى الدكتور فيصل النفوري، هذه المداخلة، في مؤتمر المغتربين العرب في أميركا الجنوبية عام 1968. وقد اشتهر الدكتور النفوري، بأنه من المغتربين السوريين النشطين، الذين كان لحضورهم في بلاد الاغتراب، تأثير مميز، وبالأخص في حقبة شهدت تحاججاً ندياً بين دعاة «الحق اليهودي» في فلسطين، ومختلف الجهات والأحزاب والمنظمات القومية التي واجهت هؤلاء الدعاة. وفي هذا السياق اشتهرت المناظرة التلفزيونية التي أجزاها الدكتور النفوري في مغترب الأوروغواي مع أحد المؤرخين اليهود، والتي دارت حول مزاعمهم في فلسطين، حيث لم تكد تنتهي المناظرة، حتى تجمع المغتربون السوريون أمام مبنى التلفزيون يستقبلون النفوري وهو يخرج ويحملونه على الأكتاف اعترافاً منهم بقوة حضوره ووجته وقدرته على إسكات خصمه.

تنشر تحولات، هذه «المداخلة»، باعتبارها تشكل وثيقة هامة تنتمي إلى «أدب صراعي» يحتاج دائماً إلى تجديد أدواته ووسائله، وإن كان موضوعه الرئيس لا يزال هو هو. إعادة نشر هذه «الوثيقة» هو بمثابة تحية إلى أحد رواد المواجهات الفكرية - الإعلامية مع المشروع الصهيوني... تحية إلى الدكتور فيصل النفوري الذي يستأهل مركزاً ثقافياً أو شارعاً باسمه في مدينة النبك.

والانجيلي. والمسلمون هم جميع الذين آمنوا بالقرآن، أي آمنوا بالله وباليوم الآخر، والعمل الصالح. ويجب ألا ننسى هنا استثناء اليهودية وتوراتها المسوخة عن أساطيرنا السورية، لأن هذه التعاليم ليست عربية ولا تحمل مضامين إنسانية، لأنهم كرسوا فيها الله ووجدانيته بطريقة طوطمية، فجعلوه أشبه بصنم حي غير منظور خاص بالقبيلة الإسرائيلية دون غيرها من الناس. فهو لهم إله إسرائيل، أي إله يعقوب ونسله وهم له الشعب المفضل المختار. وفي هذا الفهم لله الذي تحجرت به اليهودية منذ تلك العصور، احتكار لله وتكريس للعمل الصالح على الجماعة اليهودية فقط، مستبحة بذلك عمل الشر على الآخرين في سبيل خيرها هي، وهذا ما سبب ويسبب الويلات على كل جماعة احتكت بها وساكنتها، ثم تمتد تلك الويلات لتعم البشرية، وذلك منذ ابتداء ظهور هذه الجماعة حتى يومنا هذا، وهذا ما سبب ملاحقة المصريين والآشوريين والسلوقيين والرومان لها قبل المسيح، وكذلك رفض المسيح لها، وتجريده لها من أبوة إبراهيم بقوله: «لو كنتم أبناء إبراهيم لفلعتم ما فعل إبراهيم، أنتم أبناء الشيطان المجرم أبيكم الذي لم يبق في الحقيقة». (يوحنا 8 - 43 - 44).

كما سُمّاهم أبناء الأفاعي، واستعمل السوط لضربهم. بل هم أنفسهم لم يقبلوا الانتساب لإبراهيم، بل انتسبوا إلى حفيده يعقوب الذي سموه «إسرائيل» أي «أصرع ايل» أي أصرع الإله لأن كلمة «ايل» في السريانية معناها الله، أي أن يعقوب هو صارح إله الآخرين. كما أنهم نسبوا أنفسهم إلى يهوذا أحد أولاد يعقوب أو إسرائيل، وفي هذا ما يثبت أن إبراهيم النبي لم يكن يؤمن بإيمانهم، بل إيمان ملكي صادق والمسيح عليه السلام والرسول محمد صلى الله عليه وسلم. أي كان يؤمن بالله رب العالمين لا رب ذريته هو، وأن الخير هو خير المجتمع لا خير ذريته فقط، لذلك سُمي الله إبراهيم مسلماً حنيفاً في القرآن الكريم، بينما صب اللعنات على اليهود بني إسرائيل، وفي هذا مطابقة لقول المسيح في تجريدهم من أبوة إبراهيم.

وقد جاء في التنزيل الحكيم «وقالت اليهود يد الله مغلولة» غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا «وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة، كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين». (المائدة). وجاء أيضاً في سورة الإسراء «وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علواً كبيراً، فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعد الله مفعولاً... فإذا جاء وعد الآخرة ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبرأوا ما علوا تتيبوا»، وقد علوا في المرة الأولى ونُفذ فيهم وعد الله على يد عبده ملك البأس الشديد نوحخذ نصر، وما هم يفسدون في الأرض للمرة الثانية ويعلون علواً كبيراً، وليس وعيد الثانية ببعيد لنسى نحن وجوههم بإرادة الله وندخل المسجد كما دخلناه أول مرة وننبر ما علوه تتيبوا، وأن وعد الله لحق لو عرف مؤمنوه بالقرآن والإنجيل كيف يتدبروا أمرهم ويوحدا اتجاههم وعملهم

الثقافية والرياضية والاجتماعية والقومية وحتى الاقتصادية. ولدينا براهين عدة عن أولئك الرجال الذين يعملون على بذر تلك التفرقة الطائفية بالسر والعلانية غير عابئين بما يجره ذلك على مغتربينا من تخلف ووبال، إننا نهيب بشباب جالياتنا أن يردع هؤلاء الناس عن هذه الأعمال، كما نطلب من حكوماتنا أن تضع لهم حداً، وأن تسعى لسحبهم من المغتربات قبل استفحال أمرهم من أي طائفة كانوا وإلى أي عقيدة دينية انتسبوا، لأن هؤلاء يعملهم لمصلحتهم المادية التي لا تتأمن إلا بالتكتل الطائفي - هذا إذا افترضنا أنه ليس وراءهم أياد أجنبية توجههم لمصلحتنا - ينسون أو يتناسون أنهم يؤدون أكبر خدمة للصهيونية في هذه المغتربات بدفعهم الشيبية القلقة على مصيرها، التائفة لوحدها، إلى التحجر الطائفي نفسه الذي كرسوا فيه آباءها، وإلى الويلات نفسها التي جرهما عليهم ذلك التحجر.

دعا المسيح إلى محبة الله والإيمان به، هذا معناه الإسلام - أي إسلام الأمر لله - وقال إن المعاد إلى الله، وهذا معناه الإيمان باليوم الآخر «وأن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، وهذا معناه العمل الصالح...».

وقال عن هذه الأسس «هذا هو الناموس، والأنبياء، وهذا عينه ما جاء في القرآن.. والإنجيل والقرآن معاً دعياً إلى عدم إقامة المثل الدنيا مقام المثل العليا، التي تتجه إليها النفوس طالبة الانتصار على

المادة، وفي هذا نرى أن عقيدة أنطون سعادة لا تتعارض مع جوهر الدين الإسلامي في رسالتيه المسيحية والمحمدية، لذلك فنحن مدعوون جميعاً - وخاصة في هذه الأونة الخطرة من مصيرنا - إلى توحيد نظراتنا وعقائدنا المتنافرة، وسببها في وحدة روحية لا تعود تمكن المطامع الأجنبية المتصهينة من تفسيحها وإضعافها، لأن أساسنا الاجتماعي يجب أن يكون في وحدتنا الروحية الكلية قبل كل شيء، وهذه الوحدة الروحية يجب أن تشمل كل فكرة وكل نظرة في حياتنا. فتعاليم الإنجيل لا تختلف عن تعاليم القرآن الكريم سوى بأنها لا تحكم على مخالفها أحكاماً جزائية، لكنها تقول إن الارتقاء نحو الحياة الأفضل لا يكون إلا بها. وكذلك يقول القرآن، وإن جميع ما جاء في الإنجيل من أقوال المسيح تقابله في القرآن آيات تثبتتها ولا تنفيها، ولكن علينا أن نتدبر ذلك كما أمرنا الله في كتابه «أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبهم أقفالها». هذا هو الإسلام في جوهره وفي شقيه القرآني

- المجتمع إلى مستوى من الأخلاق والمناقب يسير به إلى الحق والخير والسعادة، لأنه من دون الأخلاق والمناقب لا تقوم قائمة لأمة أو لعقيدة أو لمجتمع.. ومن لم يكن هذا رائده فهو ليس بالمسلم الحق، لأن المبادئ الدينية الوحيدة التي تفيد الأمم في نهضاتها إلى انتصارها دينياً واجتماعياً هي المبادئ المناقبية.

وللجواب على التساؤل الثاني «من هو الإسلام والمسلمون؟»

نقول إن الإسلام هو دين الله منذ إبراهيم وما قبل وقد جاء في سورة النساء: «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك..»

وفي سورة البقرة: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنجاري والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون»، ومن هذه الآية تظهر لنا سعة الدين الإسلامي وشموله، فهو يشمل حتى الصابئين الذين هم عباد الكواكب، ولا يشترط عليهم لينجوا من الخوف والحزن وليكون لهم أجر عند ربهم إلا هذه الأسس الجوهرية الثلاثة، ولو دققنا النظر قليلاً لوجدنا أن الله عز وجل قد أعطانا في كتابه العزيز هذه الأسس لتكون لنا نقطة التقاء روحية كبرى تتمكن باعتمادها من توحيد طوائفنا الإنجيلية والقرآنية معاً والخروج بوساطتها من التفكك الطائفي الذي يكاد يحرقنا بأواره.

ولكي ترتفع بنا هذه الأسس عن تأويل الحزبيات الدينية العيياء التي فرقنا طوائف وشيعاً، وأوصلتنا إلى العار والتشريد والاستعباد، وما زالت تسير بنا إلى الفناء، فالإنجيل المقدس لا يعاكس هذا الجوهر الإيماني قطعاً، كما أن القرآن الكريم يحتم على المؤمنين به الإيمان بالإنجيل أيضاً، ويطلب إلى المؤمنين بالإنجيل أن يحكموا بما أنزل فيه «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» - المائدة... - وأنه لمن المؤسف الحزن أن نرى بعض رجال الدين في المغتربات - رغم وجود هذا الجوهر الإيماني الجامع لمة سيدنا المسيح، وملة سيدنا محمد، ورغم جميع ما عاناه شعبنا من ويلات الفتن الطائفية - لا يزالون يعملون على تسميم الشيبية بالتحزبات الطائفية وتكتيلها باسم طوائفها بدل اسم وطنها، مبعدين عن دورها الفعال في مقارعة عدوها الصهيوني المتربص بها وبوطنها الأم وبموطن ولادتها، وإلهائها بالتفرقة الطائفية عما يمكنها تحقيقه مجتمعة لخيرها في الميادين

إن معرفة الحقائق هي أساس ارتقاء الأمم، وقد جاء في الذكر الحكيم:

- «ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون».

- «ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت». وعلم الاجتماع الذي تعد العلوم الدينية في مواده الأولى وضع قاعدة للاطلاع على الحقائق تتلخص في الأسئلة التالية: من - ما - متى - أين - كيف - ولماذا؟ التي في موضوعنا هنا تأتي على النحو التالي..

- ما هو الإسلام والمسلمون؟
- من هو الإسلام والمسلمون؟
- متى كان الإسلام والمسلمون؟
- أين وجد الإسلام والمسلمون؟
- كيف هو الإسلام والمسلمون اليوم؟
- ولماذا كان الإسلام والمسلمون؟

وللجواب على السؤال الأول نقول إن الإسلام هو دين وحدانية الله، وإنه دين العقل: «إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون». وإنه دين المحبة والصفح والتسامح والتساهل، وقد جاء في سورة السجدة: «لا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم». وفي سورة البلد: «وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة». وفي سورة النساء: «إن تبدوا خيراً أو تحفوه أو تغفوا عن سوء فإن الله كان عفواً قديراً». وفي سورة النور: «وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم». وفي سورة آل عمران: «للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين». وفي الحديث الشريف: «أوصاني ربي بتسع أوصيكم بها، أوصاني بالإخلاص بالسر والعلانية، والعدل في الرضى والغضب والقصد في الغنى والفقر، وأن أعفو عن ظلمي وأعطي من حرمني وأصل من قطعني، وأن يكون صمتي فكراً ونظمي ذكراً ونظري عبراً». ويتجاوب هذه الآيات والوصايا هذا التجاوب الرائع مع تعاليم السيد المسيح: «مَنْ ضَرَبَ عَلَى خَدِّكَ الْيَمِينَ فِدْرَ لَهُ الْآخَرَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَخَاصِمَكَ وَيَأْخُذَ ثَوْبَكَ فَخُذْ لَهُ رِدَائَكَ، وَمَنْ سَخَرَكَ مِيلاً فَاْمَشْ مَعَهُ اثْنَيْنِ، وَمَنْ سَأَلَكَ فَأَعْطَهُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْتَرِضَ مِنْكَ فَلَا تَمْنَعْ» يظهر لنا أن الإسلام هو الإيمان بتعاليم الإنجيل والقرآن على حد سواء وأن هذا الإيمان بشقيه الإنجيلي والقرآني يدعو المؤمنين للتساهل في الحقوق الفردية من أجل الخير الاجتماعي العام كي يقوى المجتمع وينتصر ويسعد. وإن هذه الغاية هي أعظم غايات الإيمان. كما أنه دين المناقب والأخلاق فقد جاء في الذكر الحكيم: «وإنك لعلى خلق عظيم» - (ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك)... وفي الحديث الشريف: «وإنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»... وقد لعن الله الكاذبين والمنافقين عشرات المرات في القرآن الكريم، كما أنه أمر بالوفاء بالعهد، وردل الهتان اللماز والمشاء النمام، وذكر التعوذ به (عز وجل) من الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس، وذكر أن الفتنة أشد من القتل... وما هذه التعاليم والآيات كلها إلا لرفع الإنسان

يظهر لنا أن الإسلام هو الإيمان بتعاليم الإنجيل والقرآن على حد سواء وأن هذا الإيمان بشقيه الإنجيلي والقرآني يدعو المؤمنين للتساهل في الحقوق الفردية من أجل الخير الاجتماعي العام

على أقوال المسيح فقط التي هي «الطريق والحق والحياة» سائرين على خطى الرسل الأول الذين غزوا الغرب من بلادنا بالتعاليم المناقبة المسيحية الأولى، فنخلصه اليوم من شرور اليهودية المتغلغلة فيه كما سلف لنا إنقاذه في ذلك الحين فينقلب جميعه إلى مناصرة الحق وإزهاق الباطل وتطهير مقدساتنا من ذلك الرجس الخطر المدمر.

- **رابعاً:** العمل من دون هواده لإزالة الفوارق وتوحيد الطوائف المؤمنة بالقرآن في بلادنا في جيل شبابنا الجديد على أساس تبسيط تفسير القرآن الكريم مع التركيز على ما جاء فيه من توجيه أخلاقي مناقبي وإبراز الآيات التي تنص على شدة عداوة اليهود للذين آمنوا وعلى أنهم مفسدون في الأرض وجميع ما ورد في الذكر الحكيم عن مؤامراتهم ولعنهم وتسميتهم وحمل ذلك كله بوساطة علمائنا وأئمتنا إلى الأمم الإسلامية جمعاء.

- **خامساً:** العمل بكل ما أوتينا من قوة مادية وروحية على تنظيم شباب جالياتنا في المقتربات وخاصة الأميركية التي تشكل القوة الأساسية لإسرائيل ومراكز تمويلها الاقتصادية والسياسية والحربية والمعنوية وذلك لإيقاظ شعوبها - ولا أقول حكوماتها - عما تجرأ إليه الإمبريالية الصهيونية اليهودية من ويلات وعبودية.

- **سادساً:** توجيه النداء لدولنا للتركيز على تصعيد العمل الفدائي وتوجيهه لتحقيق فعاليته للمدى القريب والبعيد والإقلاع عن فكرة الحل السياسي أو فكرة المجابهة الحربية النظامية فالأولى استسلام ومذلة وفسح المجال لإسرائيل للتطور التكنولوجي الذي لا تريح حرب اليوم إلا به والذي ستتفوق به على جميع الأمم. إن آتينا لها بعض سنوات الاستقرار وذلك بما لها من سيطرة على اقتصاد تلك الأمم ونفوذ في سياستها الداخلية والخارجية وإطلاع على أبحاثها العلمية بوساطة العلماء اليهود الحاصلين على جوائز تلك الأمم الدائمة الولا لإسرائيليتهم وصهيونيتهم، وبما لها من التنبيه والقدرة على شراء الضمائر والاختراعات. ونحن إذا أردنا الاعتماد على الدول الاشتراكية لمجاراة العدو بأساليبه فيسكون عملنا استجداء بينما يكون عمل الصهيونية سلباً وانتزاعاً فالدول القادرة لا تعطي من دون مقابل، هذا مع أنه غير وارد أن يتقلص النفوذ اليهودي الصهيوني في تلك الدول القادرة على تزويد إسرائيل بأسرار تلك الدول وعلومها.

أما الحرب النظامية، فحتى لو قدر لنا كسب بعض معاركها لكن إسرائيل بما لها من سيطرة على دول العالم وخاصة الكبرى منها ستدفع هذه الدول على إرغامنا على التسليم بالوجود الإسرائيلي بقوة إسرائيل الحقيقية هي من الخارج، في قوة الصهيونية العالمية وليس في قوتها الذاتية.

لذلك فطريقنا النضالي الوحيد الفعال هو طريق استنزاف إسرائيل الحربي، بالضرب الفدائي العميق لمنجزاتها التكنولوجية مهما كلفنا ذلك من ضحايا، وزرع الرعب داخلها الذي ستمتد نتائجه لخارجها فتضرب موردها السياحي والدعائي ناهيك عن الهجروي دون أن يكون للدول المعاصرة حق التدخل. وإذا ما رافق العمل الفدائي التعبئة في جالياتنا للعمل ضمن تلك الدول فستكون النتائج بديعة الروعة. وللفدائي الذي يعمل لأجل ملكوت الله ويجاهد في سبيله أضعاف ما يضحى به في هذا الزمان وفي الدهر الآتي - الحياة الأبدية - وقد جاء في أقوال السيد المسيح «ما من أحد ترك بيتاً أو والدين أو أخوة أو امرأة أو بنين لأجل ملكوت الله إلا وينال في هذا الزمان أضعافاً كثيرة وفي الدهر الآتي الحياة الأبدية». ويوافقها في القرآن الكريم: «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وتجاركم تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترضوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين».

هذا هو المدى الجغرافي السياسي والاجتماعي الديني للإسلام في رسالته الإنجيلية والقرآنية، لأن رسالاتنا لم تقدم للمجتمعات مبادئ الهدم والتخريب كما تفعل اليهودية بل «المبادئ المحيية التي تدعو إلى الأخلاق والمناقب والمحبة والتي ستحول الصراع المميت بين الأمم إلى تفاعل متجانس يسير بالحياة إلى أرفع مستوى بما لنا من مثل عليا فائقة الجمال وفضل على التمدن والثقافة الإنسانية».

الإسلام الإنجيلي رغم تلاقيهما في الإيمان ثم شقوا الإسلام القرآني إلى مذاهب وطوائف وشيع تتذبح فيما بينها وتتناحر. ولقد برز من هؤلاء كعب الأبحار وعبد الله بن سبأ العالمان الكبيران اللذان كان لهما طول باع في هذه الأعمال الإجرامية، وإذا ببلادنا بعد أن كانت البلاد الرائدة المنقذة للعالم يصيبها الانحلال الاجتماعي الرهيب فتنقسم على نفسها إلى طوائف وعشائر وشيع، وتستبدل تقديس المبادئ بتقديس الأفراد الوثني، ونحر المصالح العامة لأجل الخاصة منها، فاعترانا ذلك الضعف والانحلال ووقفنا فريسة الاستعمار الغربي المسخر بدوره للاستعمار اليهودي من داخله فقسمت أرضنا ونهبت خيراتها وشردت شعوبنا واستولت الصهيونية على بترونا ومقدساتنا وألحقت بنا الهزيمة والعار ونحن بطائفيتنا سادرون وبإقليميتنا غارقون وبفرديتنا مسترسلون.

وهاهي الصهيونية اليوم تخطط لإقامة الدول الطائفية في بلادنا، دولة كردية ودولة سنية ودولة مارونية، ودولة علوية، وأخرى درزية، ودول شيعية، هذه هي حقيقة الإسلام اليوم في العالم بشقيه الإنجيلي والقرآني، فهل من يعي ويعمل لدرء خطر هذا المنزلق؟

أما لماذا كان الإسلام والمسلمون؟

فنقول إن إسلام سيدنا المسيح كان ثورة مناقبية عقلانية خلّاقة أنقذت العالم من مفاهيم متجمدة مادية وثنية بربرية وكذلك كان إسلام الرسول العربي الذي

بعض رجال الدين لا يزالون يعملون على تسميم الشبيبة بالتحزبات الطائفية وتكتيلها باسم طوائفها بدل اسم وطنها،

نهض بأتمته من قيور العدم وجعلها تعاقب بعزها الجوزاء وتحرر ببطولتها بلادنا من نير الفرس والرومان بعد زواجها تحته ألف سنة ونيفاً وما هذا إلا أكبر دليل على أن فينا قوة إن بنيت نفسياً وتوحدت اتجاهها وتنظمت عملاً لقلبت مفاهيم الدنيا وغيرت وجه التاريخ وسحقت الصهيونية سحقاً لا قيامة بعدها لها ولأنقذت من شرورها العالم وسارت به إلى السعادة والعز. ونحن اليوم رغم ما اعترانا لا نزال أمل العالم الأوحد لهذا الإنقاذ كما كنا رواد إنقاذه في أحلك حقب التاريخ وأصعبها. إزاء هذا التحدي المصيري وإزاء الدور التاريخي المنتظر منا القيام به نحو أنفسنا ونحو العالم، ولكي نقضي على مواضع ضعفنا والحالة المرضية التي تتردى فيها مجتمعاتنا، والخروج منها إلى حالة صحية نأمل في هذا المؤتمر فيما نقدم له من مقترحات لدرسها أن يأخذ بعين الاعتبار **مقترحاتنا الآتية:**

- **أولاً:** العمل على فولذة نفوس شبابنا ببناء أخلاقي مناقبي متين نستقيه من تراثنا العريق الذي أعطى العالم جل ما عنده من فضائل يرتفع بذلك الشباب إلى مرتبة استعطاء خير الفرد عبر خير المجتمع ولا يعكس.

- **ثانياً:** بناء ذلك الشباب على أساس التسامح الإنجيلي والقرآني معاً بناء روحياً عقلانياً مدرراً بأن الدين وجد لخير المجتمع لا المجتمع لخير الدين، فنصل عبر هذا الإدراك إلى احترام عقائد بعضنا المتعلقة بالنفس والخلود والله، تاركين الحكم لله بما نختلف فيه بهذا الخصوص مركزين دوماً على نقاط الالتقاء وعليها فقط وقاعدتها الجوهر الديني الأول في المتين الذي هو كما نوهنا الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح.

- **ثالثاً:** العمل بجدية على توحيد الطوائف المؤمنة بالإنجيل في بلادنا من خلال ما جاء فيه من أقوال سيدنا المسيح واستقاء تلك الأقوال من الأناجيل المدونة بالآرامية، اللغة التي بشر بها المسيح وكتب بها الرسل في الأصل لا من الأناجيل اليونانية واللاتينية ومن ثم إطلاق بطاركة الكنيسة الشرقية بهذه الفكرة الوجودية إلى الغرب ليدعوه إلى اعتماد هذه الوحدة الروحية القائمة

يخلص شعبه من الوباء، كما دفعوا الإمبراطور ماركو أوريليو إلى قتل العازاريين عام 177م، ثم غرروا بالإمبراطور ديوكليسيانو لإعدام عدد كبير منهم بينهم البابا كايوس والبابا «مرسيلوس» وذلك حسب رواية اليهود أنفسهم في كتابهم «سفر جوشاسين» كما تأمروا على المسيحيين في سوريا مع كسرى أبرويز ملك العجم عام 614م وأحرقوا القبر المقدس وكنيسة القيامة وسلبوا خزائنها وقتلوا 90 ألفاً من المسيحيين وذلك قبل الفتح الإسلامي بـ20 سنة، فلما انتصرت المسيحية رغم مؤامراتهم تسللت أيديهم لداخلهم لقسم الكنيسة الواحدة إلى كنائس وطوائف تستبدل بفعالهم محبة المسيح بالحق والضعيفة والبغضاء فتوقع ببعضها الهول والشقاء والتذابح عشرات السنين يسقط خلالها آلاف آلاف الضحايا، وقد كان الفاتيكان أكبر أعدائها فحاربته بالتنظيم الماسوني لكنها اصطدمت بتنظيمه المدعوم بالإيمان الذي كان يقصدها فشلت في معركة المواجهة فلجأت كعادتها إلى التسلسل لداخله من ضمن نظامه فنجحت حتى في اختيار الكرادلة وبعض الباباوات له ثم أفلحت في إبعاده عن فلاسفتنا وفلاسفتنا لدين الإنجيل التي تملأ مكتباته بمخطوطاتها الآرامية السريانية ودفعته لاعتماد توراتها المزورة كأساس لإيمانه الإنجيلي، بعد أن كانت قد جعلتها كذلك للطوائف البروتستانتية وجمعتها في كتاب واحد مع الإنجيل المقدس رغم مناقضة تعاليمه السامية لتعاليمها مناقضة أساسية

كلية. ويعملها هذا أفلحت في ربح سكوت الفاتيكان عن استغلالها للشعوب الكاثوليكية كما كانت قد استغلت قبلها الشعوب البروتستانتية.

وهاهي اليوم بعد أن شوهدت للغرب ما أعطيناه من نظم الحياة وداستيرها وقوانينها منذ «أورنومو» و«جمورابي» و«بينبانو وأليانو» إلى يومنا هذا لتحافظ له على الحق العام والخاص، أقول بعد أن شوهدت له هذه القوانين بصورة تسمح لها الاختلاس دون أن يطولها القانون، أصبحت تنهب أمواله دون رادع أو مانع، وبوساطة هذه الأموال تطبق عليه عملية غسل الدماغ مسيطرة على مداركه بما تقيمه أو تشتريه من وسائل الإعلام ورشوة النخبة القيادية فيه وتعطيلها فكرياً ووجدانياً بعد أن تختلس علومها، استمدت من علومنا وحضارتنا، تلغي وجوده الإنساني وتحقر وتحذ من مداركه الخلاقة الفاعلة وأخيراً أصبحت تجره إلى الاقتتال العنصري والانحدار الخلقي والاسترسال وراء الجنس إلى ما دون الحيوانية، تشرع له قوانين اللواط بين الرجل والرجل، وبين المرأة والمرأة، تُخضع بالخصدرات والفحشاء والملاهي السخيفة، وتُخلفه في كل أمر من أمور حياته ومصيره لتوصله إلى السيطرة الرهيبة الكاملة عليه اجتماعياً واقتصادياً، ولولا بقية فيه من تراثنا لكان اليوم في حالة من العبودية الكاملة لها، وكما فعل اليهود بالإسلام الإنجيلي كذلك فعلوا بالإسلام القرآني، فقد دفعوا قبائل الجاهلية من قريش وغيرها لمحاربة النبي (ص) منذ بزوغ دعوته وساندوا تلك القبائل بكل ما لديهم من قوة، وما أتقنوه من خداع ومكر، فلما انتصر النبي (ص) عليها حاول اليهود اغتياله مرتين، مرة بإلقاء الصخرة عليه في اجتماع رتبوه، ومرة أخرى بالسسم، فلما فشلوا كُتلوا قبائلهم وأعلنوا الحرب عليه فانتصر عليهم وشنتهم وأجلى أكثرهم عن الحجاز، فأوعز المجلس اليهودي إلى المتقنين من اليهود أن يعتنقوا الإسلام ظاهرياً حتى يتمكنوا من التخريب الداخلي فيه بحسب ما يوعز به لهم ذلك المجلس من خطط، وما يعهد به إليهم من مهام فأفلح هؤلاء بإيجاد الفرقة والصراع بينه وبين

بوحة روحية مادية متينة. وكما لم يكن إبراهيم يهودياً كذلك المسيح لم يكن يهودياً لا في الدين ولا في اللغة ولا في الأرض ولا في السلالة، أما في الدين فقد رفض المسيح الفكرة اليهودية المحتكرة لله كإله لبني إسرائيل وحدهم والمكرس عمل الخير على اليهود دون غيرهم فصار الله في الإنجيل إله جميع البشر كما شمل جميع الأمم، وفي هذه التعاليم نقض كامل لتعاليم الدين اليهودي وبالتالي نفي تام لليهودية المسيح دينياً وأما لغة فالمسيح لم ينطق بكلمة عبرية واحدة في كل ما قال وبشر رغم وجود اللغة العبرية في زمنه ورغم إطلاق اسم العبرانيين على اليهود آنذاك، بل كانت لغته لغة قومه الآرامية السريانية حتى آخر لحظة في حياته، والتي هي في الأصل لغة واحدة واللغة العربية، وأما في الأرض والمولد فقد ولد على أرض فلسطين السورية العربية التي رغم تغيير اليهود لاسم قسم منها في ذلك الزمن وتسميته بمملكة يهوذا أو مملكة إسرائيل فقد بقي علماء التاريخ والموسوعات العلمية حتى الآن يطلقون على هاتين المملكتين مع مملكة دمشق اسم ممالك أو دولة سورية الداخلية وأن مملكة كنعان هي مملكة سوريا الساحلية كما أن المؤرخ اليوناني هيرودوتس الملقب بابي التاريخ سماها سورية الفلسطينية فيكون إن المسيح بولادته على تلك الأرض سورياً فلسطينياً لا يهودياً اعتماداً على هذه الحقيقة العلمية الجغرافية التاريخية. وأما في السلالة فهو من روح الله من دون أب ولا عبرة في إرجاع نسب يوسف زوج مريم إلى داوود لأن الإنجيل يقول إن مريم عندما خطبت ليوسف النجار كانت حاملاً من الروح القدس، وإذا أعادوه لسلالة والدته مريم بنت عمران فهي تنحدر من عائلة كلدانية من مدينة «أور» في بلادنا السورية، وقد رفض المسيح نفسه في الإنجيل الانتساب إلى داوود عندما أراد اليهود ذلك ونفى هذه الصفة عن نفسه.

- متى كان الإسلام والمسلمون؟

لقد ذكرنا إسلام سيدنا إبراهيم، ونذكر هنا قدسية القدس وملكيها الموحد «ملكي صادق» وقد كانت هذه المدينة تعبد الله قبل وصول إبراهيم إليها بألف سنة وهذا ما جعل إبراهيم يقصدها ويحصل التجاوب بينه وبين ملكها الموحد، وبعدها جاءت اليهودية لتزور الكتاب وتمسخ الدين بماديتها وتجرها وتكرسه لشعب خاص دون البشر فاصطفى الله آيته المسيح «ولنجعله آية للناس ورحمة منا، وكان أمراً مقضياً»، أرسله رحمة للبشر بتعاليمه الفلسفية فكان انتصار تعاليمه على التحجر اليهودي المادي انتصاراً ثقافياً فلسفياً منطقياً وعقلانياً، وداعياً لتفسير المفاهيم بما يفيد الحياة، وانطلقت هذه المفاهيم الإيمانية الإنجيلية إلى الغرب لتحطم أصنام أثينا وتكبح جماح روما وبربريتها فغزت بلادنا الغرب بأجمعها في مفاهيمها الثورية السامية ومناقبيتها الروحية الراقية. كذلك فعلت النهضة العربية القرآنية في الفرس والهند وأفريقيا وأسبانيا ولولم تقف البربريات العجمية والسلجوقية والمغولية عائناً أمام انطلاقتها لوصلت إلى أقاصي آسيا وعمت جميع أوروبا.

أما أنه أين وجد الإسلام والمسلمون ومن أين انطلقوا لبناء وفعل ما فعلوا فليس من الغرابة أن يكون ذلك من عالمنا العربي وقد كان ذلك العالم أساس الدنيا ومبدع الحضارات وهادياً لأمم منذ فجر الإنسانية والتاريخ. لكن ما يترك القلب مزقاً تحترق هو الجواب على البند الخامس «كيف هو الإسلام والمسلمون اليوم؟» المسلمون اليوم في شقيهم الإنجيلي والقرآني والشرقي والغربي قد أودى بهم التآمر اليهودي الصهيوني إلى حالة مرعبة من الانحلال الاجتماعي إن لم نتداركه فوخيمة عاقبته ستكون على الإيمان وعلى من بهما يؤمن، فبعد أن حارب اليهود رسالة السيد المسيح بضرارة وبربرية ولاحقوه ملاحقتهم الجهنمية المعروفة النتائج، عمدوا إلى الإيقاع بين معتنقي رسالته وبين الرومان فدفعوا أباطرة روما للفتك بمقتضى الإيمان المسيحي معتمدين لذلك أحط وسائل التحريض والدس والتآمر كأن يعمد «يهوداً» مستشار الإمبراطور أنطونيان التقي إلى إقتناع الإمبراطور أن المسيحيين هم سبب نزول مرض الطاعون بأهل روما فيعمد هذا لإفنائهم كي

الأقباط بين الانتماء التاريخي العريق وسياسات التهجير حوار مع إدمون بطرس ممثل الأقباط في اتحاد الرابطة المسيحية اللبنانية

حوار : أسماء وهبة



إدمون بطرس

الأهرام، حيث كانت مصر تتمتع بسقف عالٍ من حرية التعبير والتي كرسها انطلاقاً السينما. لكن بعد قيام ثورة عام 1952 هرب بعض المصريين إلى لبنان واستقروا فيه بعد تأمين أملاك الإقطاعيين المصريين من أجل الحفاظ على ثروتهم. ولقد كان لهذه العائلات انعكاس كبير على المجتمع اللبناني، لأنهم كانوا من نخبة المجتمع المصري مادياً وثقافياً، فكانوا مصدر غنى للبنان، حيث عملوا في الصاغة، الحديد، الخشب والبناء. وعندما اندلعت الحرب الأهلية في لبنان هاجر جزء كبير من اللبنانيين والمغتربين الذين كانوا يعيشون فيه ومنهم الأقباط المصريون. لكنهم هاجروا إلى البلاد نفسها التي هاجر إليها اللبناني مثل كندا وأستراليا، على عكس المصري الذي يعيش في مصر، والذي كان يفضل السفر إلى دول الخليج العربي ليعود في النهاية إلى مصر. أي لقد تطّعت القبطي في لبنان بذهنية وعقلية اللبناني نفسها. وبعد انتهاء الحرب في عام 1990 تغيرت صورة الأقباط الذين جاؤوا إلى لبنان، فبعد أن كانوا من العائلات الراقية أصبح العمال الذين يبحثون عن فرصة عمل هم الذين تغريهم الحياة في لبنان بسبب البطالة التي يعانون منها في مصر. لكن اليوم تقلص عددهم كثيراً بسبب المراقبة الأمنية المشددة على طول الحدود، بالإضافة إلى المبالغة في قيمة الإقامة التي يجب أن يدفعها العامل المصري للعمل في لبنان.

■ هل هناك من رقم رسمي لعدد الطائفة القبطية في لبنان؟

يقدر عدد الأقباط اليوم في لبنان بسبعة آلاف شخص. وفي عام 1994 حصل أربعة آلاف قبطي على الجنسية اللبنانية، وأدرجوا حينها تحت إحدى الطوائف المسيحية الرسمية مثل المارونية أو السريان الأرثوذكس أو الروم الكاثوليك أو الروم الأرثوذكس أو الإنجليز. وفي عام 1995 انتسبوا رسمياً إلى الطائفة القبطية بعد إقرارها رسمياً؛ لكن هناك جزءاً كبيراً من الأقباط لم يحصلوا على الجنسية اللبنانية في عام 1994 بالرغم من استحقاقهم لها؛ بعد أن فقدوا الأمل في الحصول عليها طوال ستة عشر عاماً.

■ كيف تتعاظم اليوم في لبنان الطائفي مع فكرة الأقليات؟

تسمية الأقليات ليست في محلها، لأن الأقلية توجد حينما توجد الأكثرية. فالسنة في لبنان أقلية في مواجهة الشيعة، والمسيحية والشيعة أقلية في المنطقة الشرق أوسطية، والمسيحيون أقلية أمام السنة والشيعة، إذاً أصبحنا جميعاً أقلية. وفي لبنان الطائفة القبطية هي الأصغر عدداً، لكن المشكلة تتركز في عدم تمثيلها كما يجب في المجلس النيابي، وهي أيضاً المشكلة نفسها التي تعاني منها بقية الأقليات في لبنان من السريان الأرثوذكس أو السريان الكاثوليك أو الكلدان أو الآشوريين أو اللاتين. فهل يجوز أن يخصص مقعد واحد في دائرة بيروت لخمسة طوائف تنتشر في كل لبنان؟ هذا يعني أننا لن نستطيع انتخابه، فيأتي نائب إلى القبة البرلمانية يفترق إلى صلة تربطه بمثليه!

■ تشكركم الطوائف المسيحية في لبنان من الامتيازات التي تتمتع بها الطائفة المارونية، فكيف تنظر الطائفة القبطية إلى هذه المسألة؟

لا يضايقنا ذلك، لأن الطائفة المارونية في لبنان هي الأكبر والأكثر تجذراً تاريخياً فيه، ومن الطبيعي أن تحصل على امتيازات لأنها أصل المسيحية في لبنان. فكما يحق للأقباط أن يتمتعوا بالامتياز في مصر لأنهم أصل الشعب المصري، نحن ندافع عن حق الموارنة في لبنان حفاظاً على حقنا في مصر.

■ كيف يواجه الأقباط اليوم استهداف الجماعات الأصولية؟

نحن نشجع الأصالة وليس الأصولية، ونؤيد الحركات الإسلامية الملتزمة التي لا تهدد الآخرين أو تكفرهم. فهذه الجماعات الأصولية للأسف تسيء إلى الإسلام، لأنها تنتمي إليه، وتتكلم باسمه، وتخرج من فكره. في مقابل أن الإسلام هو التسامح، العلم، العطاء وحوار الحضارات والأديان. من هنا أطالب المسلمين بالرجوع إلى مرجعياتهم الدينية سواء الأزهر الشريف في مصر، أو دار الفتوى في لبنان، أو النجف في العراق ليعرفوا الدين الإسلامي على حقيقته، بدلاً من أن يغريهم البعض بقتل الأبرياء تحت ستار الإسلام. إننا نريد وطن الإنسان وليس وطن الإديان الذي يعطي لكل مواطن حقه بغض النظر إن كان مسلماً أو مسيحياً، فهكذا تتطور الدول.

■ لماذا يُتهم الأقباط اليوم بالاستقواء بالولايات المتحدة الأمريكية للضغط على مصر؟

هذه الاتهامات غير صحيحة. ونحن لا نستقوي على مصر بالخارج، مع أننا نرفض نهج النظام الحالي في مصر فيما يتعلق بملف الأقباط. لذلك أطالب بعقد مؤتمر قبطي عالمي في مصر بدلاً من أن يعقد مؤتمر أقباط المهجر في تشرين الماضي في واشنطن، فيجب أن يعبر القبطي عن موقفه داخل البيت المصري بدلاً من اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فالدولة إذا لم تسمع اليوم أراءنا ستسمعها غداً.

■ لماذا تتعالى اليوم بعض الأصوات الشبابية القبطية في لبنان التي تتحدث عن عدم اهتمامها بالقضية الفلسطينية؟

عندما وقّع الرئيس المصري محمد أنور السادات اتفاقية

الأخوان المسلمين، بالرغم من تمنى قداسة البابا شنودة بأن يصوتوا للوائح الحزب الوطني الحاكم! وأنا لا أنكر أن الأقباط طوال ثلاثين عاماً خلت دعموا الحزب الوطني الحاكم، لكنه بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة أشعرهم بالإحباط السياسي، بعد أن تعمد اختيار كوادر مسيحية ضعيفة على لوائحه الانتخابية. لذلك قرروا ألا يقدموا له صوتهم مجاناً، ومطالبته بتقديم برنامج سياسي واضح، وأن يضم على لوائحه كوادر مسيحية حقيقية تعبر بصدق عن الوجود المسيحي في مصر فإذا اقتنع الجميع بأن القبطي يجب أن يلعب دوراً وطنياً وقومياً فاعلاً داخل المجتمع المصري ستحل المشكلة.

■ يطالب البعض بالحل من خلال الإصلاح الديني داخل الكنيسة هل سيكون ذلك كفيلاً بحل الأزمة؟

يأتي الحل بتأسيس دولة حديثة بعد أن يتم فصل الدين عن الدولة، وتالياً لن نحتاج إلى أي إصلاح ديني. فالمشكلة تنحصر في رفض النظام المصري إعطاء القبطي حقه كأبي مواطن مصري، وأتمنى أن يتم التعاطي بين المصريين انطلاقاً من المواطنة بدلاً من الندية الدينية. أما إذا أراد المسلم أو المسيحي القيام بأي إصلاح ديني فليكن داخل الأزهر الشريف أو الكنيسة، وليس خارجها.

■ يشكر القبطي بأنه ليس على قدم المساواة مع المسلم في الإعلام المصري. ما صحة هذه الشكوى؟

هذا هو الواقع. فمثلاً برنامج «القاهرة اليوم» الذي يعرض على شبكة الأوربت الفضائية يخلو من فقرة للأقباط، في مقابل وجود ركن الفتوى الأسبوعي الذي يستضيف فضيلة الشيخ خالد الجندي. فلماذا لا يستضيف قسيساً مصرية لمخاطبة الأقباط؟ إننا بذلك نخلق جيلاً جديداً لا يتقبل فيه المسيحي المسلم، لأن

الأقباط في مصر أصل البلد، وفي لبنان 7000 مواطن

السلام مع إسرائيل في سبعينيات القرن الماضي عارضه قداسة البابا شنودة، فكان جزاؤه أن وضع في الإقامة الجبرية في الدير، كما سجن عشرة مطارنة. فالكنيسة القبطية الأرثوذكسية أول من دفع فاتورة الدفاع عن القضية الفلسطينية؛ لأنها من سيج هذا العالم العربي. كما أصدر قداسة البابا قراراً يحرم القبطي الذي يذهب إلى إسرائيل من الدخول إلى الكنيسة إلا بعد أن يعتذر من الشعب «المصري» في الصحافة على مدى ثلاثة أيام وإن توفي قبل ذلك يموت ولا يصلى عليه. فهل من رجل دين مسلم اتخذ موقفاً كهذا! من هنا اعتقد أن بعض الآراء الفردية لشباب قد يفتقرون إلى بعض الخبرة لن تتمتع بقوة آراء ومواقف الكنيسة ذاتها.

■ إلى متى يعود تاريخ وجود الطائفة القبطية في لبنان؟

إن الوجود القبطي في لبنان يعود إلى العلاقات القديمة بين الشعبين المصري واللبناني منذ أيام الفراعنة والفينيقيين. فمركب الشمس الفرعوني الذي يوجد اليوم إلى جانب الأهرامات صنع من خشب الأرز اللبناني، و الذي يدل على التبادل الحضاري بين الشعبين. كما أن النوايس الفرعونية الموجودة اليوم في لبنان تدل على سكن الفراعنة في صيدا وصور. وإبان الحكم العثماني هرب الكثير من اللبنانيين إلى مصر بعد سلسلة الاضطهاد التي تعرضوا لها؛ فاحتضنت مصر عدداً من المثقفين اللبنانيين مثل حبيب تقلا مؤسس جريدة

القبطي يشعر أن الدولة التي في إجمالها من المسلمين تفرط في حقوقه، حتى على الصعيد الإعلامي. ومن هنا أتساءل عن نص الدستور المصري الذي يقول إن الدين الإسلامي هو التشريع الوحيد للقوانين المصرية. نحن نرفض هذا النص ونطالب بتغييره. فلماذا يشرع الدين الإسلامي للمسيحيين؟

ولو نظرنا إلى تركيا سنجد أن الدين الإسلامي ليس دين الدولة الرسمي، فهل معنى ذلك أنه اندثر؟ بالطبع لا، يوجد مسلمون أتراك أكثر التزاماً من أي مسلم في مصر، وتبوؤوا مواقع هامة في مؤسسات الدولة، التي فصلت عنها الدين، ليبقى متجذراً في الذهن والعقل. لقد نجحت تركيا في أن تجعل التربية أساس الدين من خلال عمل المؤسسات الدينية وليس الدولة المسؤولة عن رعاية الشؤون الاجتماعية للمواطنين. فأى دولة تحاول القيام بدور ديني سواء كان إسلامياً أو مسيحياً سيكون مصيرها الفشل.

■ هذا يعني أنكم ترفضون تجربة نظام الحكم الإسلامي في إيران؟

نحن لا نعترف بدولة إسلامية تعتبرنا أولاد ذمة، بل نحن أصل البلد في مصر. ولست هنا بصدد إعلان خوف الأقباط من التجربة الإيرانية التي تخوف البشرية جمعاء، وجزءاً كبيراً من الشعب الإيراني. وليس وارداً لدى الأقباط أن تحسب عليهم مناوئة الشعب الإيراني، لكن النظام الإيراني الذي هجر الكثير من الأدمغة يناوئه معظم دول العالم.

أسس القديس مرقس كاتب أحد الأنجيل الأربعة المسيحية في مصر بعد مجيئه إلى الإسكندرية عام 48 ميلادية، فتوقف المصريون القدماء أو الأقباط المسيحيون عن تاليه الإمبراطور الروماني، ما جعلهم عرضة للاضطهاد كان تقطع أعناقهم أو يلقون إلى الأسود أو يحرقون أحياء بعد تعرضهم لأقسى أنواع العذاب. ووصل الاضطهاد الديني ذروته أثناء حكم الإمبراطور دقلديانوس الذي مارس القتل الجماعي، فاتخذ الأقباط من يوم إحدى المجازر بداية للتقويم القبطي. وحين دخل الإسلام مصر خُرز المسيحيون من الاضطهاد الروماني، ونتيجة لفصلهم كل ما هو زمني عما هو روحي استطاعوا مشاركة المسلمين في العمل العام، فكانت العلاقة بينهم متينة حتى وصل الأمر إلى حد القول إن المسيحيين في مصر ليسوا أقلية، بل هم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني المصري والعربي والإسلامي. لكن الأمور تغيرت منذ عام 1972 حيث بدأت أحداث الفتنة الطائفية من حادثة الخانكة وصوراً بحادثة الزاوية الحمراء 1981 وصولاً إلى حادث الأسكندرية 2006. استحقاقات كبيرة تواجهها الطائفة القبطية تحدث عنها ممثل الأقباط في اتحاد الرابطة المسيحية اللبنانية إدمون بطرس في هذا الحوار:

■ كيف ترى اليوم وضع الأقباط في مصر؟ نحن نريد حل المشكلة التي أساسها سياسي لا اجتماعي، وتتمثل في عدم تكافؤ فرص العمل بين المسلمين والمسيحيين، وبخاصة فيما يتعلق بعدم وصول الأقباط إلى مراكز في الدولة؛ بالإضافة إلى ذلك هناك ذهنية مصرية خصبة في الطبقة الفقيرة غير مؤهلة علمياً لتقبل الآخر ليكون شريكها في الوطن. من هنا يشعر القبطي بأنه ليس شريكاً فعلياً في مصر بعد تراجعها في عدة أماكن سياسية واجتماعية، وفي الجيش وبعض الوزارات، فلم يعد أمامه سوى الكنيسة. أما كل الأحداث التي تعرض لها المسيحيون منذ عام 1972 حتى 2006 فهو مسلسل مدروس مغطى من السلطة لتهجيرهم من مصر، حيث ضربت المواقع الدينية والكنائس والرهبان والمدارس والطلاب المسيحيين في جامعة الإسكندرية. صحيح أن ذلك المسعى ككل بالفشل لكنه نجح في إحباط الفكر المسيحي! فهل هناك مَنْ يصدق أن كل الذين قاموا بالاعتداءات على الأقباط مختلون عقلياً؟!!

إن النظام المصري يهزأ بالعقل والفكر المسيحي، وفي الوقت ذاته يعطي الضوء الأخضر لكل مَنْ يريد الاعتداء على الأقباط، فإما سيعتبر مختلاً وإما سيبرئه القضاء. ألا تعتبر هذه السياسة تشجيعاً على الإرهاب بعد أن غاب ردع المعتدين! فالدولة إذا متواطئة مع الإرهابيين، ليس لأنها تنظم إيذاء الأقباط، بل لأنها تتوانى عن تنفيذ العقوبة بحق المجرمين. وأحب أن أتساءل عن استقالة وزير الداخلية المصري بعد الاعتداءات التي طالت الأقباط. أين هي؟ لقد كانت كفيلاً بحمل اعتذار النظام المصري إلى الأقباط أولاً والشعب المصري ثانياً.

■ يتهم البعض الأقباط بعدم امتلاكهم مشروعاً سياسياً يطالب بمواطنتهم المصرية الكاملة، بل أيدوا الدولة طوال ربع قرن مضى.. كيف ترد على ذلك؟

هذه الاتهامات غير صحيحة، لأن أول مَنْ تبنى الفكر التجديدي وتحديث المؤسسات هو السيد المسيح عليه السلام، وتبناه من ورثته المسيحيون. فهل هناك من يعرف أن مؤسس حركة كفاية المصرية التي تعارض حكم الرئيس مبارك هو ميشال القبطي المنتمي إلى الكنيسة، الشيء الذي كان كفيلاً بغضب النظام على الأقباط! هل هناك مَنْ يصدق بأن خمسين في المئة من الأقباط المصريين صوتوا في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة لمصلحة لوائح

الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي في ثلاثة عقود

سركيس أبو زيد

الحديث مع الدكتورة خديجة العزيمي فيه متعة الكلام وحضور الأم وتطلعات امرأة نحو حقوق أكثر توسعاً وعدالة، وفيه أيضاً حضور أغلبية النساء وتجاربهن وأحلامهن وهموهن، في مجتمع عربي لا تزال فيه المرأة تقف عند مفارق العدالة والمساواة.

خديجة العزيمي، شخصية حقيقية جداً، وامرأة تشبه فقط ذلك النوع القليل من المناضلات في حقوق المرأة البعديات عن الادعاءات الفارغة والتزلف المجتمعي.

خديجة العزيمي تشبه شريحة واسعة من النساء. تشبه الكثيرات في طموحها العلمي: حصلت على إجازة في الآداب من جامعة دمشق «دراسات فلسفية واجتماعية» وماجستير في الفلسفة حول «فينمولوجيا الانفعال والتخيل عند سارتر» في الجامعة الأردنية. وعملت مدرسة تربية وعلم نفس في كلية الأميرة عالية التابعة لجامعة «البلقاء».

وهي أيضاً تشبه الكثيرات في واقعها الاجتماعي من حيث الزواج والإنجاب والتفرغ للأسرة، حتى في مواجهتها للقدر: وفاة الزوج وترملها وتحمل مسؤولية العائلة. لكنها بالتأكيد لا تشبه أغلبية النساء في إصرارها على تحقيق سعيها العلمي بعد انقطاع طويل عن الدراسة.

أليست مشكلة النساء في تخليهن أو ابتعادهن عن هويتين الحقيقية الداخلية في مسيرتهن الحياتية؟

فبعد انقطاع طويل عن عالم الدراسة والكتب وسهر الليالي، أكملت خديجة العزيمي مسيرتها وتابعت تحصيلها العلمي فحازت شهادة الدكتوراه في الفلسفة من الجامعة اللبنانية في بيروت واختارت «الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي».

أطروحة الدكتوراه جاءت في زمن إشكالية الحوار بين الثقافات المختلفة وفي زمن إعادة صياغة النظم والمفاهيم والقيم وفي زمن الدعوة إلى قبول الآخر والحق في الاختلاف. في هذا الزمن إذا أطلقت خديجة العزيمي في رسالة الدكتوراه على الحركات النسائية الغربية في سعي لتشكيل نقاط التقاء بيننا وبين الثقافة الغربية من الباب النسوي.

وفي الكتاب تلمس الدكتورة العزيمي في دروب الفكر النسائي من زاوية التحليل الفلسفي للتيارات النسوية الغربية، فننتقد بعض الآراء، خصوصاً تلك المتعارضة مع خصوصيات مجتمعات كثيرة وتلتقي مع تلك القائمة على الحرية والعدالة والمساواة. ويستعرض الكتاب مذاهب أساسية في الخطاب النسوي الغربي، متيحاً فرصة قراءة تاريخ هذه المذاهب وقاعدة بنائها.

وفي الكتاب تحليل لأعمال فلاسفة الحركة النسوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. فهو يكشف ثلاث مراحل متتابعة يصعب الفصل بينها. في المرحلة الأولى تمركز حول النقد الراديكالي للفلسفة السياسية الغربية وللنظام البطريركي، وفي المرحلة الثانية تمركز حول توظيف مقولة الجنوسة Gender في فهم طبيعة المرأة والقمع الموجّه ضدها، وفي الثالثة تمركز حول مقولات فلاسفة ما بعد الحداثة وإمكان توظيفها بطريقة تخدم الفكر النسوي.

ما الذي تواجهه الفلسفة النسوية؟

- أسئلة صعبة. فكثير من الأكاديميين الذكور العاملين في الفلسفة اعتبروا أن الفلسفة النسوية ليست حقيقية، وبعضهم اقترح وضع الفلسفة النسوية في إطار فلسفة الجنس.

ما هي مكان الضعف في الفكر النسوي الغربي؟

- الحقيقة أن النظرية النسوية الفلسفية تحتاج إلى مراجعة افتراضها أن جميع نساء العالم مقموعات ومقهورات، ينبغي أن يوضع موضع تساؤل والتأكد من صحتها من طريق التعاون مع متخصصين في المجالات التربوية والنفسية والاقتصادية والسياسية. فالنسوية الغربية تؤكد ضرورة فرض تلك الاقتراحات على دول العالم أجمع وتطالب بتوسيع صلاحيات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذه المهمة بحجة حماية حقوق الإنسان.

هذه النسوية نشأت في بيئة غربية وانبثقت تصوراتها وحلولها من ثقافة تلك البيئة مع تفسيرها للحرية بمعناها الليبرالي، وهذا يتعارض مع ثقافة الدول العربية.

خديجة العزيمي حققت من خلال أطروحتها ما نحتاج إليه من اطلاع على تجارب الفكر الفلسفي النسوي في الغرب في كتاب غني بالمفاهيم والمذاهب التي تلتفت حول حقوق النساء ■ (مقطع من مقالة مطولة)

الاغتراب: إشكالية علاقة الفرد بالمؤسسات في المجتمع العربي

د. حليم بركات

يريد إلا أنه عندما لا يتمكن من ضبط القيم ولا يستطيع أن يتنبأ بماذا يمكن أن يحدث في أي علاقة قد يقيمها مع الآخرين أو مع المؤسسات. في هذه الحالة ليس هناك من قيم، ليس هناك من معايير تضبط العلاقة إذن أيضاً في هذه الحالة الإنسان، مع أنه يظن أنه يملك حرية واسعة ليفعل ما يشاء إلا أنه في الواقع، في هذه الحالة عندما لا تكون هناك قيم ومعايير تضبط السلوك الإنساني يجد الإنسان نفسه عاجزاً أيضاً.

في حالة المصدر الأول هو ما نسميه بالإنكليزية over control سلطة تستبد ب حياة الإنسان وعلى العكس قد تكون هناك حرية مطلقة إلى درجة الفوضى وفي الحالتين يكون الإنسان عاجزاً وغير قادر. هذا باختصار شديد. طبعاً هناك مصادر أخرى. كيف يتشكل الوعي عند الإنسان؟ أنا أعتقد أن بعض الناس أحياناً يتقبلون حالة العجز، أن يكون عاجزاً يقول ربما هذه لإرادة إلهية وقد يجد في الدين الكثير ما يسوغ له حالة العجز لمصلحة العائلة أو لمصلحة أمة مؤسسات،

يعني الإنسان عندما يكون عاجزاً قد يتقبل عجزه ويعايشه وفي هذه الحالة أقول إن هناك force consciousness يعني غياباً للوعي بحقوقه، ودوره، وأهمية دوره في المجتمع. كي لا يكون الإنسان مغترباً على صعيد الوعي.. لا بد أن يعي عجزه ويقرر أنه يجب أن يفعل شيئاً لتغيير نوعية هذه العلاقات التي تحيله إلى كائن عاجز في المجتمع. ومعرفة ووعي أسباب الاغتراب هامة جداً، فعندما لا يعي الإنسان عجزه لا يستطيع أن يغير الواقع الذي يحيله إلى كائن عاجز.

انتقل الآن إلى أنه عندما يتشكل الوعي ويعي الإنسان اغترابه ماذا يمكنه أن يفعل؟

هناك ثلاثة احتمالات مبدئية... قد ينسحب الإنسان، يهرب من هذا الواقع، إن كنت تنتمي إلى حزب تترك الحزب، إن كنت تعمل في مؤسسة العمل تبحث عن مكان آخر للعمل، إن كنت طالباً في الجامعة والجامعة مستبدة أو غير مفيدة تحاول أن تذهب إلى جامعة أخرى، وعلى صعيد المجتمع نعرف في لبنان الهجرة، المواطن يهاجر إلى مجتمعات أخرى، ويحاول أن يقيم علاقات جديدة لحياته. إذا الاحتمال الأول هو حالة من الانسحاب من هذا الواقع الذي يسبب اغترابه، والانسحاب قد يسميه البعض الهرب.

الحالة الثانية: قد يتوصل إلى نتيجة، أن يكبت كل تحفظاته على هذا الواقع الذي يعيشه ويقول أنا مضطر أن أتعامل مع هذه الأنظمة ومع هذه المؤسسات مهما كانت النتيجة، وفي هذه الحالة يعني أنه يقرر أن يحضر للمجتمع وينسجم مع هذا الواقع بقدر الإمكان لأنه أحياناً حتى الهرب أو الانسحاب غير ممكن، فالحل الثاني الذي قد يلجأ إليه المغترّب إذاً هو الخضوع نهائياً والتخلي عن قيمه وأهميته حقوقه في المجتمع وأن يكون مؤهلاً لأن يلعب دوراً في تغيير الواقع.

الحالة الثالثة: والتي طبعاً أعتبرها أكثر الحلول صحيحة هي التمرد على المؤسسات، وعلى المجتمع، وعلى الدولة والعمل. التمرد قد يكون فردياً وأحياناً قد لا يؤدي إلى نتائج، وأفضل أنواع العمل لتغيير الواقع هو الانضمام إلى حركة اجتماعية أو سياسية، يعمل الفرد من ضمن هذه الحركة لتغيير هذا الواقع، وكي يصبح الإنسان قادراً أن يقيم علاقات صحية مع المجتمع والدولة.

والتمرد الفردي قد لا يجدي، ولكن هناك الكثيرين منا ممن يتمردون فردياً وقد يكون التمرد أحياناً نوعاً من الانتحارية، ولكن الشيء الذي أعتقد أنه أكثر الحلول الممكنة هو الثورة من ضمن حزب أو حركة اجتماعية أو غيرها التي يعمل من ضمنها ليس بمفرده بل مع الآخرين لتغيير الواقع. ونحن نعرف جميعاً هذا الحضور. إن التغيير لا يتم بجهد فرد أو جماعة بل بحركة سياسية أو اجتماعية لها رأها الشامل لتغيير الواقع كي يتجاوز الإنسان العجز الذي يعاينه ■

المؤسسات الدينية التي تفرض على الإنسان معتقدات قد لا يستطيع أن يتقبلها، وأقول أيضاً كثيراً ما مررنا جميعاً في تجارب في الانتماء إلى الحزب بأن يكون هذا الإحساس وارداً بالنسبة إلى علاقة العضو بالحزب وبيادارة الحزب ورئاسته يعني أنه يشعر أنه عاجز ولا يستطيع أن يؤثر بذلك.

هناك معنى آخر غير الذي قال به ماركس. طبعاً ماركس ركز على العامل، كيف أن العامل في المجتمع هو عاجز تماماً عن الحصول على حقوقه والتصرف بانتاجه، يعني أحياناً الأشياء التي ينتجها الإنسان قد تتحول إلى قوة ضده، يعني أن العامل كلما أنتج استعمل هذا الإنتاج ليس لمصلحته بل لمصلحة الرأسمالي الذي يستفيد منه أكثر من العامل، وكلما ازدادت أهمية إنتاجه استعمل هذا الإنتاج للتقليل من دوره في المجتمع والحفاظ على مخلوقاته مخلوقات الإنسان التي يخلقها من المفترض أنها لا تستمد قوتها من الفرد تصبح قوة ضد الفرد. إنسان يفخر أنه هو صنع الدولة ولكن الدولة اكتسبت مع الوقت قوة وجبروتاً تتمكن من استعمالها ضد المواطن، يفترض أنه هو خلقها وغيرها من المؤسسات. كذلك هناك نظرية أخرى يمكن أن تنطبق الكثير من مضامينها على الوضع في لبنان وأشير بذلك إلى نظرية دوركهايم حول الاغتراب، وهو شدد على ما يسميه فقدان القيم والمعايير وأهميتها في التحكم بسلوك الإنسان، يعني أن يصبح هناك نوع من الفوضى القيم غير الفاعلة تتغير، القيم التقليدية تتغير، وعندما لا تنشأ قيم جديدة حديثة مكان هذه القيم يكون هناك نوع من الفراغ وعدم تفاهم أو قيم جديدة تضبط سلوك الإنسان في حياته اليومية.

كثيراً ما أعتبر أن لبنان في وضعه هو مثال لما ذهب إليه دوركهايم، القيم القديمة غير فاعلة تقليدية ولا تحل محلها قيم جديدة تضبط نوع العلاقة القائمة بين المواطن والدولة. طبعاً هذا باختصار شديد معنى الاغتراب.. البعض في العربية يسمونه الاستلاب خاصة الماركسيين يستعملون مصطلح الاستلاب، ولكن أفضل شخصياً الاغتراب يعني شعور الإنسان بالغربة في علاقته بالمؤسسة أي لا يشعر أنه ينتمي إليها ولا يستطيع وهو عاجز في علاقته بها فلذلك تفرض عليه هذه العلاقة. كلما بقي في هذه المؤسسة شعر بعجزه بدل أن يشعر أنه يسهم في تغيير المؤسسة نفسها وفي المشاركة في صنع مستقبل جديد.

كتب دوركهايم عن المعايير.. لم تعد تفعل الحياة اليومية بسبب الثورة الصناعية التي تمت في أوروبا. تبدلت العلاقات بين الإنسان والدولة والمجتمع والأحزاب وغيرها. ما هي مصادر هذا الاغتراب - هذا الإحساس في العصر الحديث؟ عندما كنت أنا في الخمسينيات استفتت جداً من الوجودية، تعرضت إلى هذا الموضوع بتفاصيل وهي مصدر من أهم المصادر حول مشاعر الاغتراب في العصر الحديث. أريد أن أذكر بعض مصادر هذا الإحساس بالاغتراب في العصر الحديث من ثم أساء ما هي نتائج الاغتراب وكيف يمكن تجاوز حالة الاغتراب هذه؟

المصادر يمكن أن أصنفها في مصدرين رئيسين تنتج عنهما حالة من الشعور بالعجز: المصدر الأول: هو العلاقات الاستبدادية السلطوية إن كانت في العائلة أو في المؤسسات الدينية أو في المؤسسات السياسية وهذه متوفرة جداً في المجتمع العربي. سلطوية مستبدة تتحكم بالإنسان وبمصيره ولا يستطيع أن يؤثر فيها أو يغير من أشكالها. هذا مصدر من أهم المصادر السلطوية، الاستبداد فرض المعتقدات وغيرها واللجوء إلى العقاب عندما يخرج الإنسان عن هذه المعتقدات السائدة.

ثانياً: هو العكس عندما لا تكون هناك سلطوية تكون هناك فوضى عامة في المجتمع، أيضاً مع أنه يظن الإنسان أنه في حالة الفوضى يستطيع أن يفعل كل ما

يعيد الدكتور حليم بركات، في هذا الحديث / المحاضرة التي ألقاها في نادي متخرجي الجامعة الأميركية بدعوة من مؤسسة سعادة الثقافية، يعيد تقديم أطروحته المركزية التي تناولها في مختلف مؤلفاته بشكل ما وإن تفاوت حضورها بين كتاب وضعه في إطار علم الاجتماع الذي هو اختصاصه ورواية كتبها في إطار استثماره لـ«مخيلته وذاكرته في أن». والواقع أن حليم بركات يؤكد في محاضراته الأفكار الرئيسية التي صاغ منها فكرته حول الاغتراب ومعناه ومصادره وظواهره وامكانية تجاوزه وآليات ذلك. حليم بركات اختص كتابه بالاغتراب ولكن حياته كانت دائماً غريبة في مدى يبتدئ بالكفرون ويمر في بيروت ويصل إلى واشنطن ولكن أين ينتهي المدى أو تراه يعود إلى أوله!!

هذه لحظة عاطفية جداً، ويسرني أن أرى هذه الوجوه، وكنت أتمنى لو نلتقي وقتاً أطول وتحدثت عن كل هذا الزمن الذي عبرناه، ولكن في لحظة واحدة عندما رأيت وجوه بعض الأصدقاء بعد كل هذا الزمن الطويل استيقظ كل هذا الماضي في نفسي، في هذا العمر يستيقظ الماضي في النفس.

سأتحدث عن الاغتراب - طبعاً ليس الهجرة أقصد الاغتراب، المصطلح الذي يعرف بالإنكليزية واللغات elimination وهذا الموضوع أهتم به منذ الستينيات وقد كتبت عدة أبحاث بشأنه، في العربية والإنكليزية.

الاغتراب هنا يعني أن يشعر الإنسان بالغربة في علاقاته بالمؤسسات التي ينتمي إليها، قد يكون ذلك في العائلة، في المؤسسات الدينية، وقد يكون في السياسة، الدولة، الإحساس بالاغتراب عن الدولة وأيضاً مؤسسات العمل التي يعمل فيها الإنسان لزمان طويل، وقد لا يتمكن من تجاوز إحساسه ووعيه بالاغتراب من هذه المؤسسات.

الاغتراب هو محاولة لوصف علاقة الفرد أو الجماعة بالمجتمع، بالعائلة، بالدولة، وبالدين وغيره من المؤسسات والعمل.

هناك نظريات ومعان مختلفة للاغتراب وقد كتبت أطروحة الدكتوراه في الاغتراب، وقد انتهت في الواقع من كتابة الكتاب حول الاغتراب وجليته معي إلى بيروت لأقدمه إلى دار نشر ليطم نشره، ولذلك لم أشعر بضرورة أعد محاضرة كما أعدتها في المقدمة.

ما معنى الاغتراب، وما هي نظرية الاغتراب؟ أتناول ذلك باختصار قبل أن أتناول الجوانب الأخرى، يعني أريد أن أسأل أولاً:

ما معنى الاغتراب؟ وما النظريات حول الاغتراب؟ ثم ما هي مصادر الإحساس بالاغتراب وعندما يكون الإنسان يعي اغترابه؟

ما هي الحلول التي يمكن أن يلجأ إليها لتجاوز حالة الاغتراب هذه؟ هناك نظريتان أهتم بهما بشكل خاص مع أن هناك عدة نظريات:

أولاً: نظرية هيغل وماركس حول الاغتراب وقد عرفاه باختصار بأنه الشعور بالعجز في علاقة الفرد بالمؤسسة التي يعمل ضمنها، أو ينتمي إليها. يعني عندما نقول الاغتراب مع المجتمع يعني أن الفرد لا يستطيع أن يقيم علاقة صحية مع المجتمع. المجتمع قد يكون مستبداً ويفرض معتقداته كما غيره من مؤسسات الدولة. الاغتراب السياسي منتشر بشكل واسع جداً في علاقة المواطن بالدولة، هيغل وماركس شددوا على علاقات العجز، يعني الإنسان غير قادر أن يؤثر في النظام العام، فهو مهمش أو مضطهد أو لا يجد مجالاً للعمل والتأثير في النظام، وقد يكون ذلك كما قلت بالنسبة إلى العائلة خاصة المرأة، والفتاة. وفي

احتفلت الأوساط الصحفية ـ في 3/ أيار/ باليوم العالمي لحرية الصحافة ويبدو من اللائق بهذه المناسبة مقاربتها من باب الأسئلة التالية:

هل استطاعت الصحافة باعتبارها السلطة الرابعة تحقيق الأهداف التي سعت إليها؟! أم ظلت أسيرة قوى متنفذة بمختلف أشكالها ومراميتها!؟

أم أن مجرد دخولها في مآزق تاريخي من الصعب الخروج منه على المدى المنظور خاصة ابتعادها عن مبادئ الحماية الحقيقية بأنظمة وقوانين تحمي العاملين بها من أي أذىً أو أساليب رادعة؟

قال ماركس مرة «إن جوهر الصحافة الحرة.. نظراً لطبيعتها العقلانية والأخلاقية إنما هو الحرية أما بالنسبة للصحافة المراقبة، فهو انعدام الجوهر وانعدام الشخصية الخاصين بالعبودية».

وفي تصريح للسيد أيدين هيرمن رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين، أكبر منظمة صحفية في العالم «حقوق الصحافة منتهكة، لا يوجد حرية للصحافة، خاصة في ظروف الحروب والأزمات، وجهود الصحفيين لنقل العديد من الحقائق قد ضاعت في الأفق». فعلى الرغم من صدور العديد من القوانين التي تدعي الحماية الصحفية في دول مختلفة ودخول أعداد من المراسلين والمحربين إلى خضم العمل الصحفي لنقل الحدث، إلا إنه من الصعب وصف الوضع العام للصحافة بالمطمئن حيث أن الحماية الصحفية ضئيلة مقارنة بالتشريعات والقوانين الصادرة، هذه الحماية تشمل عدم تعرض الصحفيين والعاملين معهم للقتل المتعمد والاعتقال والخطف والسلب والملاحقة والسجن والاعتقال والضرب والتشهير والفصل من العمل وأي وسيلة للضغط والإكراه وإغلاق الوسيلة الإعلامية أو حجب المادة الصحفية أو حذف الموعومات منها أو تزويرها .

ويبدو وضع الصحافة في العالم العربي، أحد أكثر الأمثلة وضوحاً عن الواقع المتدنّي لحرية الصحافة فقد جاء في تقرير اللجنة حماية الصحفيين نشر مطلع أيار الماضي: اعتبر العراق أخطر مكان للصحفيين خلال عام 2005م فقد بلغ عدد الصحفيين الذين قتلوا أثناء أداء عملهم منذ بدء الاجتياح الانغلو أمريكي حتى نهاية العام المذكور 60 صحفياً.

وقد تواصل قتل الصحفيين وموتهم في حوادث إطلاق نار واختطافهم واحتجازهم وقد تسبب النزاع بمقتل أكبر عدد من الصحفيين في التاريخ الحديث.

فقد تصاعدت الإصابات بين العاملين في وسائل الإعلام بمعدل يثير القلق إذ قتل 22 صحفياً وثلاثة من العاملين في الحقل الإعلامي أثناء أدائهم لعملهم خلال العام 2005م، تبين حالة المديعة التلفزيونية رائدة وزان التي كانت تعمل في قناة العراقية مدى المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون فقد اختطفت في شباط ووجدت مقتولة بعد خمسة أيام على اختفائها على جانب أحد الطرقات في الموصل، وهاجم مسلحون في أحد مطاعم بغداد الصحفي العراقي جواد كاظم مراسل قناة العربية أصيب على أثرها بأضرار جسدية بالغة، كما تم اختطاف سبعة صحفيين أجنب كان ضمنهم الصحفية الفرنسية فلورانس أو بيناس من صحيفة ليبراسيون التي اختطفت هي ومرجعها والأندونيسية ميوتيا فيادا حافظ مع مصورها بوديانتو اللذين يعملان مع المحطة الإخبارية الأندونيسية ميτρο ـ تي ـ في والصحفية الرومانية ماري جيان أيون والصحفي سورين دوميترو ميسوسي ويعملان في محطة بريما التلفزيونية والإيطالية جوليانا سغرينا من الصحيفة الإيطالية إيل مانيفيستو.

كما قتل 13 صحفياً برصاص القوات الأمريكية منذ بدء الاجتياح الانغلو أمريكي وحتى عام 2005م من بينهم الصحفي وليد خالد مع المصور حيدر كاظم حيث أصيبا بعدة رصاصات في الوجه والصدر.

أما في فلسطين المحتلة فقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من الصحفيين الفلسطينيين والأجانب إضافة إلى أعمال الضرب والاعتقال ووضع قيود ضد تحركاتهم وتخريب أجهزتهم.

فقد حدث الاعتداء الأخطر في 2 كانون الثاني عندما تعرض المصور الفلسطيني مجدي العرابيد لإطلاق رصاص وأصيب بجراح خطيرة بينما كان يقوم بتغطية إخبارية في منطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وتسبب إطلاق النيران من القوات الإسرائيلية بمقتل عدة صحفيين وإصابة العشرات منهم بجراح خلال سنوات الصراع المرير بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000م حيث قام جندي إسرائيلي بإطلاق الرصاص على المصور البريطاني جيمس ميلر في بلدة رفح ما أدى إلى مقتله.

كما منعت القوات الإسرائيلية في حالات عدة الصحفيين

الصحافة .. اشكالية حرיתה ورسالتها!

(قراءة في تقرير لجنة حماية الصحفيين)

عدنان كرم / كاتب سوري

المرباط بدعوى التشهير بعد أن قام بنشر مقال في الصحيفة الإسبانية «إيل موندو» وأشار للمواطنين الصحراويين الموجودين في المدينة الجزائرية تندوف على أنهم لاجئون مناقضاً موقف حكومته التي تصفهم بأنهم سجناء لدى جبهة البوليساريو الثائرة وصدر حكم المحكمة الجنائية التي أدانت الصحفي المرباط في نيسان ومنعته من العمل لأي صحيفة مغربية لمدة عشر سنوات، وتقوم الصحف السعودية بنشر تقارير إخبارية ما كان من الممكن التفكير بنشرها قبل خمس سنوات وأصبح من المعتاد نشر تقارير صحفية حول الجريمة وتهريب المخدرات ومعارك قوى الأمن مع المتطرفين المسلحين ولكن ظلت مسيرة التقدم غير متوازنة إذ مازال هناك العديد من القضايا السياسية المركزية محظورة على الصحافة حيث المسؤولون الحكوميون بصفة منتظمة يقومون بإرسال أوامر إدارية للصحف لتعليق نشر كتابات الكتاب الناقدين من ضمن هؤلاء عبد المحسن مسلم الذي أدت به قضية كتبها ضد الفساد القضائي إلى إضفاء فترة قصيرة في السجن

بلغ عدد الصحفيين الذين قتلوا أثناء عملهم منذ بدء الاجتياح الأميركي حتى نهاية العام 2005 ـ 60 صحفياً.

ومنهم أيضاً وجبهة الحويدر التي كانت تتحدث بصراحة عن المشاكل الاجتماعية والحقوق المحدودة المتاحة للنساء في المملكة وكذلك حسن مالكي وهو كاتب في الشؤون الدينية، كما أفادت المعلومات أن السلطات السعودية اعتقلت في كانون الثاني محمد العوشن مدير تحرير المجلة الإسلامية الأسبوعية «المحايد» التي تصدر من الرياض دون أن توجه له أي تهمة واحتجز لعدة أسابيع جراء قيامه بنشر مقالات تنتقد تراخي الحكومة عن المطالبة بالإفراج عن السعوديين الذين تحتجزهم السلطات الأمريكية في سجن غوانتانامو في كوبا، أيضاً ألزمت السلطات التونسية بأساليبها المعتادة إذ قمعت الصحافة الناقدة ومنعت اتحاد الصحفيين الذي تشكل حديثاً من عقد أول مؤتمر عام له فهناك ثلاثة صحفيين تعرضوا للضغوطات اثنان منهما يحتجان مضربين عن الطعام وهما حمادي جبالي حكم عليه بالسجن لمدة ستة عشر عاماً منذ عام 1991 وهو محرر سابق في صحيفة الفجر التي أغلقت وهي صحيفة أسبوعية كانت تصدر عن حزب النهضة الإسلامي المحظور وقد أدين بتهمة التشهير والانتهاز لمنظمة غير مشروعة والثاني عبد الله زواري مراسل

صورة من صور الاعتداءات على الصحفيين في العراق

صورة من صور الاعتداءات على الصحفيين في العراق

صورة من صور الاعتداءات على الصحفيين في العراق

صورة من صور الاعتداءات على الصحفيين في العراق

صحفي والذي بقي قيد الإقامة الجبرية المفروضة عليه منذ أفرج عنه من السجن في العام 2002م والصحفي الثالث لطفي حجي وهو رئيس نقابة الصحفيين التونسيين وفي أب أصدرت السلطات التونسية قراراً لا تعترف بنقابة الصحفيين ومنعتها من عقد مؤتمرها الأول وتضييق الحكومة على وسائل الإعلام الخاصة من خلال الوكالة التونسية للاتصالات الخارجية التي تسيطر على الإعلان والدعم الذي تقدمه الحكومة للإعلام.

وفي البحرين اعتقلت السلطات البحرينية السيد علي عبد الإمام في شباط وهو يدير موقعاً حوارياً على الإنترنت إضافة إلى اثنين من الفنين يعملان معه وهو مؤسس ومحرر موقع «بحرين أون لاين» حيث يعرض تعليقات حول البحرين وموقعاً للحوار وقد وجهت اتهامات للمعتقلين الثلاثة بانتهاك قوانين الصحافة، وظلت الصحافة الكويتية أفضل وضعاً بالنسبة للعديد من الصحف العربية ولكن تعرضت لبعض المضايقات ففي كانون الثاني اعتقلت السلطات الكويتية عادل عيدان وهو مراسل صحفي يعمل مع قناة العربية الفضائية وذلك أثر قيام القناة ببث تقرير حول حدوث اشتباكات بين قوات الحكومة الكويتية ومقاتلين متطرفين وقد وجهت إليه تهمة

بث أخبار كاذبة تصف موقف الدولة داخلياً وخارجياً، وفي الشهر نفسه هدد رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح (آنذاك) أثناء اجتماعه مع محرري الصحف بتعليق صدور أي صحيفة أو إقفالها إذ قامت بنشر معلومات تتعلق بمكافحة الحكومة للمتطرفين الدينيين، لا يزال الإعلام الرسمي الليبي المسيطر على حرية الأنباء والتقارير كما يتعرض الصحفيون إلى القتل في ظروف غامضة، ففي حزيران من عام 2005م عثر على جثة الصحفي الليبي ضيف الغزال الشهيبى ملقاة في إحدى ضواحي مدينة بنغازي وكانت قد اختفت آثاره منذ 21 أيار وكان ضيف مراسلاً سابقاً لصحيفة «الزحف الأخضر» المملوكة من الحكومة وقد بدأ قبل فترة بنشر مقالات في مجلتيّن إلكترونيتين تصدران في لندن هما «ليبيا اليوم» و«ليبيا جيل» وانتقد في مقالاته مسؤولين حكوميين والإعلام الرسمي وكانت السلطات الأمنية قد احتجزته فترة قصيرة في نيسان وحققت معه بشأن كتابته على شبكة الإنترنت.

تم احتجاز الصحفي المستقل محمد ولد أمين محمودي في آذار واثنين من نشطاء مناهضة العبودية كانا يرافقانه بعد أن أجرى مقابلة مع امرأة في جنوب موريتانيا زعمتا أنها قد أُستعبدت من قبل أسرة تعيش في بلدة قريبة وأفاد مصدر محلي موريتاني إن الثلاثة اتهموا بتزيف المعلومات وتشويه صورة موريتانيا، وفي حزيران قام مسؤولون قضائيون سودانيون بالغاء ترخيص الصحيفة اليومية الناطقة بالإنجليزية «خرطوم مونيتر» وكانت الصحيفة قد تعرضت لمضايقات متكررة من السلطات على مر السنين وكانت المشكلة الأخيرة للصحيفة بخصوص ترخيصها قد نشأت عن مقالات قد نشرتها حول موضوع العبودية قبل ما يزيد عن سنتين، ووفقاً لتقارير صحفية أُعيد ترخيص الصحيفة في تموز

بأمر من الرئيس عمر حسن البشير.

الوضع في الجزائر ليس أفضل حالاً حيث واصلت السلطات الجزائرية استخدام المضايقات القانونية بوصفها الوسيلة الرئيسة لتهديد الصحافة الخاصة التي تعتبرها صحافة تحليلية ناقدة وذلك من خلال استغلال القانون الجنائي الذي يجرم التشهير بالرئيس والقضاء والبرلمان والجيش، فقد بقي ناشر الصحيفة اليومية «لوماتان» والتي توقفت محمد بن شيكو مسجوناً بتهمة انتهاك قوانين العملة، حيث تمت محاكمته بالحبس لمدة عامين ابتداءً من عام 2004م ولتلافي التهديد بالملاحقة القانونية التزم الصحفيون بالرقابة الذاتية عندما يكتبون عن الرئيس أو عن ضباط الجيش والأجهزة الأمنية المتنفذين وبقيت الصحافة الجزائرية تخضع بملكيتها للقطاع العام حيث تمارس السلطات الجزائرية الإمكانيات الاقتصادية للضغط المالي على الصحف، إذ أن الشركات التابعة للحكومة تنشر إعلاناتها في الصحف التي تدعم الحكومة وتتجنب بصفة عامة نشر إعلانات في المطبوعات التي تنتقد الحكومة.

وقد أدانت المحكمة في أيار صحفيين يعملان في صحيفة «لوسوار الجيري» بتهمة التشهير بالرئيس وهما فؤاد أبو غانم ورضا بن حجوجة وحكمت عليهما بالسجن لمدة شهرين ووجهت الاتهامات ضد الصحفيين بسبب مقالات صدرت في أواخر العام 2003م انتقدت الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة، ويسمح القانون التركي رغم الإصلاحات القانونية الأخيرة بملاحقة الصحفيين جنائياً وسجنهم بسبب عملهم ففي 12 تشرين الأول أدين الصحفي التركي الأرمني هرانت دنيك بتهمة الإهانة والمس بالهوية التركية من خلال الإعلام وأصدرت محكمة في اسطنبول حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ ويعمل دنيك رئيساً للتحريب في الصحيفة الأسبوعية «أغوس» وتصدر باللغتين التركية والأرمنية، وقد وجهت الاتهامات إليه جراء مقالات صدرت في العام 2004م تتناول موضوع الذكرى الجمعية للمذابح التي تعرض لها الأرمن خلال الفترة 1915 ـ 1917 أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية.

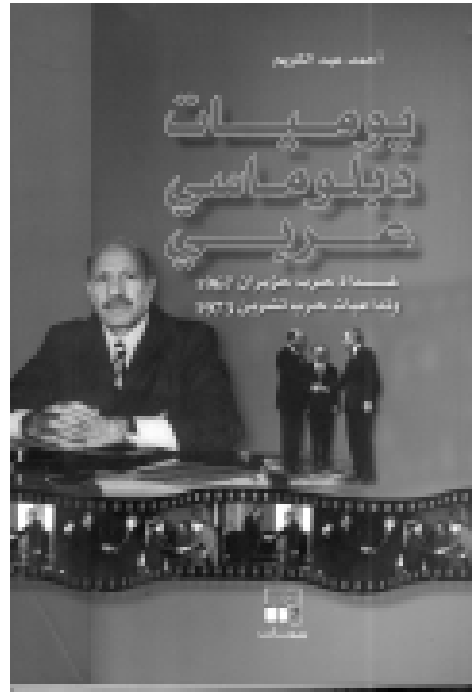
إذا كان العالم العربي يمثل انتكاسة حقيقية للحرية الصحفية، كما وصف الصحفي السعودي موسى القرني الوضع بأن الصحافة العربية تمثل شارعاً مظلماً في قرية العالم المضيئة فلابد لهذه الحرية الصحفية أن تشعل جذوتها بأنظمة حماية تشريعية وقوانين حقيقية غير مزيفة حتى يشعر العاملون بالصحافة بهوامش من الحرية يضمنون عدم تعرضهم للأذى والمضايقة والسجن، وكى تبلغ هذه الصحافة مقاصدها يجب أن تضمن لها مؤسسات مدنية ترتكز على إبراز الشفافية وإطار قضائي فعال يضمن الحماية الصحفية لإضاءة الشارع المظلم وحتى تمارس السلطة الرابعة دورها الفاعل في إطار مكمل للسلطات الثلاث ولا تتبع لها لأنها سلطة قائمة بذاتها وعلى الجميع احترامها■

الكتاب : يوميات دبلوماسي عربي

المؤلف : أحمد عبد الكريم

دار النشر : بيسان . بيروت . ط 1 . 2006

راجعه : جلال العبد الله



بدأ مؤلف الكتاب أحمد عبد الكريم حياته العامة في السلك العسكري، وانتقل إلى عالم السياسة، مع إعلان الوحدة بين مصر والجمهورية العربية السورية عام (1958). وقد استمر «سياسياً» حتى 1977/12/8 حين قبلت استقالته من جهاز وزارة الخارجية السورية.

ينتمي أحمد عبد الكريم إلى حقبة ما بعد الاستقلال، بالمعنى الأيديولوجي، وهي الحقبة التي شهدت صراعات حزبية وخصومات سياسية داخلية حادة، مع محاولة تأسيس وإرساء قوام ومؤسسات الدولة. وفي الوقت الذي كانت فيه وظيفة الجيش في «الخمسينيات» مخصصة للانقلابات العسكرية المتوالية، فإن أحمد عبد الكريم انقطعته حياته العسكرية مع «توزيعه» في عهد الوحدة، ثم اشترك في وزارة الدكتور بشير العظمة، عام 1962، ليمت اعتقاله بعد ثورة 8 آذار 1963 وتفرض عليه الإقامة الجبرية لمدة تزيد عن السنة ونصف.

ويستمر بعيداً عن العمل العام إلى أن استدعاه رئيس الدولة نور الدين الأتاسي عام 1969 ليعينه سفيراً في يوغسلافيا وليبدأ العمل في السلك الدبلوماسي لمدة عشر سنوات.

يؤرخ المؤلف في كتابه لنشاطه ويوميته في بلغراد وباريس وبرن وغيرها، وما يرتبط بذلك من عناوين عامة، على نحو قريب من المنهج التوثيقي.

والواقع أن هذه اليوميات تقع بين عامي 1967 و1978، وهي الحقبة التي شهدت «أسوأ» و«أفضل» حالات الصراع مع «إسرائيل»، فإن كانت حرب 67 شكلت تلك الهزيمة التاريخية، فإن التعويض

اسم الكتاب : نعيم تلحوق (دراسة في شعره)

الكاتب : رجاء كامل شاهين

دار النشر : الينايم

سنة الإصدار : دمشق 2006

مراجعة : نرمين أبو خليل

جاء كتاب رجاء كامل شاهين توصيفاً ذهنياً لعمل الشاعر، وبحثاً منمقاً في نصوصه، ما استدعى منها وقفة جريئة للدخول إلى عالم تلحوق الشعري، بفراقتها اللغوية الباحثة عن مكان تلد فيه عباراتها المصوغّة بقلب جمالي، عرفتنا خلالها على قديم الشاعر وبعض جديده.

يبدو أن الكاتبة استعانت ببعض مجموعات الشاعر تلحوق على غير معرفة شخصية به، قارئة لأربعة أعمال له، وهذا ما ظهر من خلال دراستها التي أخذت تعرفنا على الشاعر ونصوصه بطريقة شائقة وأسلوب موضوعي دخل فيه التكليف النصي مصاحباً لوجدانها النقدي وحسها الانتمائي. أبرزت الكاتبة من خلال الدراسة القصائد التي حأكت عملها ففككت بعض الألفاظ الواقعة في شعر نعيم تلحوق، وقد تجرأت على ذلك مستفيدة من عدم معرفتها الشخصية به ومستعملة لغتها الحسية السهلة التي بدت فيها أكثر حرصاً على دلالات معينة وإشارات تتعلق بانتماء الشاعر إلى الوطن والمجتمع والإنسان وقد دفعها حسها اللغوي إلى تعريفنا على تلحوق ليس كشاعر فحسب بل كمعتنق لأفكار معينة وناشط في قضية تساوي وجوده في العالم..

ربما جاء إهداء كتابها إلى صاحب القول «المجتمع معرفة والمعرفة قوة» الذي دحر جيوش الخرافة وقال للوطن كن يقيني فقدرته الفئة الضالة كان سيد الشهداء إلى الزعيم «أنطون سعادة» وهو الذي يؤمن الشاعر بأفكاره - فاعتبرت الكاتبة أن تأسيساً لنظرية الفكر المقاوم قد جسده صاحب الرسالة - المدرسة، قصدنا مدرسة النهضة القومية الاجتماعية، التي خرجت مفكرين وأدباء وشعراء أثروا حركة الأدبية في لبنان والشام، وكان منهم (أدونيس، فايز خضور، محمد الماغوط، يوسف الخال، فؤاد رفقة، انسي الحاج، شوقي أبي شقرا، نذير العظمة، كمال خير بك وخليل حاوي).

وإذا كان قد بدا أن الطابع الأدبي قد طغى على دراسة رجاء شاهين، فهذا لا يعني إغفالها جوانب أخرى لها علاقة بالفكر المقاوم، حيث استنبطت من نصوص تلحوق ملامح رؤيوية تتعلق بدور القصيدة في المقاومة والتحرير، مستعينة بنصوص شعرية من مجموعة تلحوق الثالثة «وطن الرماح»، حيث قرأت نصوصه من ناحية بنوية، فلحظت أنه رغم أسلوب تلحوق المباشر في وصف الأنظمة العربية الفاسدة والمستسلمة للهزيمة والذل، غير أن ذلك لم يسقط من دلالة المفردة الشعرية أو الصورة التابعة لما خلف السطور... وهذا يتيح المجال للقارئ أكثر أن يتخيل ويفكر مدى التناغم بين الحس والمعرفة بغية إسقاطها في الفعل البنائي للنص، مؤكدة أن المقاومة، هي فعل على رد فعل من خلال الأضواء على جوانب معرفية في القصيدة، فاختارت الكاتبة أيضاً أن تقرن هذا الجانب بما يحصل اليوم تحديداً، معتبرة أن المقاومة مستمرة، وهي باقية عبر دلالات

عنها بدأ في عام 1973 في حرب تشرين، التي تم إجهاض نتائجها بوصول مصر إلى اتفاق كمب ديفيد عام 1978.

يرصد المؤلف انعكاس الصراع مع «إسرائيل» في مرآة العالم الغربي والدولي عموماً، فيلحظ «المكانة العالية التي تتمتع بها إسرائيل»، مقابل تدني هذه «المكانة» التي تخصّ دولنا عموماً، ويعيد ذلك إلى جملة عوامل سياسية وإعلامية وثقافية، ثم يرصد مسيرة التغيير التي شملت الرأي العام الغربي بعد حرب 1973، والتي رفعت من «مكانة» دولنا ومجتمعنا لدى الرأي العام والجهات الرسمية على السواء.

لا تتضمن اليوميات، مهمات خاصة واستثنائية، ولكنها تشكل «عيّنة» خاصة جديرة بالدرس لما كانت عليه «الدبلوماسية السورية» في تلك الحقبة. كما تؤرخ لمسائل وملفات خاصة بالبلدان التي كان فيها المؤلف سفيراً، وبخاصة عندما كان في بلغراد، العاصمة الاتحادية ليوغسلافيا.

نعيم تلحوق

دراسة في شعره



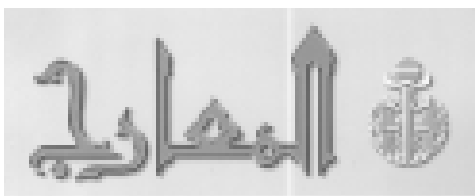
معرفة تنصح بالقدرة على الانتماء الحقيقي للأرض والإنسان، والتجذّر بالهوية التي يحاولون سلبنا إياها، وهذا ما بدأ واضحا أيضاً من خلال جانب آخر في الإهداء «إلى من خرج من جذور الجنوب وصعد التنين فعادت الشمس، إلى سيد المقاومة حسن نصر الله»...

أبحرت الكاتبة في وجدانها كامراً تنبض بالعشق والحياة والحرية... فأضاءت على قصائد الانثى عند تلحوق، حين اعتبرت انتباه لغة لا جسداً فحسب أو سلعة، حتى تحول العشق لديه إلى كل ما يرتبط ببناء التأنب، (قضية، حرية، وطنية، مسؤولية، قدرة، صديقة، حبيبة، عشيقة، الأم، زوجة، وخصوبة الحياة بما فيها الأرض التي هي أنثى العطاء فتحولت الدلالة من شكل بنائي إلى دلالة على العطاء وقدرة على التواصل).

تقول الكاتبة «في كلمة تتأني» من إيماني المطلق بالوطن الكبير «سورية»، ومن وعد متجدد منذ التكوين الأول، وإيماني بأن الوطن والثقافة هما سلاحنا لمحاربة الخرافة، وأن الشعر تبصر، يدرك الغيب، يخترق أقبية الظل، فأتاح صدره لوجهة النهار، يرفض الغياب صنماً، بحب الحضور حركة، تتوالد منها الحركة الدائمة التي تأخذ زأدها وقوتها من الإرث الثقافي (التراث) الذي حضنته تلك الأرض، فيقوم الجمال ويخلق الإبداع. ولعل انجذابني الشديد لخوض غمار التجربة هو الحب الكبير، الراسخ للأرض والوطن والتراث لدى الشاعر نعيم تلحوق الذي يقول: «المفردة قضية المعنى، والخافت في استعمال ضوء المفردة، خافت في الشعور بها، خافت في الانتساب إليها» ومن هنا يبدأ الطريق....

المعارج - الإسلام والغرب

العدد 26. 2006

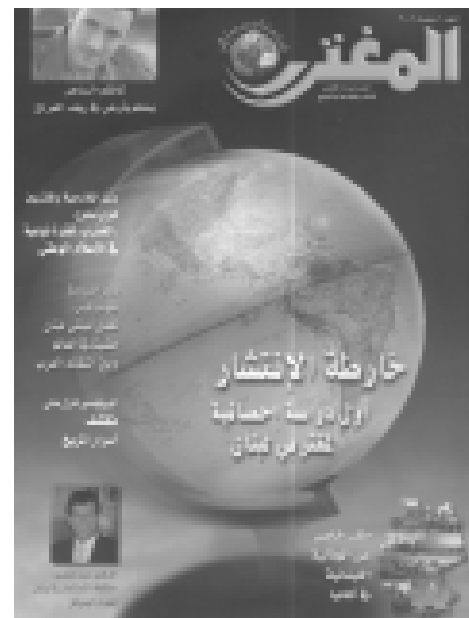


الإسلام والغرب: صعوبات التعارف والتفاهات

صدر العدد 76 من مجلة المعارج الشهرية المتخصصة بالدراسات القرآنية وحوار الأديان، وقد جاءت مواد هذا العدد مشمولة تحت عنوان مركزي واحد: الإسلام والغرب: تحديات التعارف والحوار. وقد قدم لأبحاث ودراسات هذا المحور مفتي الجمهورية العربية السورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون، والشيخ حسين شحادة، كما كتبت الدكتورة بثينة شعبان مقالة بعنوان: مسألة ثقة بين الغرب والإسلام.

في حين بحثت الدراسات المنشورة مختلف المسائل المرتبطة بثنائية الغرب - الإسلام. وإمكانية إقامة حوار بينهما، والنظر إلى «الإرهاب» باعتباره يقع خارج هذه المواجهة. وتبرز دراسة هند عبيدين بعنوان: الحوار مع الغرب في خطاب الإمام السيد محمد حسين فضل الله، وكذلك دراسة محمود حمدي زقزوق بعنوان نحو فهم أفضل لإسلام الغرب. فيما اشتمل باب قضايا على مسائل مختصة بمسلمي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا. وشارك في هذا الباب: ميشال نوفل، وسليمان تقي الدين، وجان لوهرير، وأسترينبناسا وغيرهم. واحتوى العدد إلى ذلك، تقارير وترجمات وقرارات ومطالعات مختلفة.

المغترب (مجلة جديدة لمسألة قديمة)



صدر في بيروت العدد الأول (حزيران 2006) من مجلة المغترب، عن دار المغترب للنشر والطباعة والتوزيع. وقد جاء في كلمة التحرير أن أولى أهداف المجلة «تقديم نظرة شمولية لواقع الهجرة إلى مختلف دول الانتشار، وضمن منهجية علمية» ولذلك «إن غاية مشروعنا وطموحنا بناء جسر بين جناحي لبنان المقيم والمغترب، وتعزيز لغة التواصل بين هذين الجناحين اللذين لا يمكن للوطن النهوض إلا بتآزرهما».

وقد تم تصدير المجلة بكلمتين لوزير الخارجية والمغتربين فوزي صلّوخ، والسياحة جوزف سركيس. اشتمل العدد الأول على تحقيقات وملفات ومنوعات اغترابية، حيث يبرز فيه التحقيق الخاص بخارطة الانتشار اللبناني في العالم، الذي يظهر غياب الإحصاءات من جهة وتباينها بين الجهات الرسمية، وغير الرسمية. كما خصص العدد ملفاً حول الاغتراب اللبناني في ألمانيا، إضافة إلى أبواب متعددة ومختلفة، تلك التي تهتم بالمسألة الاقتصادية ودور الاغتراب فيها، وتلك التي تكشف عن عالم الاغتراب وشخصياته، وأخبار الجاليات اللبنانية في العالم.

مجلة المغترب، مديرتها العام عصام حسني عميرات، ونائبه حسن محمد علّوش، فيما يرأس تحريرها ألين ميشال حلاق.

نار الأعالي

د. أحمد حافظ

موقدة الحانات في أزقة التاريخ،
بأثة الهديل في المعاجم،
سميرة الفؤوس بين أدغال السلالات.

مُفْشِيَةُ النيران في الأنفاق،
دَاسَةُ النُصَالِ في الوسائد،
مَلْبِيَةٌ مَكَامِنَ الخَرِيرِ لِعَصِيِّ العَمِيَانِ.

مُبْطِنَةُ النَشْوَةِ عن مَصْبِهَا،
مَعْمَدَةُ الشَّفْرَةِ في الأفة،
مَسْتَدْرَجَةُ النَبْضِ إلى الغام الذكري.

رَافِعَةٌ غَرَائِزَ الدوالي،
مَسْبِلَةٌ ضفائر السواقى،
نَابِشَةٌ حَقَائِبَ الرِّيحِ.

حَامِلَةٌ وِزْرَ الغصون،
فَاكَةٌ عَرَى التَّوِيجاتِ،
مَتَمَّةٌ مَشِيئَةَ الندى.

دَالِكَةٌ مفاصل النهار،
ضَامَةٌ كمنجات الغروب،
صَابِئَةٌ أَجِنَّةَ السَّحْرِ.

تَبِيهُ يَقلِّبُ البراري،
سَهْرٌ يَهْدِيهِ الدَّنَابِ،
غَفْوَةٌ تَبْخُرُ السَّمُومِ.

عَصْفٌ يَرِاقِصُ المَجَازِيْفَ،
هَطُولٌ يوقد الرِّثَاتِ،
رَجَةٌ تَرْمِمُ الجَسُورِ.

سَقْفٌ يَكْدِسُ الأَينِ،
شَرْفَةٌ تَسْتَعْجِلُ القِطَارَ،
عَتَبَةٌ تَسْتَعْفِرُ الغِيَابَ.

أَدْنَى مِنَ الحَظِيفِ للوجنة،
أَسْلَسُ مِنَ العَجِينِ للهييب،
أَرَأْفَ مِنَ الظلالِ بالحفاة.

أَعْلَى مِنَ الرِّبِيعِ في الأَنْقَاضِ،
أَعْمَقُ مِنَ القَتِيلِ في القَاتِلِ،
أَكْثَفُ مِنَ الأَلْوَانِ في عَيْنِي جَنِينِ.

قَرَعًا على الأعماق،
شَيْكًا للجنود،
عَطْسَةً في النبع،
نَقْشًا بالدم:

يده
فجرًا
في أعالي صحوها
تؤجج المعنى

مُملِيَةٌ على الصقيع:
معول الشمس،
على السكوت:
أعشاب الصدى،
على القناديل:
دم الفراشات.

مُوحِيَةٌ للنمل أن يجرجر التيجان،
للأمواج أن تخلخل الأسوار،
للطيور أن تجوف الأصنام.

مُلْقِمَةٌ صَبْرَ السَّجِينِ للمواويل،
قَضْبَانِ الكوى للسيل،
أَعْصَابَ الجُنَاةِ لِعَقَارِبِ الأَرَقِ.

مُنْشِئَةٌ حَديقَةً من اشتباك راحتين،
حَانَةٌ من رقص إسوار،
زَفَافًا من رفيف عطر.

نَاحِتَةٌ فَتَقُ المَنَاقِيرَ ظلامَ بيضة،
حَرَّتْ الأظافرَ جليدَ مُرْتَقَى،
تَنَائِرُ النجومِ من جروح رمانه.

عَازِفَةٌ ما يَذُرُّفُ الوَقْتُ على خصر المكان،

ما تَوَسَّوسُ القمصانُ للأكف،
ما تُطِيرُ الأجراسُ من حناجر
الغرقى.

رَائِيَةٌ في ذرة الملح شظايا موجة،
في رشفة البن شتاء غابة،
في ندفة الثلج بريق فأس.

سَامِعَةٌ تحت المسام إنشاقات نوى،
طَيُّ الضلوع ثرثرات مجمر،
بين التجاعيد صفير هاويه.

عَالِمَةٌ ما أودع القمر في البذور،
أين ينصب النيك خيمته،
كيف تتساند الحصى في
حضن شلال.

كَاتِمَةٌ عن السياج زحفة الجذر،
عن القرميد رجفة السنونو،
عن يد الفطيم حمى الحلمتين.



صموتة..

وتسرد البروق لليل،

نحيلة..

وتخزن خوابي،

قليلة..

وتلتئم عليها أجنحة.

لها على كل بلبل برعم،

في كل بئر زعقة،

خلال كل رحيم دبيب.

بها تضمم الينابيع الخطا،

تؤثت الرعود عتمة التراب،

تهتدي الریح إلى الهبوب.

منها تفور نزوة،

ينداح مرعى،

يقشعر عرش.

غافرة الشقوق للمحراث،

النزيف للعمرسان،

الكابوس للوليد.

غامرة المجلود بالنايات،

المهجور بالأعشاش،

الفار بنيران قري.

رائية في ذرة الملح شظايا موجة،
في رشفة البن شتاء غابة،
في ندفة الثلج بريق فأس.سامعة تحت المسام إنشاقات نوى،
طى الضلوع ثرثرات مجمر،
بين التجاعيد صفير هاويه.عالمة ما أودع القمر في البذور،
أين ينصب النيك خيمته،
كيف تتساند الحصى في
حضن شلال.كاتمة عن السياج زحفة الجذر،
عن القرميد رجفة السنونو،
عن يد الفطيم حمى الحلمتين.